



حضارة

مجلة فصلية معنية بالشأن العراقي تصدر عن مركز الأمة للدراسات والتطوير

العدد السابع رجب ١٤٣١ هـ / تموز ٢٠١٠ م

Mobile: 009647810808021

Mobile: 00963969846933

TeleFax: 0020237619596

نقال: ٠٠٩٦٤٧٨١٠٨٠١٠٢١

نقال: ٠٠٩٦٣٩٦٩٨٤٦٩٣٣

تليفاكس: ٠٠٢٠٢٣٧٦١٩٥٩٦

البريد الإلكتروني

ummacenter@gmail.com

ummanews@gmail.com

سعر بيع المجلة في الأقطار العربية

لبنان ٣٠٠٠ ل.ل، سوريا ١٠٠ ل.س، الأردن دينار واحد، العراق ١٠٠٠ دينار، الكويت دينار واحد، الإمارات ١٥ درهما، البحرين دينار واحد، قطر ١٥ ريالاً، السعودية ١٥ ريالاً، اليمن ١٥ ريالاً، عُمان ريال واحد، مصر ٥ جنيهات، السودان ١٥٠٠ جنيه، الجزائر ١٥٠ ديناراً، تونس دينار واحد، المغرب ١٥ درهما، ليبيا ٢ دينار.

التوزيع خارج لبنان: مؤسسة الفلاح للنشر والتوزيع - بيروت - لبنان

تلفاكس: ٠٠٩٦١١٨٥٦٦٧٧

بريد الكتروني: alfalahzoobi@gmail.com

الآراء الواردة في البحوث والمقالات المنشورة تعبر عن آراء كاتبها

الهيئة الاستشارية

د. محمد العاني
هشام البدراني
د. وصال العزاوي
د. محمود المبارك
طلعت رميح
د. فالح الخطاب

هيئة التحرير

المشرف العام

أحمد الفياض

رئيس التحرير

د. عبد القادر محمد

نائب رئيس التحرير

حامد الخزرجي

مدير التحرير

عبد المنعم البزاز

مستشارا التحرير

د. حاتم المفرجي

د. عمار عبد الكريم

المحررون

محمود مهدي

يوسف الكاتب

الإخراج الفني

سيف الدين العاني

في هذا العدد

الافتتاحية

٥

أبحاث ودراسات:

- ٩ قياس جودة نظام الحكم: أنموذج فاعلية الأداء
الحكومي في العراق (٢-٢)
د. وصال العزاوي
- ٣٧ هيكلية ونظام الحكم في إيران.. آلية اتخاذ القرار
الأثر النفسي للإعلام في تهيئة الرأي العام
د. عبد الوهاب القصاب
أحمد الهواس

ملف العدد: دراسات في الإعلام المقاوم للاحتلال في العراق

- ٩٩ الإعلام العراقي بعد الاحتلال الأميركي..
بين جدلية تفخيخ الخطاب وردة الفعل الوطنية
د. فاضل البدراني
- ١٣٧ صحيفة البصائر.. مدرسة الإعلام المقاوم
الإعلام المقاوم.. ناقوس التحذير للإفافة من التخدير
كامل العبيدي
محمد بهاء الدين
- ١٥١ قناة الرافدين أنموذجاً

تقارير:

- ١٥٩ انتهاكات الولايات المتحدة الأمريكية لحقوق الشعب العراقي
تقرير مقدم إلى الأمم المتحدة – مجلس حقوق الإنسان الدورة التاسعة
للاستعراض الدوري الشامل.. تشرين الثاني/ ٢٠١٠م

وثائق:

- ١٨٩ البيان الختامي لمؤتمر دعم المقاومة العراقية
الحملة العالمية لمقاومة العدوان
آراء مركز الأمة في مستجدات الشأن العراقي
د. عبد القادر محمد

نشاطات مركز الأمة

٢٠٥

ضوابط النشر في المجلة

- (١) أن تراعي البحوث والدراسات والمقالات المراد نشرها في المجلة الالتزام بالأهداف العامة لمركز الأمة للدراسات والتطوير.
- (٢) الالتزام بالمنهج العلمي الأكاديمي في توثيق البحوث والدراسات والمقالات المنشورة توثيقاً علمياً، وذلك بإيراد المصادر والمراجع وفق معلومات النشر المتعارف عليها.
- (٣) ألا تكون المواد المرسلة للنشر في المجلة قد نشرت أو أرسلت للنشر في مكان آخر.
- (٤) إرسال نصوص البحوث والدراسات والمقالات وغيرها بواسطة البريد الإلكتروني إلى مدير تحرير المجلة وعلى عنوانها البريدي المعلن على صفحات المجلة.
- (٥) أن لا يزيد حجم الدراسة أو البحث عن خمسة عشر صفحة (A4) كحد أقصى، وأن لا يقل عن عشر صفحات، وأن لا يزيد حجم المقالة عن خمس صفحات ولا يقل عن ثلاثة.
- (٦) تنشر المجلة تقارير تغطية المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية ومراجعات الكتب، على أن لا يزيد حجم التقرير عن صفحتين (A4) ولا يقل عن صفحة واحدة، وأن يلتزم كاتبه بإيراد أهم المعلومات.
- (٧) لا تدفع المجلة أية مكافآت نقدية عن البحوث والدراسات المنشورة فيها، وتعتمد على تعاون الباحثين والدارسين من أجل تأدية رسالتها في خدمة الأهداف التي أسست من أجلها.

الافتتاحية

حاضرة عين الأمة على العراق

في الوقت الذي يتربع فيه العراق على عرش من الفساد والفوضى السياسية والأمنية وتتصاعد فيه حدة الصراعات السياسية بين الأحزاب التي جاءت مع الاحتلال الأمريكي وخرجت من رحمه تأتي (حاضرة) لتفتح ملفاتها الساخنة والمهمة وتنتشر بساط المعرفة وتعيد قراءة الأمور والوقائع بعيداً عن الإعلام الميسس أو المأجور من أجل أن تقدم لقرائها الكرام حزمة معرفية جديدة من البحوث والدراسات والمقالات التي ترصد الأحداث بعين الناقد المتفحص الذي يحمل هم قضية بلد ومصير أمة.

إذ نقرأ في أبحاث ودراسات ثلاثة بحوث: الأول: (قياس جودة نظام الحكم: أنموذج فاعلية الأداء الحكومي في العراق) في جزئه الثاني للدكتورة وصال العزاوي مدير المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية الذي تتحدث فيه عن المعايير الدولية المعتمدة في تحديد مستوى جودة الأداء الحكومي وتقدم فيه تحليلاً للجانب الميداني في قياس الأداء الحكومي في العراق مبيّنة أسباب تدهور الأداء المؤسسي الحكومي وعلاقة ذلك بالفساد السياسي، وتعتمد الدكتورة وصال في بحثها إثبات فرضية أن الاحتلال الأمريكي للعراق يمثل الأساس في ترسيخ ما تسميه (الفساد الأكبر) في العراق.

الثاني: (هيكلية ونظام الحكم في إيران.. آلية اتخاذ القرار) للدكتور عبد الوهاب القصاب الخبير الاستراتيجي الذي حاول إلقاء الضوء على الهيكلية المعقدة لنظام الحكم في إيران وآلية اتخاذ القرار التي أسسها رجال

الدين وتمكنوا عبرها من إحكام السيطرة على الرأي العام والتمكن من تثويره وإنزاله إلى الشارع في أي وقت، ومناقشة الكوابح الداخلية التي يعاني منها هذا النظام، وتأتي أهمية هذه الدراسة من حقيقة أن إيران بلد إقليمي مجاور للعراق متدخل في شؤونه وله امتداداته الواسعة فيه.

الثالث: (الأثر النفسي للإعلام في تهيئة الرأي العام) للكاتب والإعلامي أحمد هواس ويشرح كيف أن الإعلام يعد السلاح الأمضى في السيطرة على العقول، وتسويق ثقافات إعلامية تجذب المتلقي بهدف التأثير عليه ويبين حقيقة أن مبدأ التضليل الإعلامي مبدأ قديم، وإنما طرأ التغيير على الوسائل بعد ثورة الاتصالات في العقود الأخيرة.

أما ملف العدد فتناول قضية مهمة جداً ألا وهي واقع الإعلام في العراق بعد الاحتلال، ويسلط الضوء كذلك على بعض المؤسسات الإعلامية التي اتخذت من الإعلام المقاوم للاحتلال سبيلاً ونهجاً لها، واشتمل هذا الملف على ثلاث دراسات:

أولها: (الإعلام العراقي بعد الاحتلال الأميركي.. بين جدلية تفخيخ الخطاب وردة الفعل الوطنية) للدكتور فاضل البدراني الأكاديمي والإعلامي العراقي؛ إذ يتناول في بحثه المشهد الإعلامي العراقي عقب الاحتلال وانعكاسات الوضع الجديد في العراق بعد الاحتلال على حياة الصحفيين والإعلاميين.

وثانيها: (صحيفة البصائر.. مدرسة الإعلام المقاوم) للباحث والإعلامي العراقي كامل العبيدي، ويتحدث في بحثه عما اصطلح عليه بالإعلام المقاوم الذي يرى أن الحاجة إليه أشد إلحاحاً من الحاجة إلى المقاومة المسلحة نفسها -حسب رأيه- كونه العامل المولد للمقاومة والمحفز على تبني

منهجها ويتناول ظروف نشأة البصائر ومهامها، وعرض لموقع البصائر في الساحة الإعلامية العراقية والعربية والدولية.

وثالثها: (الإعلام المقاوم.. نافوس التحذير للإفافة من التخدير.. قناة الرافدين انموذجاً) للباحث الإعلامي محمد بهاء الدين، ويتحدث فيه عن الفضائيات المقاومة والمناهضة والرافضة للاحتلال واعتمد قناة الرافدين أنموذجاً والتي يرى أنها امتلكت ناصية الإعلام المقاوم لتثبيت الاتجاهات نحو المقاومة وتغيير اتجاهات المحتل وأعوانه من الإعلام الحكومي ليثبت الإعلام المقاوم قدرات هائلة في التأثير كرأس حربة على الساحة الإعلامية، وكيف أنها نجحت في نقل صوت وصورة الفعاليات المناهضة والرافضة لهيمنة الاحتلال وسياسات حكوماته المتعاقبة.

ونطالع في فقرة تقارير هذا العدد: تقريراً لقسم حقوق الإنسان في هيئة علماء المسلمين عن الأوضاع الإنسانية في العراق في السنة السابعة للاحتلال ما بين الفترة ٢٠٠٩/٤ إلى ٢٠١٠/٤م، ويتطرق إلى بعض أوجه انتهاكات الولايات المتحدة الأمريكية لحقوق الإنسان في العراق بأبعادها المختلفة، ويعرض تفاصيل كل بُعد منها بحسب المعلومات المتاحة من أرقام وإحصاءات.

أما حقل وثائق فتضمن مجموعة من آراء مركز الأمة في مستجدات الشأن العراقي، وهي مقالات منشورة تصدر أسبوعياً عن المركز تتناول آخر تطورات المشهد العراقي على الساحة السياسية وفق رؤية سياسية تحليلية وقد حملت عناوين مختلفة مثل: (الانتخابات العراقية والطريق إلى المجهول)، و(صراع ما بعد صناديق الاقتراع)، و(تسويات ما بعد الصراع)، و(رهان الانتخابات الخاسر)، و(حقيقة الموقف الأمريكي من صراع تشكيل الحكومة)، و(المقاومة العراقية من بيروت إلى اسطنبول)، و(الإرهاب الحكومي..

وسجون التعذيب السرية)، و(العملية السياسية في العراق وتوهان البوصلة).

وتختتم (حاضرة) عددها السابع بتقرير ملخص لنشاطات مركز الأمة والذي اشتمل على عدد من المقالات والبحوث الصادرة عن قسم الدراسات ومحاضرة عن (التجربة الفيتنامية كيف وصلت إلى التحرير) للدكتور خالد المعيني وكذلك إصدار مطبوعين جديدين وهما: كتاب (التعايش بين العراق والديانات والمذاهب في ظل الحكم الإسلامي)، وكتاب (الفتوى والسياسة.. دراسة فقهية تأصيلية فكرية فيما جاء في فتاوى بعض أهل العلم بشأن المشاركة في العملية السياسية والانتخابات) فضلاً عن النشاطات الأخرى.

هذا ما جادت به صفحات (حاضرة) في هذا العدد، ولعله يشكل خيطاً في نسيج معرفة الأمة الذي لا يبلى ما دام في الأمة كتاب ومفكرون يثرون ثقافتها ووعيتها بنتائجهم وإبداعاتهم، وهذه دعوة متجددة من (حاضرة) لنخب الأمة ومفكريها لرفدها بمشاركاتهم وأعمالهم التي تعيد للأمة نهضتها وتحيي في أبنائها الهمم.

رئيس التحرير

أبحاث ودراسات

قياس جودة نظام الحكم: أنموذج فاعلية الأداء الحكومي في العراق (٢-٢)

د. وصال العزاوي^(١)

(٥) قياس الأداء الحكومي في العراق أولاً: الفساد

الفساد هو مرض يتسلل إلى الأجهزة الحكومية ومؤسساتها وتنعكس آثاره على أدائها، ويتخذ صوراً وأشكالاً متعددة تكون أحياناً بفعل من القائمين على الأجهزة الحكومية، ويكون أحياناً أخرى باستدراج لهم من الجهات والشركات المتعاملة معهم، وأياً كان وجه ذلك الفساد أو مصدره فهو في حقيقته عملة واحدة، وتتمثل بالفساد الإداري الذي يلحق بالمؤسسات الحكومية ثم يظهر في صورة أخرى هي الفساد المالي الذي يتعاطاه القائمون على الأجهزة الحكومية والمؤسسات المختلفة التابعة لها، سواء اتخذ ذلك مظهر الرشوة المباشرة أو الربح من الوظيفة أو المحسوبية وإفساد الذمم، أو حتى الاختلاس وخيانة الأمانة بالحصول على أموال عامة بوجه غير مشروع تحت غطاء ومسمى الهدايا أو العطايا أو العمولات أو تحت أي مسمى آخر، وصورة ثالثة تتمثل بفساد سياسي يمارسه رجال الدولة وأعضاء السلطات

^(١) مدير المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية.

العامّة، بصورة تمثّل العقل الموجه والفكر المهيمن على تعزيز هذه المناحي والسلوكيات، ولذا فالأخير هو عمودها الفقري في حين أن الإثنين الأولين هما صورتان المباشرتان لبروز مظاهره وتحققها.

وتترك تلك الاتجاهات الخاصة بصور الفساد آثارها على البعد السياسي في الدولة حيث تبرز بصورة المال السياسي الذي يبدأ في التغلغل في محاولة للتأثير على متخذ القرار في السلطتين التشريعية والتنفيذية على حد سواء، وربما يطل أيضاً السلطة القضائية والتي لن تكون بمنأى عن ذلك. إذن الفساد أنواع وهي^(١):

أ. **الفساد السياسي**: إساءة استخدام السلطة العامة (الحكومة) من قبل النخب الحاكمة لأهداف غير مشروعة كالرشوة Bribery والابتزاز Graft والمحسوبية Nepotism والاختلاس Embezzlement والمحاباة Favoritism.

ب. **الفساد المالي**: يشمل مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها.

ج. **الفساد الإداري**: يتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية ضمن منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية.

د. **الفساد القانوني**: إن الفساد القضائي يعرض سيادة القانون للخطر.. فمن المعلوم أن القوانين تسنّ لحماية حقوق الناس واستقامة مسار المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية، لذا فهي حالة مثالية تحكم التصرف وتوجهها.. غير أن المتنبع للحالة التي عليها بعض القوانين يجدها تمثل معالجات خاصة وليست

(١) انظر: د. أزهار الكبيسي: أموال العراق إلى أين؟ شؤون عراقية، مجلة المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، العدد الأول، ٢٠١٠م، عمان الأردن، ص: ١٥١.

معالجات للحاجات العامة للمجتمع أو تقوم على أساس سياسي أو.. وهنا يتجلى بوضوح دور الفساد السياسي في التأثير في مجمل العملية التشريعية وتسخيرها لخدمة البعض.. مثل ذلك: عشوائية في التشريع، القفز على القوانين والتشريعات والتعليمات، تقاطع القوانين... إلخ. و. الفساد الدولي: هذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعاً عالمياً يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليها (بالعولمة) بفتح الحدود والمعابر بين البلدان وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر.

ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتمرير منافع اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينها لهذا يكون هذا الفساد أخطبوطياً يلف كيانات واقتصادات على مدى واسع ويعتبر الأخطر نوعاً.

ز. فساد محلي: وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشآته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود مع شركات أو كيانات كبرى أو عالمية.

٣. معايير قياس الفساد

تقول منظمة الشفافية أن البلدان التي تعاني من بيئة سياسية وأمنية مضطربة مثل اليمن وإيران والعراق تأتي في مقدمة الدول التي تقل فيها الشفافية وينتشر فيها الفساد، وتضيف إن البلدان المذكورة تواجه تحديات بناء مؤسسات متينة وشفافة مع اعتماد آليات ملائمة للمساءلة.

وتشير المنظمة أن بلداناً أخرى مثل المغرب ومصر ولبنان يُنظر إليها بأنها لا تزال تعاني من درجة عالية من الفساد رغم أن حكوماتها تعلن

محاربتها للفساد بشكل مفتوح باعتباره عائقاً رئيسياً أمام جهود التنمية وقضية تعزيز النزاهة والمساءلة في القطاعات العامة والخاصة.

ويظهر تصنيف منظمة الشفافية تحسن مراتب كل من قطر والإمارات وعمان والبحرين والأردن.

إن تحسن سجل الإمارات على وجه التحديد يُعزى إلى مقاضاة المتورطين في الفساد ومنهم بعض المسؤولين التنفيذيين الإماراتيين، فضلاً عن تعزيز دور هيئة الرقابة المالية هناك.

إن قياس الفساد بلغة الإحصاءات ليس أمراً سهلاً إلا أن منظمة الشفافية الدولية^(١) تقدم ثلاثة معايير تقوم بتحديثها سنوياً لقياس الفساد وهي^(٢):
أ. مؤشر إدراك الفساد القائم على آراء الخبراء حول أحوال البلدان الفاسدة.

ب. المقياس العالمي للفساد القائم على استطلاعات مواقف الرأي العام وخبرتها مع الفساد.

ج. استطلاع دافعي الرشى الذي يبحث في استعداد الشركات الأجنبية لدفع الرشوة.

ويشكل الفساد عند منظمة الشفافية الدولية تحدياً خطيراً في وجه التنمية الاقتصادية والسياسية، فعلى الصعيد السياسي يقوّض الديمقراطية والحكومة الجيدة بتعويم أو حتى تغيير مسار العملية السياسية كذلك تقويضه لمسار التنمية الاقتصادية بحدوث تشوهات هيكلية في الاقتصاد وحالات عجز ضخمة يولد الفساد الاقتصادي تشوهات اقتصادية في القطاع العام عن طريق تحويل استثمار المال العام إلى مشروعات رأسمالية تكثر فيها الرشوة ويلجأ

(١) منظمة الشفافية الدولية: هي منظمة غير حكومية تأسست في سنة ١٩٩٣م، ومقرها الرئيسي في برلين هدفها الأساس كبح الفساد ومواجهته وشعارها (معاملات شفافة ونزيهة)، وتضم حالياً فروعاً لها في أكثر من تسعين دولة وتقوم المنظمة بنشر تقرير دولي حول الفساد.

(٢) انظر: د. أزهار الكبسي، مصدر سابق: ١٥٢.

المسؤولون إلى حيل في زيادة التعقيدات الفنية لمشاريع القطاع العام لإخفاء أو لتمهيد الطريق لهذه التعاملات غير المشروعة.

هكذا تمتد ثقافة الفساد في بعض الدول لتشمل كل نواحي الحياة مما يجعل من الصعب القيام بأي مشروع دون اللجوء إلى الرشوة. وتضيف المنظمة بأن انتشار الفساد يؤدي أيضاً إلى انحسار ثقة أفراد الشعب في مؤسسات الدولة والحكومات الناشئة التي يُفترض أنها تحمي استمرار الدولة واستقرارها، حيث تراوحت درجة ثقة الشعب العراقي بحكومته ١.٢ إلى ١.٨.

ولاحظت المنظمة أن من الأسباب التي تدعو إلى القلق البالغ استمرار شبخ الفساد عندما تعم حالة اللامشفافية في الممارسات العامة وتحتاج المؤسسات إلى دعم ومساندة تعجز الحكومات عن تطبيق الآليات القانونية لمكافحة الفساد.

ويشير مؤشر (Global peace index ranking) الذي أحصى (١٤٤) دولة في عام ٢٠٠٨م كان العراق قد سجل الرقم الأخير في هذه السلسلة بينما بلغت درجة عدم الاستقرار السياسي (٤.٣٧٥) من (٥). سجل العراق الرقم (١.٣) من (١٠) في مجال الفساد بينما سجل هذا الرقم (١.٥) في عام ٢٠٠٩م.

إن الحد من الفساد سيكون مهمة صعبة وبالغة الأهمية بالنسبة للعراق الذي سجل في عام ٢٠٠٧م حجم فساد يزيد فقط على ميانمار والصومال وفقاً للتصنيف الدولي لمفاهيم الفساد وفي إطار جهوده لإصلاح اقتصاد ضعيف وتجنب تصاعد العنف، لقد شغلت البلدان الغير مستقرة والغارقة في النزاعات المراتب الدنيا وعلى ما يبدو لم يتغير شيء حيث أشار تقرير الشفافية الصادر

في ١٧/ تشرين الثاني ٢٠٠٩م إلى أن عاد العراق في المرتبة (١٧٦) بينما سجلت الصومال الترتيب (١٨٠) على سلم الشفافية.

هيكلية المؤسسات العراقية لمكافحة الفساد

يتكون النظام العراقي لمكافحة الفساد من ثلاث مؤسسات.

أ. المفتشون العامون للوزارات (IGs).

ب. المجلس الأعلى للتدقيق (ديوان الرقابة المالية) (BSA).

ج. لجنة النزاهة (COI).

وحسب المصادر فقد تسلمت الهيئة منذ تأسيسها (١٧٦١٠) تبليغاً عن حالات فساد عرضت أكثر من (١٢) ألف دعوة على القضاء وبلغ عدد المحكومين (٣٩٦) شخصاً.

لقد تعرضت الهيئة لضغوط من قادة سياسيين رفيعي المستوى في الدولة لحضها على رفض النظر في بعض القضايا كما تعرضت مكاتب الهيئة في بغداد والمحافظات إلى هجمات وتهديد موظفيها بالقتل.

كما تم تعريف قضية فساد بأنها (قضية جنائية تتعلق بحالة يشتبه أنها تتطوي على خرق نص) مما يأتي^(١):

١. المواد (٣٠٨، ٣٠٧، ٢٩٦، ٢٩٣، ٢٩٠، ٢٧٦، ٢٧٥، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٣٤، ٢٣٣، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٠، ٣١٩، ٣١٨، ٣١٧، ٣١٦، ٣١٥، ٣١٣، ٣١٢، ٣١٠، ٣٠٩، ٣٣٧، ٣٣٦، ٣٣٦، ٣٣٥، ٣٣٤، ٣٣٣، ٣٣٢، ٣٣١، ٣٣٠، ٣٢٩، ٣٢٨، ٣٢٧، ٣٤١، ٣٤٠، ٣٣٩، ٣٣٨) من قانون العقوبات، أما الأشخاص الذين تسري عليهم متطلبات الكشف عن المصالح المادية هم:

^(١) انظر: د. إبراهيم السامرائي: الراصد القانوني، مركز الدراسات القانونية والسياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٧م.

■ الوزراء ووكلاء الوزراء.

■ المحافظون.

■ القضاة.

■ رئيس المفوضية ونائبه وجميع المدراء ومحققوا المفوضية.

■ أعضاء الهيئة التشريعية بعد انتخابهم.

■ رئيس الدولة ورئيس الوزراء.

٢. إنشاء مكاتب المفتشين العموميين التي أنشأت بموجب الأمر رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٤م، وعند التحقق من التطبيق الفعلي لما ورد أعلاه ووفقاً لإحصائيات المفوضية نفسها نجد القصور الواضح في عجز المفوضية رغم رصدها لحالات فساد – على المستوى السياسي خاصة – عدم قدرتها على الاقتصاص، حيث نلاحظ عند دراسة واقع الفساد السياسي والمالي والإداري بأن إحدى الثغرات الأساسية في عدم إمكانية ضبط ورقابة صور الفساد وممارسته في الأجهزة الحكومية أو في الجهات الخاصة المتعاملة معها هي غياب الدور المباشر والفعال في مؤسسات الردع والضبطية، وعليه ضرورة إنشاء جهاز يتولى عملية الضبط بشرط أن يكون محايداً ولا يخضع لأي جهة سياسية وإنما يخضع للقانون وتطبيقه بشكل عادل ودون تفرقة وعلى كل المعنيين في الأجهزة الحكومية والمؤسسات السياسية.

ويشير أحد المسؤولين إلى أنه لم تتوفر لدينا معايير لحساب النزاهة والشفافية حتى يمكننا بموجب هذه المعايير حساب نسب الفساد، وبعض المنظمات الدولية مثل منظمة الشفافية العالمية تقوم باستطلاعات لعينات عشوائية من المجتمع العراقي ومن ثم يصنف العراق من الدول التي ترتفع فيها نسب الفساد، مما حدا بهيئة النزاهة إلى دراسة معايير خاصة للشفافية

والنزاهة حال اكتمال هذه المعايير يمكننا أن نضع النسب الصحيحة لكن لا توجد معادلة رياضية آنية لحساب حالات الفساد في الوزارات العراقية.

يؤكد المسؤولون العراقيون على أن "سياسة الاحتلال" كانت أحد أهم الأسباب وراء تفشي تلك الظاهرة بما هي عليه الآن، وأن بعض رموز هذا الاحتلال متورط بعمليات الفساد تلك مثل قادة عسكريين في الجيش الأميركي وبعض المستشارين الأجانب الذين عملوا في الوزارات العراقية، وأكد عبد الباسط تركي رئيس ديوان الرقابة المالية على أن "احتلال العراق وتخريب بنائه التحتية ساعد على تفشي مشكلة الفساد بصورة أكبر مما كان عليه الوضع في مطلع تسعينيات القرن الماضي بعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق الذي أدى إلى ظهور بواكير الفساد المالي والإداري في البلاد"^(١)، وقال تركي في تصريح لـ(نقاش) "هناك تبديد أموال بقيمة ٨.٨ مليار دولار خلال فترة سلطة الائتلاف التي ترأسها الحاكم المدني للعراق بول بريمر الذي عطل الدور التحقيقي للديوان بسبب ما فرضه من إجراءات، وهو ما شجع وفتح الباب واسعاً أمام المفسدين سواء كانوا عراقيين أم أجانب متعاقدين مع الولايات المتحدة الأميركية"، مؤكداً أن سلطة الائتلاف مسؤولة عن جزء كبير من الفساد المالي والإداري الذي حصل في البلاد خلال السنوات الماضية، وأضاف عبد الباسط "إن بريمر عمد إلى تعطيل عمل ديوان الرقابة المالية كما إنه استولى على الأموال العراقية المخصصة لإعادة الإعمار والبناء وقام بصرفها من دون أي استراتيجية واضحة"^(٢)، ولفت المسؤول العراقي إلى أن بلاده تحتاج إلى كشف دقيق للأموال التي تم صرفها بمختلف القطاعات خلال

(١) انظر: د. إبراهيم السامرائي: الرائد القانوني، مركز الدراسات القانونية والسياسية، جامعة النهرين،

٢٠٠٧م.

(٢) المصدر السابق.

السنوات الماضية، ومحاسبة المفسدين الذين تجاوزوا على المال العام بغض النظر عن الجهات والدول التي ينتمون إليها، من جهة أخرى نرجح المقولة التي تؤكد أن الصراع السياسي على السلطة في العراق سبب آخر لنقشي الفساد في مفاصل ومؤسسات الدولة، وأن احتدام الصراع السياسي على صعيد السلطة ترتب عليه ظهور مراكز حكومية عديدة متناقضة المصالح ومدعومة بفصائل مسلحة".

إن هذا الصراع أوجد المناخ الملائم لاتساع ظاهرة الفساد في ظروف عدم الاستقرار السياسي والتحارب الطائفي وتدهور الحالة الأمنية وغياب الحماية المطلوبة للأجهزة والهيئات والمسؤولين المكلفين بمكافحة الفساد. إن مكافحة الفساد لا يمكن بلوغها ما لم يجر العمل جدياً باحترام وفرض آليات فعالة ومدعومة من الدولة والرأي العام.

■ الفساد السياسي

تعددت أوجه الفساد السياسي الذي ساد الساحة العراقية والذي فرضته ظروف موضوعية وذاتية محددة، وتجلت أوجه هذا الفساد في مظاهر عدة يلجأ البحث إلى كشفها فيما يأتي:

* البرلمان العراقي

انبتقت الجمعية الوطنية العراقية (البرلمان) إثر انتخابات الثلاثين من نيسان ٢٠٠٥م، وكان المفروض بها أن تحل الإشكاليات التي سببها الاحتلال، إلا أنها فشلت في أهم مهمة وهي إعداد دستور دائم بطريقة تحظى بتأييد الشعب العراقي ككل فما زالت كثرة من بنوده ومواده تكتنفها الغموض والتعقيد وإشكاليات عديدة، وكذلك أثبتت هذه الجمعية عدم قدرتها على إنهاء الصراع وتحقيق التوافق الوطني وترسيخ الهوية الوطنية ومبدأ السيادة، فضلاً

١. ما هو مدى الشرعية والتمثيل اللذان تتمتع بهما الجمعية أو البرلمان العراقي؟.
٢. ما هو مدى مصداقية وقوة الحلول للنزاع في العراق التي يمكن تحقيقها من خلال البرلمانين أو القادة البرلمانين في الجمعية؟.
٣. ما هو مدى دور البرلمان في مناقشة المسائل الدستورية الرئيسية وصياغة الدستور الدائم في العراق؟.
٤. ما هو دور البرلمان في تدعيم الوحدة الوطنية وتحقيق المصالحة الوطنية؟.
٥. ما هو دور البرلمان كمنبر للحوار الوطني وفي إعادة البناء وإقامة السلم الأهلي؟.
٦. ما هو دور البرلمان في إصدار العفو والمحاسبة وتحقيق العدالة؟.

* الانتخابات

- قبل أن يترك الحاكم المدني الأميركي بول بريمر العراق أصدر في ٥/٣١ و ٢٠٠٤/٦/١٥م ثلاثة أوامر مهمة باسم سلطة الائتلاف المؤقتة لتنظيم الانتخابات المرتقبة وهي^(١):
١. الأمر رقم (٩٢) في ٢٠٠٤/٥/٣١م تم بموجبه تشكيل المفوضية العراقية المستقلة للانتخابات في العراق، مهمتها إدارة الانتخابات بموجب قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية.

(١) انظر بالتفصيل: د. رياض عزيز هادي ، البرلمان في العراق ، بغداد ، ٢٠٠٥م، ص ٢١.

٢. الأمر رقم (٩٦) في ٢٠٠٤/٦/١٥ م وهو قانون الانتخابات.
٣. الأمر رقم (٩٧) في ٢٠٠٤/٦/١٥ م وهو قانون الأحزاب والكيانات السياسية.

وهذا الإصدار أثار جدلاً كبيراً في الساحة السياسية على اعتبار أن هذه الأوامر غير شرعية؛ لأنها صادرة من الاحتلال، وفعلاً أثبتت الأحداث والوقائع أن الانتخابات في العراق منذ عام ٢٠٠٥ م وحتى الجدل الحالي بخصوصها سببها عدم شرعية هذه القوانين وكان المفروض من البرلمان صياغة قوانين للانتخابات وطرق تمويلها لتكتسب الشرعية الوطنية... هذا من جهة ومن جهة أخرى.. سعى المحتل إلى إيجاد أساس تقوم عليه الانتخابات، فعمد إلى خلق حالة من الذعر والتربص والتحسب في طيف الشعب الواحد، فعمد إلى تحليل المجتمع وتقسيمه من خلال تأسيس الرأي العام وترسيخه في ذهن المواطن؛ بأن هناك حقوقاً مسلوقة بتخطيط وتعمد، وأن هناك فئة مُسخرة، وفئات مُسخرة، وجماعة مُضطهدة وآخر مُضطهدة، فأشاع ظاهرة الرعب مجتمعياً، فسعت كل مجموعة إلى تقوية ذاتها بالالتفاف على بعضها حماية لنفسها، واستعادة لحقوقها المسلوقة.

لقد انطلى هذا الأمر على الأكثرية، وانساقوا وراءه وهذا بسبب جهل التاريخ والابتعاد عن إدراك الحقائق فعميت البصيرة وتوقف العقل وانفعلت العاطفة، فأخذت توجه السلوك الجمعي لمجاميع المجتمع التي قسمها المحتل على وفق مصالحه، لكن أعمال الفكر يخبر غير ما أسست له الولايات المتحدة تحقيقاً لمصالحها، فالعراق لم يكن عبر الحقب الزمنية التي مرت عليه إلا واحداً، تأسس على يد نخبة مجتمعية (مسلمين، نصارى، يهود، عرب، أكراد، تركمان،...) لا يفرقهم لون ولا لسان ولا محل ولادة ولا نشأة، فهم

جسد واحد في القول والعمل، همهم واحد وهدفهم واحد يجمعهم العراق، وتميزهم الكفاية، والجدارة، والنزاهة والإخلاص، لا هوية لهم إلا العراقية فليس هناك تركيز على أحد دون الآخر منذ تأسيس الدولة، فقد تبنى البنية الأوائل للدولة العراقية مبدأ العراقية وعدوها هوية انتساب أصلية فوق كل انتساب فرعي، فالعراق حكر على المخلصين المقتدرين المعتدلين من المعروفين بالنزاهة والمهنية الصرفة.

لقد سعى الاحتلال إلى ترسيخ ذلك في أذهان العراقيين، مما جعلهم ينقسمون على أنفسهم - فانقسم الجسد الواحد إلى أجزائه (رأس، جذع، أطراف) وانقلب بعضه على بعضه - باتجاه الانتخابات، فكان البرنامج المعتمد ضمناً هو أن تقوية الذات تجاه الآخر حماية للذات (إذ إن الفرد محارب بذاته)، فعد الناخب حماية الهوية هي المطلب الأساس والهدف الجوهري، تأسيساً على ما تقدم، فقد جعلت الولاءات والمواقف المذهبية واللسانية مرشداً للناخب وأساساً تقوم عليه الانتخابات، وليس البرنامج الانتخابي الذي يحقق مصلحة الجميع ويبني البلد.

التداخل بين الدور السياسي والدور المؤسسي^(١):

يقوم نجاح أداء جهاز الدولة على أساس تحديد الأدوار وتوزيع المهمات، وهذا يتطلب توصيف هذه الأدوار، وأن أي غموض في الأدوار ينعكس تلكؤاً في الأداء وتدنياً في الإنتاجية، وعليه فإن الفصل بين الأدوار واجب أساس ومطلب جوهري لضمان تحقيق النجاح.

(١) نقلاً عن سالم سليمان وخضر عباس عطوان، سالم سليمان وآخرون: أداء الحكومة العراقية عام ٢٠٠٨م، التقرير الاستراتيجي العراقي السنوي لعام ٢٠٠٨م، مركز حمورابي للدراسات، بابل، العراق، ص ١٢٩.

فمن المعروف أن نجاح الدولة في أداء مهماتها وتحقيق أهدافها يقوم على تكامل الأدوار السياسية والمؤسسية، وتعني الأدوار السياسية (الوظائف التطوعية)، وهي الوظائف التي لا يشترط أن تستند إلى خلفية مهنية أو مواصفات خاصة لأدائها، ويقوم بأداء هذه الوظيفة الجهاز السياسي للدولة (الحكومة، رئاسة الجمهورية، البرلمان،...)، إذ إن وظيفتها تنحصر في تنفيذ البرنامج السياسي الذي حقق الفوز في الانتخابات - هذا في النظم الديمقراطية- فالوزير مسؤول عما يخص وزارته في البرنامج السياسي.

أما الأدوار المؤسسية فتعني دور الوزارة المهني والتخصصي، وهذه الوظائف يجب أن تستند إلى خلفية مهنية تراكمية، ومسار وظيفي سليم ومتميز وتطلب مواصفات خاصة لشغلها وأدائها وعليه لابد إذن من وضوح دور كل جهاز وحدوده ومسؤوليته؛ إذ إن أي تدخل بين الإثنين سوف يؤدي إلى نتائج غير محمودة العواقب، فلا بد من وضع خطوط حمراء لدور السياسي ينبغي ألا يتجاوزها، وإن تجاوزها فلا يتحتم على الجهاز المهني الاستجابة لها.

وهنا تجب الإشارة إلى أن جهاز الدولة المهني (المؤسسي) هو أداة الحكومة في تنفيذ مهماتها، الأمر الذي يفرض بناءه على أساس سليم من تحديد الوظائف وآلية شغلها واشتراطاته، وعادة فإن الجهاز المؤسسي هو جهاز وظيفي لا علاقة له بالجهاز السياسي، فدوره مهني وحسب فهو لا يرتبط بالحكومة مهما كان اتجاهها وتوجهها، وعليه فهو باق وإن زالت الحكومات وتعاقبت كلما انتهت دورتها الانتخابية؛ لذلك يجب أن لا يخضع لاشتراطات السياسة وأهوائها ورغباتها، كما يجب أن تكون صلاحية الاختيار للأدوار (الوظائف) مستندة إلى جهاز مهني عالي التخصص محايد ونزيه مثل مجلس الخدمة تسند إليه هذه المهمة فهو الذي يختار أفضل مؤهل لشغل هذه

الوظيفة ويرفع بذلك تقريره إلى الجهات العليا (مجلس الوزراء، رئاسة الجمهورية) لإصدار أمر التعيين (وهي مسألة اعتبارية شكلية فحسب لا تخضع لإرادة تلك الجهات في الاختيار، إذ الاختيار محكوم بشروط موضوعية لا ذاتية).

غير أن ما يلحظ على أداء الوزراء التدخل المباشر في الجهاز المؤسسي وتسييره بحسب هواهم أو هوى السياسة، وقد يعزى ذلك إلى جهل السياسيين بذلك أو لأنهم متأثرون بالنظم الشمولية، والتي يكون فيها الوزير موظفاً لدى الحزب الحاكم فيجري التغييرات بحسب هواه ويهب المناصب لمن يشاء، فيسقط بذلك المبدأ العالمي الشخص المناسب في المكان المناسب، والذي جسد قول الرسول الأعظم (صلى الله عليه وسلم) "أنزلوا الناس منازلهم"، أي ضعوا الإنسان في موضع استحقاقه، فالمبدأ الأساس في التوظيف أن الوظيفة استحقاق للأكثر تأهيلاً، لا لمن يرضى عنه المسؤولون، فتوزيع المناصب بحسب هوى الوزير سوف يقود إلى وضع أفراد غير مؤهلين في أماكن فوق طاقاتهم.

إن هذا الأمر سوف يؤدي إلى^(١):

- سيطرة صغار الموظفين على الإدارة المؤسسة لجهل المسؤول بذلك وتحويله إلى بصّام^(٢) وحسب (يوقع دون دراية).
- القضاء على مبدأ الوظيفة محفز للأداء، إذ إن الموظف مهما بذل جهداً في بناء ذاته وتطوير أدائه فإنه لن يتقدم طالما لا تربطه صلة

(١) سالم سليمان وآخرون: أداء الحكومة العراقية عام ٢٠٠٨م، التقرير الاستراتيجي العراقي السنوي لعام

٢٠٠٨م، مركز حمورابي للدراسات، بابل، العراق، ص ١٢٩ و ١٣٠.

(٢) بصّام: كناية عن الجهل بعمامة حتى بأمور الكتابة.

بالوزير أو حزبه، فهو لن يبرح محله، فلماذا عليه أن يحسن أداءه ويخلص فيه؟

• كل ذلك سينعكس تدنياً في مستوى أداء المؤسسة وعدم إيفائها بالتزاماتها تجاه الجمهور، وبخطيئة كبرى هي الهدر للمال العام، وأن هذا يجسد نظرة المسؤولين في السيطرة على مقاليد السياسة لمصالح ذاتية بحتة، وبذلك فهم يسيئون صنعاً. وتأسيساً يمكن القول بأنه:

- ليس هناك حد فاصل ما بين ما هو شخصي وبين ما هو مؤسسي.
 - هل المرجعية الفنية والمهنية هي الوزير (المسؤول السياسي) أم هي الوزارة (الجهاز الفني والمهني المتخصص).
 - غياب العقلية المؤسساتية (الموضوعية) وسيادة العقلية الذاتية.
 - غياب ثقافة المؤسسات.
- وعليه لابد من تحديد الأدوار السياسية والمؤسساتية وتوضيحها تجنباً للتداخل والتدخل.

*المحاضرة السياسية

إن المحاضرة السياسية هي إحدى أهم العوائق التي تقف في وجه تحقيق الاستقلال واستعادة السيادة.. حيث المزاودة المحاكاتية لاستمالة الأجنبي وتقديم التنازلات لقوى الاحتلال تقف في وجه انجاز متطلبات الوحدة الوطنية، ثم إنها تؤدي إلى ترسيخ الانقسام الطائفي أكثر فأكثر ويأتي ذلك بالنتيجة على حساب مقومات وحدة الدولة والمجتمع، إنها تحول دون بناء مؤسسات الدولة وتسبب فشلاً في القائم منها.

وكما هو معروف وجار في الدول ذات النظم الديمقراطية فإن التغيير بعامة يحصل على مستوى القيادات السياسية وطواقمها المباشرة التي لا علاقة لها بالعمل المؤسساتي وحسب، أما الجهاز الحكومي المؤسساتي والذي هو أداة الدولة في تنفيذ برامجها السياسية (الفرعية على مستوى الوزارة)، وتطبيق المضامين العملية لهذه البرامج، فإنه لا يناله التغيير بتغيير النخب السياسية فهو باق، وعليه لا تجد الدول حرجاً أو تدنياً على مستوى الأداء؛ بل وعلى كافة المستويات التنفيذية في حالة تغير حكوماتها، ذلك أن الجهاز التنفيذي (وهو جهاز مهني فني متخصص) لا يمسه التغيير حتى وإن كان طفيفاً؛ إذ إن هذا الجهاز يبنى على أساس المهنية والتخصص والمهارة والكفاءة في تنفيذ المهمات، فضلاً عن النزاهة فهو يقوم على الجدارة والمقدرة وليس على أساس الاتجاه السياسي والمحسوبية السياسية، فهو جهاز محايد سياسياً (أي فوق الميول والاتجاهات)، إذ لو بني هذا الجهاز على أساس الاتجاه السياسي والمحسوبية السياسية لأصبح جهازاً غير مستقر، فهو يتغير بتغير الحكومات، فاقد لخصائصه المهنية منعدم الكفاءة، ولاؤه للحاكم وليس للشعب^(١).

تأسيساً على هذا لا يجوز إخضاع هذا الجهاز لرغبة السياسيين في توزيع الوظائف وإشغالها، كما يجب أن لا يخضع للمحاصصة السياسية، وهنا يثار التساؤل؟ ما هي المحاصصة السياسية؟

تنشأ المحاصصة السياسية عندما لا تكون هناك أغلبية برلمانية تتمكن من تشكيل حكومة، فتثار المحاصصة السياسية باقتسام المناصب السياسية

(١) سالم سليمان وآخرون: أداء الحكومة العراقية عام ٢٠٠٨م، التقرير الاستراتيجي العراقي السنوي لعام ٢٠٠٨م، مركز حمورابي للدراسات، بابل، العراق، ص ١٣٢.

قسمة الغرماء، فكل تكون حصته موازية لنسبته البرلمانية ويقصد بالمناصب السياسية الوزراء وصعوداً، هذا جائز ولا غبار عليه طالما أنه لا يؤثر في أداء الدولة المهني خاصة في حالة وحدة مسار الأطراف السياسية (أي وجود برنامج سياسي متفق عليه بين الأطراف السياسية في البرلمان) وعدم انجرارها وراء تجاذبات مصلحة، أما المناصب المؤسسية فهي خطوط حمراء يجب أن لا يقترب منها، فالجهاز الحكومي المؤسسي هو جهاز مهني متخصص لا علاقة له بلون السياسة؛ إذ هو يعمل بأقصى إمكاناته دونما تمييز بين الأحزاب أيها هو الحاكم، لذا فلا يجوز أن يخضع للمحاصصة السياسية وإنما تبقى المحاصصة السياسية على مستوى الوزراء والمناصب السياسية وحسب، هذا في الدول التي نظامها ديمقراطي، أما في الدول التي تطغى فيها الأحزاب الشمولية والتي تسعى إلى التغيير الشامل الذي يستلزم إحداث تغيير شامل في الجهاز الحكومي بما يتلاءم مع متطلبات الحزب المسيطر على مقاليد الحكم، ذلك لكي يؤمن ويضمن تطبيق أفكاره وعقيدته تطبيقاً تاماً، لذلك يسعى الحزب إلى إسناد المناصب القيادية لأتباعه لسببين^(١).

• ضمان أمن لبقائه وسيطرته.

• ضمان تنفيذ أفكاره في إحداث التغيير الشامل.

إن محاولة عكس ذلك على الساحة السياسية العراقية توضح حجم وجود التناقض الذي تعيشه، فمن ناحية نظام الحكم فهو ديمقراطي يتم فيه تداول المسؤولية سلمياً عن طريق الانتخاب، ومن ناحية أخرى يلحظ طرح تعبير غير مألوف في قواميس ومعاجم وموسوعات السياسة هو المحاصصة

(١) المصدر السابق: ص ١٣٢ ص ١٣٣، وكذلك انظر: ياسر خالد بركات، الفساد الإداري، مفهومه ومظاهره وأسبابه، مع إشارة إلى تجربة العراق في الفساد، مجلة النبأ، العدد ٨٠، ٢٠٠٦م.

السياسية، أي اقتسام الوظائف القيادية والتنفيذية في جهاز الدولة وهو ما يهتم البحث، فالمحاصصة السياسية على مستوى المناصب السياسية تعد حالة شرعية على وفق السياقات السياسية المعروفة، أما على مستوى المناصب القيادية في الجهاز الحكومي المهني فهي مسألة خطيرة تدفع باتجاهين.

- تسييس جهاز الدولة وتكريسه اتجاه خدمة مصالح الجهة السياسية التي ينتمي إليها من تسنم منصب قيادي في هذا الجهاز؛ إذ سيكرس جهده في تجميع الأعوان من الجهة السياسية التي يمثلها ليقوي مركزه ويحكم قبضته.

- إضعاف أداء جهاز الدولة وهذه تعد نتيجة للمسألة الأولى حيث سينتدنى الأداء بسبب انشغال الجهاز في تنفيذ مطالب الجهة السياسية التي ينتمي إليها المسؤول الأعلى، فضلاً عن ضعف الأداء المهني لأن الاختيار لم يخضع لمعايير الجدارة والكفاية والمهارة الأدائية والنزاهة.

والسؤال الذي يفرض نفسه هو: لماذا المحاصصة الوظيفية؟ إن اعتماد مبدأ المحاصصة السياسية في المناصب السيادية (العليا والخاصة) في الجهاز التنفيذي يؤدي إلى:

- جهاز معتل بسبب اختلال أسس بنائه البعيدة عن الكفاية والجدارة والنزاهة واللاتبعية السياسية.

- جهاز غير مستقر إذ سيتبدل كلما تغيرت الموازنة السياسية. وهنا لابد من الإشارة إلى أن الفساد يولد فساداً، فالفساد حلقة مفرغة تستمر بالدوران ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن من يعملون في السياسة هم حديثو عهد بها، أو ربما لا يدركون من السياسة سوى السيطرة على مفاتيح الإدارة متغاضين أو متناسين عن أن من يرمي إلى النجاح والاستمرار

عليه أن يبني جهازاً تنفيذياً كفوءاً أدأؤه تؤطره الشفافية، وتسوده النزاهة وتحكم شغله الكفاية والجدارة؛ لأجل ذلك لابد من التنبية إلى أن أي سياسي سواء أكان فرداً أم حزباً أم كتلة فإن مسعاه لا شك هو الصالح العام والمصلحة الوطنية، وأنه عندما يبغي السيطرة على الجهاز التنفيذي فهو لضمان ذلك وصيانتته، ولكن جهده بحسب اجتهاده وإدراكه.

وتأسيساً يجب أن يتنبه حملة المسؤولية إلى أن الجهاز التنفيذي هو أدواتهم (أداة الدولة) في تنفيذ البرنامج السياسي وتحقيق الأهداف المعلنة في الانتخابات، فنجاحهم مقرون بدرجة ومستوى كفاية الجهاز الأدائية، فكلما حسن البناء ارتقت درجة الكفاية وارتقى مستواها، وهذا يفرض الفصل بين الجهاز التنفيذي والبرلمان والحكومة، فهذه تخضع للمحاصصة السياسية بحسب ما أفرزته نتائج الانتخابات، أما الجهاز التنفيذي فخط أحمر، اقتراب السياسة منه يسبب انحرافه عن المسار العام فولأؤه للعراق لا غير، وللحفاظ على الجهاز التنفيذي الحكومي (المؤسسي) لابد من تفويض صلاحيات الاختيار والتعيين إلى جهاز محايد إلى أقصى حد (أي تقليص هامش المحسوبية والمنسوبية)، وأن لا يخضع لإرادة السياسيين مثل مجلس الخدمة العامة أو هيئة الخدمة العامة أو ديوان الموظفين... أياً كانت المسميات فإن دورها واحد.

الفساد الإداري

تسببت الكوارث والحروب التي تعرض لها العراق في العقود الماضية في تدهور وتراجع في القيم والمبادئ المعتمدة في إدارة الدولة العراقية، ثم أضاف تغيير السلطة الذي حصل مؤخراً أعباءً جديدة وفقداناً لما تبقى من القيم والمبادئ الإدارية.

يعد الجهاز الإداري (الأدائي) للحكومة جهازاً مستقلاً محايداً لا علاقة له بالحاكم وهويته السياسية، فهو يعمل كما تعمل خلايا النحل بانعزال تام عن مالكةا، كذا يكون عمل الجهاز التنفيذي الحكومي فهو جهاز متخصص لا صلة له بالسياسة إلا بتنفيذ البرنامج السياسي للحكومة.

تأسيساً فإن تقويم ما جرى في العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩م هو أن جهاز الدولة قد انهيار تماماً - وإن هو أصلاً لم يكن جهازاً معافى - الأمر الذي يفرض على الدولة لتوكيد جديتها وصدقها أن تقوم واقع الجهاز الإداري وتعيد بناءه على أسس ومعايير سليمة، وأن تأخذ الأشياء بمضامينها الحقيقية، لا بمسمياتها الظاهرة التي لا تعكس حقيقة الجهاز، فـجهاز الدولة جهاز مشلول تماماً دونما استثناء إذ أصبح يستند إلى المسمى دون المحتوى، ولضمان سلامة الجهاز التنفيذي والمحافظة على مستواه الأدائي وتطويره يجب إيكال أمره إلى جهة مركزية مستقلة ترتبط بأعلى سلطة تتولى مهمات تحديد هيكل الدولة (الهيكل التنظيمي) وهيكل الوظائف (الملاك) وهيكل القوى العاملة، فضلاً عن التعيين والترقية، فـجهاز الدولة جهاز مهني متخصص ولا علاقة له بالسياسة، فهو يعمل بأقصى إمكاناته دونما تمييز أو تحيز للحزب الذي يتولى المسؤولية، فالتعامل من الحكومة يكون من خلال البرنامج السياسي ولما كانت هذه الأحزاب غير مستقرة في المسؤولية فإن ذلك يوجب عدم خضوع هذا الجهاز لإرادة الحزب الحاكم؛ لأن ذلك سيجعل منه جهازاً غير مستقر. إن مثل هذه الثقافة بعد غير مألوف لمن يدعي أنه يعمل بالسياسة أو من يمارسها، فهو لا يحس بوجوده إلا من خلال إحداث تغييرات في جهاز الدولة الذي هو مسؤول عنه.

لقد نشأت ثقافة العاملين في السياسة في ظل ما اعتادت عليه الأحزاب الشمولية من إحداث تغييرات في جهاز الدولة بخاصة في المراكز والمناصب

القيادية ليؤمن ويضمن تطبيق أفكاره وما يتبناه بشكل تام، لذلك تجده يسند هذه المناصب لاتباعه ضماناً لأمانة تنفيذ برامجهِ ولإحكام سيطرته بشكل تام على جميع مفاصل هذا الجهاز.

إن عكس ذلك على الساحة السياسية العراقية يظهر بأنها قد عاشت حالة تناقض، فنظام الحكم ديمقراطي يتم فيه تداول المسؤولية سلمياً عن طريق الانتخاب، ومن ناحية أخرى تجد هذه الساحة تعج بتعابير غير مألوفة في قواميس ومعاجم السياسة، ولعل من أهم هذه التعابير وأبرزها وأكثرها غرابة تعبير المحاصصة السياسية في توزيع المناصب القيادية والدرجات الخاصة في جهاز الدولة والتي هي استحقاق للموظف الذي أظهر تميزاً عالياً ومستوى كفاية راقياً مع جدارته ونزاهته.

وهذا ما يهم البحث في هذه الفقرة فالمحاصصة السياسية على مستوى المناصب السياسية تمثل حالة مشروعة في السياق السياسي أي على المناصب السياسية، أما على مستوى الجهاز الحكومي فهي مسألة خطيرة تدفع باتجاه^(١):

١. تسييس جهاز الدولة: وهذا ما تنجم عنه خدمة مصالح الجهة السياسية التي ينتمي إليها من تسنم منصباً قيادياً في الجهاز، إذ سيكرس جهده في تجميع الأعداء والمساندين من مرجعيته السياسية تقوية لدوره في الوزارة أو تنفيذاً لخطه يتبناها حزبه.

٢. ضعف أداء جهاز الدولة: وهي نتيجة للمسألة السابقة حيث سيتدنّى الأداء بسبب ضعف وعدم كفاية شاغلي هذه المناصب، وكذلك بسبب انشغال الجهاز

(١) انظر: سالم سليمان وآخرون، أداء الحكومة العراقية عام ٢٠٠٨م، التقرير الاستراتيجي العراقي السنوي لعام ٢٠٠٨م، مركز حمورابي للدراسات، بابل، العراق، ص ١٣٣.

في تنفيذ مطالب كتلته أو حزبه، زيادة على ذلك أن الاختيار لهذه المناصب لا يخضع لمعايير الجدارة والكفاية الأدائية والنزاهة.

٣. عدم استقرار الجهاز الإداري إذ سيناله التغيير كلما تغير الحزب الحاكم في الدورة الانتخابية التالية، وهكذا يستمر التغيير بعد كل دورة انتخابية.

ملاحظات ختامية

يبدو أن المشهد العراقي السياسي هش ويتجه إلى دكتاتورية مجزأة ذات طابع شخصي وعشائري وأحزاب، عوائل تفقد المشهد السياسي في العراق، والمشهد الأمني مخزي ومؤلم ودموي ولا يرتقي لأبسط مقومات المهنية والحرفية والقانونية والإنسانية ويتجه إلى الفوضى الشاملة، وأصبح العراق في ظل صفقات احتكار واستثمار العنف والجريمة من قبل الأحزاب عبر القوات الموشحة بملابس الدولة، يعيش في شريعة الغاب حيث يقتل المواطن العراقي في كل يوم، وحملات اعتقالات طائفية مثيرة للريبة إلى أين تنتهي؟ وما هي غايتها؟ والعنف والإرهاب يضربان العراق يومياً وفي كل ساعة، نعم إنها صفقة احتكار واستثمار وخصخصة العنف والجريمة باستنزاف موارد العراق، كي تحقق الدول الإقليمية الساعية نفوذاً طويلاً الأمد في العراق، لقد أشارت صحيفة (واشنطن تايمز) إلى أن جامعة (الدفاع القومي) الحكومية الأمريكية نشرت تقريراً خاصاً عن (الجيش والشرطة العراقيين) اللذين أصبحا يبادق بأيدي الأحزاب السياسية الطائفية، الأمر الذي في الحقيقة يعتبر (خارطة طريق لحرب أهلية في العراق)، هكذا تعترف المؤسسات البحثية الحربية الأمريكية بمنهجية تلك القوات ودورها وخطورتها، ولكن ما هي خارطة الطريق لاستقرار العراق في ظل الفوضى الشاملة؟.

إن البرلمان القادم تنتظره مهام جسام ستقرر مصير ومستقبل العراق وفي مقدمة تلك المهام:

١. إعادة النظر الجذرية في الدستور بما يضمن التوجه الحقيقي نحو قيام نظام ديمقراطي حقيقي بعيداً عن المحاصصة الطائفية والعرقية، وفصل الدين عن الدولة، وأن يتضمن الدستور الجديد شرعة حقوق الإنسان التي أقرتها الأمم المتحدة، وإلغاء مجلس الرئاسة وانتخاب الرئيس من قبل الشعب بصورة مباشرة، وليرشح من يرشح من المواطنين العرب والكرد والتركمان والأشوريين والأيزدية ومن المسلمين والمسيحيين والصابئة بكل حرية، ولينتخب الشعب من يراه مناسباً لهذا الموقع القيادي الأول بكل حرية وشفافية، ودون فرض من أية جهة، مع تحديد دقيق لصلاحيات الرئيس، ورئيس الوزراء، بما لا يحتمل التأويل والاجتهادات التي تؤدي إلى الخلافات بين الطرفين.

٢. العمل الجاد على تنظيف الأجهزة الأمنية والعسكرية من عناصر الميليشيات الحزبية بغية خلق جيش وأجهزة أمنية محترفة تدين بالولاء للدولة وحدها، والعمل على تدريبها وتجهيزها بالسلاح والعتاد الكفيل بردع العناصر الإرهابية المجرمة، والعمل على جمع السلاح من كافة الميليشيات وحصرها بقوات الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية، وإعادة الأمن والسلام في ربوع العراق، والعمل على عودة المهجرين إلى ديارهم، وتعويضهم عن كافة خسائرهم.

٣. حل الخلافات مع القيادة الكردية، وفي المقدمة منها قضية كركوك، وما يسمى بالمناطق المتنازع عليها!، ومسألة عقود النفط التي وقعت القيادة الكردية مع الشركات الأجنبية.

٤. تشريع قانون النفط والغاز الذي عجز البرلمان الحالي عن انجازه، بما يؤكد مسؤولية الحكومة المركزية عن كافة الشؤون المالية، فضلاً عن الشؤون الدفاعية والأمنية حصراً بالحكومة المركزية.
٥. تشريع قانون جديد للأحزاب يتضمن وجوب التوجه الديمقراطي العلماني، وإبعاد الدين عن الحزبية والطائفية والعرقية، مع الإشراف الدقيق على تمويل الأحزاب السياسية، وتحريم التمويل من الجهات الأجنبية، وحل أي حزب يثبت تلقيه دعماً أجنبياً من أية جهة كانت.
٦. العمل الجاد من أجل تحقيق التحرر الناجز والكامل من الاحتلال، والتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للعراق، مع إقامة العلاقات المتكافئة في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية مع كافة الدول على أساس احترام سيادة واستقلال العراق، والمنافع المشتركة.
٧. النهوض بالصناعة الوطنية التي أصابها الدمار جراء حروب نظام صدام وجراء الغزو الأمريكي، ومطالبة الولايات المتحدة بتعويض العراق عن الخسائر التي أصابت البنية التحتية العراقية.
٨. النهوض بالزراعة وإقامة المشاريع الزراعية على أسس علمية، وبدعم مباشر من الدولة، ومعالجة التصحر، وحماية حقوق العراق من المياه التي جرى التجاوز عليها من دول الجوار بما يضمن حقوقه العادلة.
٩. معالجة مشكلة البطالة التي تشكل أكبر بيئة لتنامي الإرهاب، وضمان العمل لكل القادرين عليه، بما يحقق لهم ولعوائلهم حياة كريمة خالية من العوز والفقر وذلك من خلال إقامة المشاريع الصناعية والزراعية، ومكافحة البطالة المقنعة.
١٠. حل أزمة السكن في البلاد من خلال إقامة المشاريع السكنية العمودية، والاستعانة بالشركات العالمية المتخصصة لهذا الغرض.

١١. تشريع قانون من (أين لك هذا؟)، وإجراء تحقيقات واسعة مع كل الذين اتهموا بالفساد وسرقة المال العام، والمرتشين، وإنزال العقاب بهم واستعادة المال المنهوب.

إن هذه المهام تتطلب انتخاب برلمان يتصف أعضاؤه بالأمانة والنزاهة والقدرة العلمية والخبرة التي تؤهلهم للقيام بهذا الواجب فهذه المهام، وهذه المرحلة تستدعي اختيار عناصر التكنوقراط، من الذين لم تتلوث أياديهم بالمال العام.

وقبل الانتخابات العراقية سلّط تقرير سري الضوء على إحصاءات ومعلومات مخيفة عن حجم النكبة التي حلت ببلاد الرافدين، وقد بيّن التقرير أن حكومة نوري المالكي كانت أكثر حكومات العراق عجزاً عن مواجهة التحديات والحدّ من المآسي... وبالشكل التالي^(١):

يستند التقرير إلى إحصاءات رسمية ترقى إلى زمن غير بعيد وفيها أن هناك مليون أرملة (وزارة المرأة العراقية ٢٠٠٨م)، وأربعة ملايين طفل يتيم (إذا كان معدل العائلة العراقية من (٤) إلى (٦) أطفال بحسب تقديرات وزارة التخطيط) ومليونين وخمسمائة ألف شهيد (حسب إحصاءات وزارة الصحة العراقية والطب العدلي حتى شهر كانون الأول ٢٠٠٨م)، وثمانمائة ألف مغيب (حسب إحصاءات الدعاوى المسجلة لدى وزارة الداخلية العراقية حتى كانون الأول ٢٠٠٨م) وأربعة وثلاثين ألف سجين في معتقلات قوات الاحتلال وسجون الدولة وإقليم كردستان، وذلك وفقاً لإحصاءات مرصد حقوق الإنسان، علماً أن القوات الأميركية كانت قد اعترفت رسمياً بوجود اثني عشر ألف سجين لديها، فضلاً عن أربعة ملايين وخمسمائة ألف مهجر

(١) انظر: بالتفصيل ملف الفساد، صحيفة الأمة الإلكترونية، الأعداد، ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩.

إلى خارج العراق (حسب إحصاءات المتقدمين إلى جوازات فئة G لدى مديرية الجوازات العراقية حتى نهاية كانون الأول ٢٠٠٨م)، ومليونين وخمسمائة ألف مهجر في الداخل (حسب إحصاءات وزارة الهجرة والمهاجرين والمهجرين العراقية).

وتناولت الإحصاءات الرسمية الحالات الصحية الاجتماعية والمعيشية والخدماتية فسجلت الآتي:

* ٧٦٠٠٠ حالة إيدز، بعدما كان العدد الإجمالي للمصابين بهذا المرض قبل الاحتلال (١١٤) وفقاً للإحصاءات الصادرة عن وزارة الصحة العراقية.
* ثلاث حالات طلاق من أصل أربع حالات زواج بعد الاحتلال، بحسب إحصاءات وزارة العدل.

* ٤٠% من الشعب العراقي هو تحت خط الفقر (وزارة حقوق الإنسان العراقية).

أما على مستوى التربية والتعليم والأحزاب وهيئات المجتمع المدني والميليشيات والشركات الأمنية ووسائل الإعلام في قطاعات الصحافة والتلفزيون والإذاعة، وشبكات الاتصالات والهيكليات الإدارية والمالية للدولة، فحدث ولا حرج؛ إذ يشير التقرير إلى:

- ✓ انحدار التعليم الجامعي والأساسي (منظمة الأونيسكو).
- ✓ عشرات آلاف الشهادات المزورة لمسؤولين وضباط ومدراء عامين وكوادر حزبية تشغل مناصب قيادية في الدولة. (إحصاءات موثقة في هيئة النزاهة العراقية).
- ✓ سيطرة التخلف على المجتمع العراقي بعد ما كان العراق الدولة الأولى في العالم التي محت الأمية بالكامل (١٩٧٧م) بحسب منظمة الأونيسكو.

- ❖ ٥٥٠ كياناً سياسياً (إحصاءات مفوضية الانتخابات العراقية).
- ❖ ١١٤٠٠ هيئة مجتمع مدني (وزارتا الداخلية والعمل والشؤون الاجتماعية).
- ❖ ١٢٦ شركة أمنية تديرها أجهزة المخابرات الأجنبية (مسجلة في وزارة الداخلية العراقية).
- ❖ ٤٣ ميليشيا مسلحة تابعة للأحزاب (مسجلة في وزارتي الدفاع والداخلية - لجنة دمج الميليشيات).
- ❖ ٢٢٠ صحيفة ومجلة تمولها أجهزة المخابرات الأجنبية (نقابة الصحفيين العراقيين).
- ❖ ٤٥ قناة تلفزيونية تمولها أجهزة المخابرات الأجنبية (إدارة القمر الصناعي نايلسات وعربسات).
- ❖ ٦٧ محطة راديو تمولها أجهزة المخابرات العراقية (هيئة الإعلام والترددات العراقية).
- ❖ ٤ شبكات للاتصالات اللاسلكية قيمة كل شبكة (١٢) مليار دولار يملكها مسؤولون وقادة أحزاب وهي شركات (كورك)، و(آسيا) و(زين) و(أثير).
- ❖ أكثر من ١١٤٠٠ مقر لأحزاب السلطة بشكل رسمي أو غير رسمي ويتمثل الشكل غير الرسمي في شركات وهمية أو جمعيات خيرية تستخدم للتغطية والتمويه، وهذه المقار هي في الغالب أبنية للدولة، أو أخرى تم الاستيلاء عليها من أصحابها الشرعيين بعد تهجيرهم أو تصفيتهم، أو مؤجرة ببذلات تدفع من ميزانية الدولة.

إن تقرير الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٨م صنف العراق كثاني أفسد دولة في العالم بعد الصومال، وهذا إدانة للاحتلال وللحكومة العراقية اللذان يتحملان المسؤولية الكاملة عن جريمة الإبادة الجماعية بسبب نهب موارد العراق وخاصة تلك المخصصة للدواء والماء الصالح للشرب وحليب الأطفال، ومحاسبة المسؤولين الذين ثبتت إدانتهم وتقديمهم للقضاء وليس تهريبهم للخارج حاملين أموال الشعب العراقي.

كما إن الفساد السياسي للحكومة يقتل الشعب العراقي بطريقتين: الأولى هي حرمان الشعب من موارده لتحسين ظروف حياته الصحية والثقافية والمعاشية، والثانية هي في استخدام أموال الشعب المسروقة لتمويل الميليشيات والأحزاب، وتقديم وعود كاذبة للشعب، ولنتذكر وعود الحكومة الحالية بأن يكون عام ٢٠٠٨م عام الإعمار والقضاء على الفساد، وها نحن في عام ٢٠١٠م... ولا تعليق... نترك الحكم للشعب العراقي.. بعد أن تم تحقيق فرضية بحثنا بأن الاحتلال يمثل الحقيقة العسكرية والسياسية في العراق وفي تبنيه استراتيجية الفوضى الخلاقة وإرساء أسس المحاصصة السياسية.. انطلاقاً من مقولة (إن الكوارث تؤسس لمرحلة جديدة وثقافة جديدة)، ويبدو أن هذه المقولة تقرأ أميركياً على نحو يحول العراق إلى مناطق وفئات وشيع ومصالح معزولة عن بعضها البعض الآخر، يكملها نخب سياسية تتنافس على المصالح والاعتبارات الذاتية.

هيكلية ونظام الحكم في إيران.. آلية اتخاذ القرار القسم الأول - الأساس النظري

د. عبد الوهاب القصاب^(١)

المقدمة

تشير قضية نظام الحكم في إيران تساؤلات مهمة سواء من حيث شكل النظام الذي سيطر عليه رجال الدين وسيروه وفق رؤاهم (أو مصالحهم) أو من حيث مرجعية نظرية الحكم التي اتخذت منحىً اجتهادياً في الفكر الإمامي الإثني عشري الشيعي وهو وجوب ولاية الفقيه في عصر الغيبة وهو ما يعطي النظام شكلاً ثيوقراطياً لا لبس فيه، وإن كانت هذه القناعة ليست نهائية، لقد وجد رجال الدين بزعامة الخميني أنفسهم يتربعون على هرم السلطة في بلد مركزي في بيئته الإقليمية وقد قطع مسيرة ليست بالقصيرة على طريق التحديث منذ استيلاء رضا مازناراني (الشاه رضا بهلوي فيما بعد) في عشرينيات القرن المنصرم على السلطة وإنهاء العهد القاجاري مخرجاً بذلك إيران من ضبابية القرون الوسطى، واجه رجال الدين مشكلة مترتبات السلطة وتداعياتها سواء الداخلية أو الخارجية، كان عليهم الإجابة عليها وعن علاقتهم بحلفائهم اليساريين والبراليين أبان الثورة وعن الفسحة

^(١) خبير ومتخصص بالدراسات الإستراتيجية.

التي ستتاح لهم في الحكم أم إنهم سينفون منه، كذلك وجدوا أن عليهم قلب المجتمع قلباً جذرياً كما قلبه سلفهم إسماعيل الصفوي، مجتمع إيران في القرن السادس عشر بتشيعه قسراً وبحد السيف وهكذا غرست في تربة الشرق الأوسط نبتة لم تكن تتغذى إلا على الدماء ويقدم لنا النزاع العثماني الإيراني الذي استغرق أربعة قرون الدليل على ذلك وخصوصاً إن آثار هذا النزاع لازالت تفعل مفاعيلها الماثلة للعيان، قرر رجال الدين بسط سيطرتهم على الدولة وفق الرؤية التي سبق لقائد الثورة الخميني وبينها في كتابه الحكومة الإسلامية، لذلك باشرُوا بتهميش وإقصاء وتصفية القيادات الليبرالية (مصير صادق قطب زاده وزير الخارجية الليبرالي المقرب من الخميني في حينه مثلاً) وتم لتحقيق ذلك على الشارع والرأي العام الأُمي المنذفع بلا روية وراء الخطاب الديني التعبوي الذي تجيده الطبقات الدينية الشيعية التي رسخت نفوذها على الشارع عبر الخطاب الديني العاطفي الذي يستغل ما يسمى بمظلومية آل البيت والذي أضاف إليه قراء التعزية الحسينية المزيد من الغث بحيث أمكن التحكم بوعي الرأي العام من على هذه المنابر والمحاكم الثورية التي تولت تنظيف الساحة من الخصوم^(١).

ستحاول هذه الورقة إلقاء ضوء على الهيكلية المعقدة لنظام الحكم وآلية اتخاذ القرار التي أسسها رجال الدين في إيران وتمكنوا عبرها من إحكام السيطرة على الرأي العام والتمكن من تثويره وإنزاله إلى الشارع ساعة يشاؤون؛ بل وحتى إرساله للموت تحت شعار الثأر والاستشهاد، كما ستحاول الورقة الإلمام بالكوابح الداخلية التي يعاني منها.

(١) راجع أطروحة الدكتور وكيل الزاد الموسومة: دور المسجد الشيعي في الثورة الإيرانية، ترجمة: عبد الوهاب القصاب ولاهاي الدعوي، بيت الحكمة بغداد ٢٠٠٠م توزيع محدود.

بعد سيطرة رجال الدين على الحكم في إيران أعقاب ثورة ١٩٧٨م تم العمل على تحديد نظام الحكم عبر استفتاء يقرر الشعب بواسطته نظام الحكم الذي ستحكم بموجبه الدولة، من المعلوم أن الثورة الجماهيرية قد اندفعت غضباً على حكم الشاه والفساد واسع النطاق الذي اتسم به ناهيك عن تنكب ذلك النظام عن التقاليد المتوارثة للمجتمع الإيراني التي تمثل قيماً إسلامية في مجموعها الأمر الذي أدركه الرأي العام بأنه تنكب من نظام الشاه عن الإسلام وهو صحيح إذ إن سمات التغريب بدأت تأخذ مداها والمجمعات الماسونية والعلاقة مع إسرائيل أصبحت أمراً متعارفاً عليه لدى مجتمع النخبة المتغرب في طهران، وقد أضفى الفقر المدقع الذي يشكل سمة للكثير من الطبقات المسحوقة في المجتمع الإيراني في بلد يعد من أغنى بلدان المنطقة موارداً أسرف الشاه في تبديدها على التسلح والاحتفالات التي كان هدفها واحداً وهي ترسيخ صورة الإمبراطورية التي يتربع على عرش الطاووس فيها الإمبراطور الحالم بالسطوة والشهرة الشاهان شاه اريامهر محمد رضا بهلوي، لقد كان من المتوقع إذن أن يصوت الشعب لصالح إنهاء الحكم الإمبراطوري وتبني الحكم الإسلامي الجمهوري، وهكذا فتح المجال ليطبق آية الله الخميني نظريته السياسية الواردة في كتابه (الحكومة الإسلامية) وأن يفرض ولايته على الإيرانيين (بل على المسلمين) عبر تشريع نظرية ولاية الفقيه دستورياً، ويعد دستور ١٩٧٩م الذي أجازته الشعب بالاستفتاء العام الذي يتبنى نظرية ولاية الفقيه أساس فلسفة نظام الحكم في إيران.

تمكن رجال الدين عبر هذه النظرية التي سنحاول مناقشتها لاحقاً من حسم السيطرة على الوضع الإيراني الداخلي لصالحهم ولعل هذا يمثل واحداً من الإخفاقات الاستراتيجية الكبرى التي وقعت فيها الحركة الوطنية الإيرانية حيث وافقت على تسليم قيادها لرجال الدين الذين تسللوا لتولي هذه القيادة

بسبب عدم وقوف التيار الليبرالي الوطني والإسلامي الوطني في وجه سعي رجال الدين الذي لا هوادة فيه لإحكام السيطرة على الداخل الإيراني وتمير وجهات نظرهم التي لا تمت للحاضر بصلة؛ بل هي مسكونة بغيبات متوارثة أضفت عليها الممارسات الصفوية والقجارية الكثير من الأساطير التي لا يجد رجال الدين لأنفسهم فكاً عنها فقرروا تجييرها لصالحهم ومنها طقوس التعزية الحسينية التي تكاد تغطي العام بكامله عندما سحبت على الأئمة الاثني عشر.

هنالك سمة يتسم بها نظام الحكم الإيراني ونحن بصدد دراسته بهدف التعرف على آلية اتخاذ القرار فيه ومراكز اتخاذ هذا القرار وآلياته، وهي إن هنالك ما هو أكثر من الثنائية المؤسسية التي أسس لها دستورياً بحيث يدخل المتصدي لدراسة أساس نظرية وفلسفة نظام الحكم في إيران في متاهات ليست بالقليلة وهو يحاول استظهارها، والسؤال المتبادر هل أن هذه الثنائية وما هو أكثر منها مقصودة أم لا؟ وهل هي وسيلة لتعقيد ظهور مراكز استقطاب ضاغطة قد تحاول ارتهان الحكم؟ بل هل إنها وسيلة لجأ لها الولي الفقيه الأول (الخميني) لحسم سيطرته ومن ثم سيطرة خطه على شؤون الحكم في إيران ثم التسلل عندما يتاح لهذا البلد تجاوز حدوده لنشر هذه الولاية لما وراء حدود إيران باعتباره قد نصب نفسه على وفق ولاية الفقيه ولياً لأمر المسلمين وليس الإيرانيين؛ بل وليس الشيعة فقط.. نستنتج من ذلك إن هنالك تعددية مؤسسية في هيكلية الحكم في إيران وإن هذه التعددية المؤسسية تجري تصاعدياً لكي تلتقي في نهاية صعودها في مؤسسة واحدة وحيدة لها القول الفصل في إيران وهي مرجعية الولي الفقيه الذي يدعوه الدستور الإيراني بالقائد وتعرف على تسميته في الأدبيات العربية بالمرشد، وتتجلى في نظام الحكم الإيراني ظاهرة فريدة فأنت ترى عند الاطلاع على الدستور

الإيراني (دستور ١٩٧٩م) والذي سنناقش ما يخص هيكلية ونظام الحكم فيه لاحقاً، دمجاً قسرياً بين منطلقات متعارضة، ففي الوقت الذي يؤسس بتأطير دستوري للتعددية وحكم القانون والمسؤولية الفردية وعدم الاستغلال عبر السلطة وتداول السلطة سلمياً عبر الانتخابات الدستورية التي تجري كل أربعة سنوات وبالمسؤولية الجنائية للموظفين العموميين على ارتكاباً تهم المخالفة للقانون وإلى منع الإثراء على حساب الشعب أو باستغلال المنصب عبر آلية تدقيق للذمم المالية للذين يتولون مناصب المسؤولية العامة، نجد إكراهاً قسرياً على اتباع قواعد ونصوص وفتاوى أركان مذهب الدولة الرسمي بحيث يجبر القضاة على الأخذ بهذه الفتاوى والأحكام وحسم الدعاوى على أساسها. (تنص المادة ١٦٧) من الدستور على ما يلي:

(على القاضي أن يسعى لاستخراج حكم كل دعوى من القوانين المدونة فإن لم يجد فعليه أن يصدر حكم القضية اعتماداً على المصادر الإسلامية المعتمدة أو الفتاوى المعتمدة).

كذلك وضع الدستور شرطاً مانعاً على القضاة عن تنفيذ أية قرارات أو لوائح حكومية تعد مخالفة للقوانين والأحكام الإسلامية، ولأجل التعرف الدقيق على الأساس الشرعي والفقه الذي استندت إليه نظرية الحكم في إيران نجد أن لابد من إلقاء الضوء على نظرية ولاية الفقيه.

ولاية الفقيه

تنص ديباجة الدستور الإيراني على ما يلي والذي يعتبر تأسيساً دستورياً لنظرية ولاية الفقيه: (اعتماداً على استمرار ولاية الأمر والإمامة يقوم الدستور بإعداد الظروف المناسبة لتحقيق قيادة الفقيه جامع الشرائع والذي يعترف به الناس باعتباره قائداً لهم) (مجري الأمور بيد العلماء بالله، الأمناء على حلاله وحرامه)

وبذلك يضمن الدستور صيانة الأجهزة المختلفة من الانحراف عن وظائفها الإسلامية الأصلية).

وقع الفكر الإمامي بعد وفاة الإمام الحادي عشر الحسن العسكري بمأزق كبير يطعن الأساس العقدي للشيعة الاثني عشرية وهو أن الأرض لا تخلو من إمام عادل معصوم تتجسد به صفات الإمامة وإن الإمام واجب الطاعة يجب أن يكون منصوباً عليه مسمى من سلفه، فكيف وقد توفي الإمام دون أن يخلف خلفاً على أكثر المتواتر؛ لذلك تم اللجوء إلى نظرية الغيبة ومفادها أن الإمام بعد الحسن العسكري هو ابنه محمد المهدي وهو قد غاب عن الأنظار غيبتان صغرى وكبرى وأنه أدام الاتصال في غيبته الصغرى بمريديه عبر سفراء أربعة ثم أنه قد غاب غيبة كبرى عند نزوله إلى سرداب سامراء في القرن الهجري الرابع وأنه سيظهر ويعود بعد أن تملأ الأرض جوراً فيملأها عدلاً؛ لذلك فإن القضايا الكبرى كالجihad والعلاقة بالحاكمين (سلاطين الجور) ينبغي أن تعلق لحين الظهور؛ بل إن بعض فقهاء الإمامية قد رأى إن هنالك مشكلة في شرعية استلام الأخماس والزكوات في فترة الغيبة، لهذا فقد عمل الفقهاء في محاولات لإيجاد حلول تزايدت بعد تشييع إيران بالقوة زمن إسماعيل الصفوي (١٥٠٩م وما بعدها) ذلك أن لابد من وضع قواعد شرعية للحكم فلا يصح اعتبار الحاكم الشيعي سلطان جوراً!، وقد تم تخريج اعتبار إن الفقهاء هم الذين يمتلكون السلطة الروحية الشرعية وأن لهم أن يولوا السلاطين وكلاء عنهم في ممارسة السلطة، إلا أن الأمر لم يتصاعد إلى مستوى أن للفقهاء الولاية العامة على الأمة إلى أن تلقف الخميني هذه النظرية من أحمد النراقي صاحب كتاب (عوائد الأيام) فتبناها في كتابه الشهير (الحكومة الإسلامية)، حيث إن إدراكه للولاية الفقهية هي تعديها الجانب الفقهي الديني لتغطي الجانب السياسي؛ بل وجميع جوانب الحياة وبهذا فقد أعطى الفقيه نفسه صلاحيات واسعة سنأتي عليها.

لقد كان الكثير من الجدل ينصب بين الفقهاء الإماميين أينما كانوا وتحت حكم أي سلطان وجدوا، كما سبق وأسلفنا حول شرعية ولي الأمر على وفق المقدمات والنتائج التالية:

- أن لا سلطة شرعية دون وجود الإمام المعصوم.
- أن الإمام المعصوم واجب الطاعة هو إمام غائب؛ إذن فإن السلطة الزمنية سلطة غير شرعية.

وقد لحق بذلك أن القواعد الشرعية أضحت شبه مجمدة؛ بل وحتى بعض الحدود.. فلا صلاة جمعة في عصر الغيبة ولا أمر بالجهاد ولا قيام في وجه الجائر ولا.. ولا.. إذن لا مخرج إلا باستنباط شكل من التخريج الفقهي الذي يتيح للحياة أن تأخذ مجراها، وهكذا قال المتكلمون (ليس كلهم) بولاية الفقيه التي لا إجماع عليها بين مجتهدي الشيعة الإمامية، سبق وبيننا أن الخميني قد وسع مفهوم الولاية ليشمل الجانب السياسي وعندما تشتمل الولاية الفقهية الجانب السياسي فإن هذا يعني أن طاعتهم ستصبح واجبة على الناس كوجوب طاعة الأئمة المعصومين وأن كلمتهم حجة على الناس كحجية كلمة الإمام المعصوم؛ إذ يقول الخميني في كتابه الحكومة الإسلامية ما يلي:

(ويملك هذا الحاكم من أمر الإدارة والرعاية السياسية للناس ما كان يملكه الرسول صلى الله عليه وسلم والإمام علي رضي الله عنه على ما يمتاز به الرسول والإمام من فضائل ومناقب خاصة) ثم عاد بعد ذلك وصعد بمستوى الفقهاء إلى مرتبة أعلى^(١) حيث قال: "إن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقاماً لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل.. إن لنا مع الله حالات لا يسعها ملك مقرب ولا نبي مرسل، وقد أثارت نظرية الخميني في ولاية الفقيه اعتراضات ليست بالقليلة في أوساط

(١) مركز دراسات الوحدة العربية ط٢، بيروت ٢٠٠٢م للاستزادة انظر: د. نيفين عبد المنعم مسعد: صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية.

فقهاء الإمامية خصوصاً أولئك البعيدون عن إمكانية الحكم ولا زالت هذه النظرية محل أخذ ورد، إلا أن هذا لن يقلل من اعتبارها الأساس الأول لفلسفة نظرية الحكم في إيران.

تعني نظرية ولاية الفقيه بأبسط معانيها فضلاً عما ذكرناه آنفاً إناطة الفصل في القضايا الدينية والدنيوية للولي الفقيه العادل الذي يتمتع بصفات المرجعية وهي الفقه والعدالة والتبصر بأمور العصر والشجاع القادر على الإدارة والتدبير وهي الصفات التي إذا ما توفرت في شخص تجعله صالحاً ليتولى أمر المسلمين فيبين لهم حلالهم وحرامهم وواجباتهم فيصبح بذلك واجب الطاعة على الجميع كما هي الطاعة واجبة للمعصوم، وقد واجهت هذه النظرية معارضة ليست بالقليلة من أئمة مشهود لهم بالاجتهاد على اعتبار أن لا نص متواتر عن الأئمة المعصومين يشير لذلك، وأن ضوابط عصر الغيبة واضحة ثابتة منذ زمن الرعيل الأول من مجتهدي مرحلة ما بعد الغيبة.

إن نظرة لهذه الصفات ترينا إنها نفسها صفات الإمام المعصوم فيما عدا العصمة التي يتمتع بها المعصوم وفق عقائدية المذهب الإمامي الاثنا عشري الذي يشير دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية الصادر في ١٩٧٩م في مادته الثانية عشرة إلى أن الدين الرسمي في جمهورية إيران الإسلامية هو (...) الإسلام والمذهب الجعفري الاثنا عشري وهذه المادة تبقى إلى الأبد غير قابلة للتغيير)، ومع ملاحظة الثنائية الواضحة بالإشارة إلى الدين والمذهب بنص واحد متساوي الأركان فإننا نجد أن الفقيه قد أحل نفسه بمرتبة ومنزلة لم تكن له سابقاً، صحيح أن الحاجة العملية هي التي أملت ذلك بعد أن استولى رجال الدين بأنفسهم على السلطة الفعلية دون موارد لذلك لا بد أن تكون بأيديهم حجة يحتجون بها في شرعية توليهم الشأن السياسي والشأن العام فضلاً عن الشأن الفقهي الديني الذي هو مجال عملهم ربما الوحيد في عصر الغيبة.

هيكلية اتخاذ القرار

من القضايا المثيرة للاهتمام والانتباه في آن واحد تشابك مرجعيات العمل التنفيذي في إيران بشكل يجعل من الصعوبة بمكان القرار على المسرى الصحيح الذي تسلكه آلية اتخاذ القرار في ذلك البلد، فإذا ما أقرنا هذا التشابك بتشابك آخر أكثر خطورة وهو تشابك المرجعيات التنفيذية القائمة منها إلى الوضوح، ولعل هذه حالة مقصودة نجد جذورها موجودة في العقلية الحاكمة للمرجعيات الحوزوية في الفكر الإمامي الاثني عشر ذلك أن الشعور بالإقصاء والخلاف مع بقية المسلمين والإيمان بالنقيّة جعل الوضوح حالة يصعب العثور عليها، وأن عليك أن تذهب إلى التأويل لتتعرف على المرمى الحقيقي إذا ما رغبت بسبر أغوار الموقف المعين، وظلت هذه الحالة ضاربة واضحة حتى بعد أن سار الخميني لإنهاء النقيّة باعتباره ولياً لأمر المسلمين وأن السلطة الآن (في إيران على الأقل) أصبحت بيد الولي الفقيه وأن عهد سلطان الجور الذي توجب فيه النقيّة قد انتهى في إيران، لكن تشابك علاقات بالمرجعيات الدينية سواء تلك الحاكمة أو غير الحاكمة سنجد أن الصورة قد أصبحت أقرب إلى إيران مع جيرانها ومع العالم أوجب أن تظل ضبابية الموقف سائدة يتيح تعدد مراكز القرار لها النمو، ويبدو هذا واضحاً تماماً إذا ما حاولنا سبر أغوار علاقات إيران الإقليمية بجوارها العربي أو الأفغاني أو مع آسيا الوسطى الإسلامية أو الباكستان... هنا سنجد معميات يصعب استجلاءها، وإذا أحس أحد ما أنه استجلاها ووصل إلى اليقين بها يفاجئه موقف من الداخل يقلب موازينه من مرتكزاتها.. تدفع هذه التداخلات الباحث في آلية اتخاذ القرار في إيران لمحاولة التعرف على مختلف الجهات (أفراداً ومؤسسات) التي تشارك في اتخاذ القرار.

من المتعارف عليه في دول العالم الثالث والدول الشمولية السلطوية أن سلطة اتخاذ القرار تعود للشخص المتنفذ في النظام المعني (الرئيس أو الزعيم أو القائد) وأن مختلف الأجهزة والمؤسسات الخاصة باتخاذ القرار تعمل بوحى من

رؤيته وينذر عليها أن تتقاطع معه عندما يرى أمراً يصدره كقرار.. وهذه حالة تكاد لا توجد في الدول المتقدمة التي تأخذ بالنظام الديمقراطي كما أن سلطة اتخاذ القرار منوطة بالرئيس المنتخب، إلا أن هذا القرار يمثل قمة تراكمية تحليلية للمعضلة أو القضية يندر أن يشذ الرئيس عن التوصيات التي أعدتها مؤسساته أو يتقاطع بالمرّة على الضوابط الدستورية للحكم وإلا أضحت تحت دائرة المساءلة، والشأن في إيران اليوم هو حالة شبيهة من خليط من الحالتين متوائمة مع حالة ما فوق الثنائية الحاكمة لمراكز القوة في إيران فالقرار منوط بشخص واحد لا غير هو (الولي الفقيه المرشد) وما على بقية المؤسسات إلا أن الدوران بقله وتنفيذ إرادته وكما سيرد لاحقاً، يهمننا أولاً أن نبين جهات اتخاذ القرار في إيران موزعة بين أفراد ومؤسسات وجماعات بعضها دستوري وآخر يعمل خارج إطار الدستور يولد كل هذا الحالة الضبابية التي سبقت الإشارة إليها دون ريب.

هيكلية اتخاذ القرار/ الأفراد

قائد الجمهورية الإسلامية الإيرانية (الولي الفقيه)

شرح الخميني بوصفه قائد الجمهورية الإسلامية الإيرانية بموجب الديباجة التي سبقت الإشارة إليها موقعاً فريداً أعطاه السلطتين الدينية والدنيوية مما أتاح له الهيمنة على شؤون الناس والدولة ليحكم بموجب ما يشبه التفويض الإلهي (انظر الملحق ب المرفق) وبهذا يعد المرشد هو القائد والزعيم لكافة أنشطة الحياة في إيران فهو المرجع الأعلى الذي لا مرجع أعلى منه هو لبّ الحوزة العلمية الشيعية وما لها ولا يلتفت لأي مرجع تقليد آخر فيما يخص القيادة والإدارة وأمور الدولة وشؤون الناس حتى لو كان أعلم منه، ومن هنا فإن المرشد هو ولي أمر المسلمين وهو إمام الأمة في زمن الغيبة والذي وصفته المادة الخامسة من الدستور وحفظت له موقعه وسلطته بما يلي:

* في زمن غيبة الإمام (عجل الله فرجه الشريف) تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل المتقي البصير بأمور العصر الشجاع القادر على الإدارة والتدبير.

وأخذاً بكل ما ورد آنفاً فإن بودنا الإشارة هنا إلى أن منصب الولي الفقيه قد تحول إلى منصب سياسي تتلاعب به الأهواء ومراكز القوى، وبعد غياب مؤسسة الجمهورية الإسلامية (الإمام) الخميني (١٩٨٩م) لم يل المرجعية والولاية من كان قد عينه نائباً والذي كان واحداً بين الأعلام في حوزة (قم) أكثر الحوزات الدينية الشيعية في إيران تأثيراً في الشأن السياسي وهو آية الله العظمى حسين علي منتظري الذي أزيح جانباً في أواخر أيام الخميني بتأليب من مراكز القوى المعبرة عن مصالح قوى ضغط تجد في منتظري حجر عثرة في سبيل استمرارها بتحقيق رؤاها ومصالحها، وتم ترقية حجة الإسلام والمسلمين علي خامنئي رئيس الجمهورية آنذاك ليصبح آية الله ليتم له تولي المرجعية وولاية الفقيه ومن ثم منصب القائد (المرشد) وإذا ما أخذنا بالصفات المطلوبة من القائد لا نعتقد أن السيد علي خامنئي كان الأعم وربما ليس الأدرى بشؤون المؤمنين قياساً بمراجع عظام تعج بهم إيران منهم فضلاً عن آية الله منتظري آية الله كاظم شريعتمداري (الأذربيجاني) الذي تقلده ملايين غفيرة من الأذربيجانيين القومية الأكبر بعد الفرس في إيران.

نصت المادة (١٠٧) بالدستور على ولاية آية الله العظمى الخميني لأمر المسلمين وأسس لتشكيل مجلس الخبراء المنتخب من بين المراجع الذي أنيطت به مهمة انتخاب القائد (المرشد) الولي الفقيه العادل بعد ذلك وقد بينت المادة (١٠٩) من الدستور الشرائط الواجبة في المرشد كما يلي:

أ. الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في كافة أبواب الفقه.

ب. العدالة والتقوى اللازمتان لقيادة الأمة الإسلامية.

ج. الرؤية السياسية الصحيحة والكفاءة الاجتماعية والإدارية والتدبير والشجاعة والقدرة الكافية للقيادة، وعند من تتوفر فيهم الشروط المذكورة يفضل من كان منهم حائزاً على رؤية فقهية وسياسية أقوى من غيره.

المهام والمسؤوليات

حددت المادة (٥٧) من الدستور إشراف المرشد (الولي الفقيه) على السلطات الثلاث (التنفيذية، التشريعية، القضائية) مما يعني عملياً أن تابعة هذه السلطات له هي تابعة ولاء للولي الفقيه أكثر منها تابعة وظيفية وبعد هذا فقد بينت المادة (١١٠) من الدستور الواجبات والمهام التالية للولي الفقيه مرشد الجمهورية الإسلامية الذي دعاه الدستور (بالقائد):

أ. تعيين السياسات العامة بنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

ب. الإشراف على حسب إجراء السياسات العامة للنظام.

ج. إصدار الأمر بالاستفتاء العام.

د. القيادة العامة للقوات المسلحة.

هـ. إعلان الحرب والسلام والنفير العام.

و. نصب وعزل وقبول استقالة كل من:

أولاً: فقهاء مجلس صياغة الدستور.

ثانياً: أعلى مسؤول في السلطة القضائية (رئيس القضاة).

ثالثاً: رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في جمهورية إيران الإسلامية.

رابعاً: رئيس أركان القيادة المشتركة.

خامساً: القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية.

سادساً: القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.

- ز. حل الاختلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث.
- ح. حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.
- ط. إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب، أما بالنسبة لصلاحية المرشحين لرئاسة الجمهورية من حيث الشروط المعنية في هذا الدستور، منهم من يجب أن تتال موافقة مجلس صيانة الدستور مثل الانتخابات وتنتال موافقة القيادة في الدورة الأولى.
- ي. عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية أو بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية على أساس المادة (٣٩) من الدستور.
- ك. العفو والتخفيف من عقوبات المحكوم عليهم في إطار الموازين الإسلامية بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية ويستطيع القائد (المرشد) تخويل شخص آخر لإدارة بعض وظائفه وصلاحياته).
- وقد عالجت المادة الحادية عشرة بعد إحالتها من الدستور الحالات التي يتم فيها عزل المرشد وهي كما جاء بنص تلك المادة:
- عند عجز القائد عن أداء وظائفه القانونية أو فقده (فقدانه) أحد الشروط المذكورة في المواد الخامسة والتاسعة بعد المائة (من الدستور) أو عدم فقدانه لبعضها منذ البدء فإنه يعزل عن منصبه ويعود تشخيص الأمر إلى مجلس الخبراء المذكور بالمادة (٢٠٨) وعلى مجلس الخبراء في حالة وفاة القائد أو عزله أو استقالته القيام بتعيين القائد الجديد وإعلان ذلك، وحتى يتم ذلك تشكل شورى (وصاية) مؤلف من رئيس الجمهورية ورئيس السلطة القضائية وأحد فقهاء مجلس حماية (صيانة) الدستور (منتخب من قبل مجمع تشخيص مصلحة النظام) ليقوم بممارسة صلاحيات المرشد وتحمل مسؤولية القيادة بشكل مؤقت وإذا لم يتمكن أي

من هؤلاء الثلاثة ممارسة صلاحياته يعين شخص آخر من قبل مجمع تشخيص مصلحة النظام (مجمع رافسنجاني) مع التركيز على بقاء أكثرية الفقهاء فيه وحددت المهام والوظائف التي يمارسها مجلس (الوصاية أو النيابة عن الرشد) بالبند ٣ و ٥ و ١٠ والفقرات (ء) و (هـ) و (و) من البند السادس من المادة (١١٠) من الدستور بعد موافقة ثلاثة أرباع أعضاء مجمع تشخيص مصلحة النظام (مجمع رافسنجاني). تبين الآليات الواردة في دور وواجبات ومهام المرشد الآلية المعقدة المعمول بها في تداول السلطة في نظام الحكم الإيراني والتي سيتم إلقاء الضوء عليها في تضاعيف البحث الحالي علماً بأن هذه الآلية المعقدة لم تأت من فراغ؛ بل هي انعكاس للحالة المعقدة التي تعيشها الفئة الدينية الحاكمة في إيران بحكم تعدد مصالحها وولاءاتها الطبقية والإثنية.

الوظيفة التنفيذية

رئيس الجمهورية

كثيراً ما احتدم نقاش وجدال في بعض الحالات عن مدى ضرورة وجود هذا المنصب في إيران مع وجود المرشد الذي خول بموجب الدستور كل من الصلاحيات الدينية والدنيوية؛ إذ هو نائب الإمام الولي الفقيه (ال خليفة؟) فماذا بقي إذاً لرئيس الجمهورية ليمارسه... هل أن هذا المنصب منصب شرفي بروتوكولي لا دور له في اتخاذ القرار؟ لا يقاس عليه في كليات الأمور، وحتى في بعض جزئياتها، أم هو منصب يهدف لترسيخ وهم ديمقراطية النظام وإن في إيران نظام تمثيلي انتخابي يتضمن رئيس الجمهورية مثلما يتضمن أعضاء مجلس الشورى الإسلامي، والحق يقال أن لهذا التساؤل ما يبرره فالمرشد (أو القائد كما يسميه الدستور) هو القول الفصل في الحياة الدينية والدنيوية في إيران تشير المادة (١١٣) من الدستور إلى رئيس الجمهورية باعتباره أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام

القيادة (هو المقصود به المرشد) وهو المسؤول عن تنفيذ الدستور ويرأس السلطة التنفيذية إلا في المجالات التي ترتبط مباشرة بالقيادة إلا أن نظرة متفحصة نقدية لهذه المادة، ترينا أن المرشد بعد أن أناط القيادة العامة للقوات المسلحة بشخصه، والإعلام والسياسة الخارجية وسياسة الدفاع وإعلان الحرب وقبول السلم وغير ذلك من الوظائف التي تقع في الأنظمة الديمقراطية على عاتق الرئيس المنتخب من الشعب (وهو في إيران كذلك) أو على رئيس الوزراء في الأنظمة البرلمانية أو على البرلمان (كلها أو بعضها) في أنظمة أخرى، لم يبق له في الحقيقة إلا دور وظيفي أو تمثيلي ليس أكثر... ومع ذلك وعند تفحص فلسفة نظام الحكم في إيران وفهم الطبيعة المعقدة التي يتسم بها سنجد أن منصب رئيس الجمهورية يعد ركناً أساسياً في أركان الطبيعة المشار إليها في نظام الحكم في إيران... فرئيس الجمهورية شخص أتى نتيجة لتفضيل الشعب إياه بالاقتراع السري المباشر وبالأكثرية المطلقة وبأسلوب لا غبار عليه... لكن بنفس الوقت لا يتم قبول ترشيح أي شخص إلا بعد أن يصادق مجلس صيانة الدستور (وهو مجلس يخضع لمعايير محددة ويتألف من أشخاص معينين لا منتخبين) على ترشيحه وصلاحيته، وقد رأينا من الممارسات المتعددة التي تم بها انتخاب الرئيس مدى نفوذ هذا المجلس المعين وغير المنتخب، كما إن عملية المصادقة على الترشيح كانت انتقائية لجهة أصل الترشيح مثلاً، فقد رفض الخميني ترشيح واحداً من أهم مساعديه (ومريديه) لمنصب رئيس الجمهورية الأول بعد أن كان قد عزم على ذلك بمجرد أن همس شخص ما بأذنه بأن (رغم فارسيته وتشيعه) ذو أصل عراقي، وهكذا يتبين لنا أن رئيس الجمهورية رغم أنه شخص أتى بالانتخاب المباشر من الشعب إلا أنه أتى بنفس الوقت عبر عدد من المرشحات (filters) التي تتحكم بها قوى مختلفة يمسك المرشد بنهاياتها، وكما سبق لنا الإشارة فإن رئيس الجمهورية لا يمارس دوراً حاسماً يتناسب مع موقعه الدستوري في اتخاذ القرار في قضايا مصيرية حيوية ومهمة لسبب بسيط هو أنه

غير ممثل في السلسلة التي تؤدي لاتخاذ القرار فكما هو الحال في القوات المسلحة (التي لا دور له البتة على ما يبدو في تنظيمها وتسليحها وتحريكها ونظاماتها، ولا (تعيين قادتها) كذلك هو الحال مع قضية ساخنة نعيشها هذه الأيام وهي قضية الملف النووي رغم كل الصخب الذي يثيره أحمدني نجاد فإن اللجنة المكلفة بمتابعة هذه القضية (كان يرأسها معمم اسمه حسن روحاني، ويرأسها الآن علي لاريجاني) ترتبط بالمرشد وهو فقط (عبر أصفياه ومن يتمثل بهم الدراية سيتخذ القرار، فرئيس الجمهورية في هذه الحالة كمن ضيع اللبن في الصيف فلا هو في العير ولا هو النفير في القضايا المصيرية على وجه التحديد؛ بل هو في المكان الذي يضعه فيه المرشد، ومع ذلك فإن الكثير من الخيوط تمر عبر رئيس الجمهورية منها ترؤسه للمجلس الأعلى للأمن القومي، أو نصية الدستور على كونه الشخص الثاني في البلاد وعلى مسؤوليته المشار إليها في الدستور كما سنبينه فيما بعد تتيج له لعب دور في اتخاذ القرار ليس على عاتقه المباشر؛ بل تحت ظل خيمة المرشد كما نرى فإن كانت الهيئة المسؤولة عن ترتيب هذه الخيمة على غير وفاق مع الرئيس أذاقته مرّ الأيام كما جرى مع خاتمي أبان أزمة إضرابات الطلبة.

لنناقش دور رئيس الجمهورية دستورياً وعلى وفق المواد التي نصّ عليها الدستور فقد عالجت المواد (١١٣) ولغاية (١٣٤) منه وضع وصلاحيات رئيس الجمهورية، ولنبتدئ بالمادة (١١٣) التي تشير إلى ما يلي:

يعتبر رئيس الجمهورية أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة وهو مسؤول عن تنفيذ الدستور كما أنه يرأس السلطة التنفيذية إلا في المجالات التي ترتبط بمقام القيادة، وقد سبق وناقشنا هذه المادة وتداعياتها آنفاً وقد حددت المادة (١١٤) شكل اختيار الرئيس وبينت أنه يتم بالانتخاب المباشر وليس للرئيس أن يبقى في السلطة لأكثر من دورتين انتخابيتين (٨ سنوات) مقابل الولي الفقيه (المرشد) الذي يبقى طيلة حياته إلا في حالة العجز أو العزل لعدم الكفاءة، وقد وصفت المادة

- (١١٥) شخصية الرئيس والصفات اللازم توفرها فيه فبينت أنه ينتخب من قبل المتدينين السياسيين الذين تتوفر فيهم الشروط التالية:
- أ. أن يكون إيراني الأصل ويحمل الجنسية الإيرانية.
- ب. قديراً في مجال الإدارة والتدبير.
- ج. ذو ماضي جيد.
- د. تتوفر فيه الأمانة والتقوى.
- هـ. مؤمناً ومعتقداً بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية والمذهب الرسمي في البلاد.

وقد أناطت المادة (١١٨) من الدستور بمجلس صيانة الدستور مسؤولية الإشراف على انتخابات الرئاسة طبقاً للمادة التاسعة والتسعين التي أناطت بالمجلس المذكور مهمة الإشراف على الانتخابات والاستفتاءات (وتزكية المرشحين) وبعد المفارقة تمكن بالمادة الحادية والعشرين على المحاكاة التي تتضمن القسم الذي يؤديه الرئيس بحيث يقسم بأن يكون حامياً للمذهب الرسمي ولنظام الجمهورية وللدستور وأن يدافع عن حقوق المواطنين التي ضمنها الدستور وأن لا يقصر في بذل أي جهد في حراسة الحدود (علماً بأن القوات المسلحة ليست بإمرته) والاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي للبلاد، واعتبر من خلال قسمه إن السلطة التي أودعها الشعب عنده هي وديعة مقدسة يقسم أن يعمل كالأمين المضحي على صيانتها وأن يسلمها لمن ينتخبه الشعب بعده، والرئيس بموجب المادة (١٢٢) مسؤول أمام ثلاث جهات وهي الشعب والقائد (المرشد) ومجلس الشورى الإسلامي كل هذا في نطاق صلاحياته ووظائفه والرئيس مسؤول عن المصادقة على قرارات مجلس الشورى وعلى المعاهدة والعقود والاتفاقيات والمواثيق المبرمة بين الحكومة الإيرانية وسائر الدول وكذلك بينها وبين المنظمات الدولية بعد مصادقة مجلس الشورى الإسلامي على هذه العقود والاتفاقيات والمعاهدات، ويتولى الرئيس مسؤولية شؤون التخطيط

والميزانية والأمور الإدارية والتوظيفية في البلاد المادة (١٢٦) في الدستور وبسطت المادة (١٣١) في الدستور الإجراءات الخاصة بخلو منصب الرئيس (بالوفاة أو العزل أو الاستقالة أو الغياب أو المرض لأكثر من شهرين)، ويرأس رئيس الجمهورية بموجب المادة (١٣٤) من الدستور مجلس الوزراء الذين له صلاحيته تعيينهم بعد حصولهم على ثقة مجلس الشورى المادة (١٣٣) ويعين الرئيس بالتعاون مع الوزراء السياسة العامة لعمل الدولة ونهجه كما يقوم بتنفيذ القوانين ويعود لمجلس الوزراء الفصل بالخلاف الناشب بين الوزارات ويعتبر قراره المتخذ باقتراح من الرئيس ملزماً ويكون الرئيس مسؤولاً أمام مجلس الشورى الإسلامي عن أعمال مجلس الوزراء، وله قبول استقالات الوزراء وعزلهم وللمجلس صلاحية عزلهم أيضاً بعد استجوابهم.

الوزارات المسؤولة في سلسلة اتخاذ القرارات المهمة

مع إن كل مؤسسات ووزارات الدولة معنية باتخاذ القرارات على وفق دورها فيه ومسؤولياتها عن القطاع الذي تمثله إلا أن لوزارات معينة أهمية خاصة تنبثق من أهمية القضايا التي تتعامل معها ولعل في مقدمة هذه الوزارات وزارتي الخارجية والمخابرات والأمن ذلك لأن الوزارتين على صلة يومية بالشأن العالمي والإقليمي الذي وجدت إيران نفسها منغمسة به بحكم ضخامة الملفات التي تورطت بها وخطورتها وأهميتها وهنا لابد من فهم أن الدور المنوط بهذه الوزارات هو دور المغذي المساعد في صناعة القرار لا اتخاذه فعلاً فقد تدخل قناعات ومصالح موازية لمؤسسات لا دستورية وتفرض حرف القرار عن اتجاهه المنطقي، ففي حالة العلاقات مع الدول العربية مثلاً قد تفرض رؤية مؤسسة التقريب (كذا) بين المذاهب التي يرأسها آية الله تسخيري رؤيتها على رؤية مهنية تقدمها وزارة الخارجية، وسنرى في الأمثلة التي نقدمها عن عملية صنع القرار في إيران أين تقع هاتين

الوزارتين في الآلية المتوقعة (المتوقعة لغياب اليقينية في تماثل السلوك الإيراني نمطياً في تعامله مع الحالات المتعددة)، تبقى حقيقة مهمة سنؤكد عليها فيما بعد لكن من المفيد إيرادها الآن وهي تسرب هيمنة أجهزة الحرس الثوري على مراكز القوى في هاتين الوزارتين فضلاً عن مؤسسة القوات المسلحة التي للحرس الثوري نفوذ واسع وحاسم فيها كما أن له دوراً حاسماً في قضية الملف النووي كما سيرد لاحقاً.

الهيكلية الدستورية القيادية المعنية باتخاذ القرار

ناقشنا فيما سبق مسؤوليات الشخصيتين الرئيسة في منظومة اتخاذ القرار في إيران وهي المرشد (القائد بالتعبير الدستوري) وهو الذي يمثل الشخص الأول المنوط به مسؤولية اتخاذ القرار والذي يتمتع بضوء نظرية ولاية الفقيه بالولاية العامة على الدولة والأفراد باعتباره ولي أمر المسلمين، إلا أن اتخاذ القرار في إيران عملية معقدة ونوعية في آن واحد ذلك لأن كل قرار يتخذ له ميكانيزماته الخاصة به كما سبق وأشرنا بالنسبة للملف النووي ولل قضايا الأخرى، كما كان هو الحال في الحرب العراقية الإيرانية، ويأتي تعقيد هذه العملية بسبب تعدد الهيكلية القيادية الدستورية التي يدلو كل منها بدلوه في اتخاذ القرار، فضلاً عن الهياكل غير الدستورية التي تعج بها إيران والتي تمثل كما سبق وأسلفنا حالة عدم الانسجام المصلي بين المرجعيات الدينية التي استولت على السلطة في إيران منذ عام ١٩٧٩م بحكم العلائق المتشابكة بين هذه المرجعيات وجماعات الضغط والتأثير التي تقلدها أو تلك التي يجمعها معها خط مصلي معين.

الوظيفة التشريعية

تتصر الهياكل الدستورية التشريعية الخاصة باتخاذ القرار في إيران بما

يلي:

أ. مجلس الشورى

يعد مجلس الشورى الإسلامية الهيئة التشريعية الوحيدة المنتخبة الأولى في إيران وهو أساس تمثيل الشعب لنفسه في منظومة الحكم وسلطة اتخاذ القرار وقد غطت المواد (٦٢) ولغاية (٩٠) من الدستور الإيراني وضعه الدستوري.. ووصفت المادة (٦٢) مجلس الشورى الإسلامي بأنه يتألف من نواب الشعب الذين ينتخبون مباشرة بالاقتراع السري وأن القانون سيعين شروط الناخبين والمنتخبين وآلية الانتخابات كما نصت المادة (٦٣) على أن دور الانعقاد لمجلس الشورى يبلغ (٤) سنوات بحيث تجري انتخابات كل دورة برلمانية قبل انتهاء مدة سابقتها بحيث لا يجوز أن تبقى البلاد دون مجلس في أي وقت من الأوقات وحددت المادة (٦٤) عدد نواب المجلس بـ (٢٧٠) نائباً ويراعى إضافة ما حده الأقصى (٢٠) نائباً كل عشر سنوات لمراعاة زيادة عدد السكان فيما يبدو وخصصت للأقليات خمسة مقاعد (واحداً للزردشت وواحداً لليهود وواحداً للأشوريين والكلدان واثنين للأرمن)، وحددت المواد اللاحقة الترتيبات الإجرائية لأدوار الانعقاد وأكدت على علنية الجلسات وبينت القسم وكيفية سن القوانين التشريعية وشكل الحصانة النيابية وآلية فتح الثقة أو حجبها ومساءلة رئيس الجمهورية والوزراء يتبين لنا أن هذا المجلس يعد واحداً من أهم الهياكل القيادية في إيران وأن له دوراً مهماً في تسليط الأضواء على قضايا معينة سواء بطرق الإحالة له من مراجع قيادية أخرى أو باقتراح من أعضائه، ولعل من أخطر مهام هذا المجلس صلاحياته بإقرار عدم صلاحية الرئيس بتصويت أغلبية ثلثين حيث يرفع الأمر للمرشد للبت فيه الأمر الذي يفتح المجال لعزل الرئيس.

ب. مجلس صيانة الدستور

يعد هذا المجلس غير المنتخب بل المعين من قبل المرشد من أخطر الهياكل الدستورية ذات الصلاحيات الواسعة والحساسة فهو يمثل الهيئة التشريعية

الثانية وتبين المواد من (١٩) ولغاية (٩٩) من الدستور توصيف وضعه وتنظيم شؤونه قد وضعت المادة (٩١) هذا المجلس غير المنتخب رقيباً على مجلس الشورى المنتخب إذ نصت هذه المادة على:

يتم تشكيل مجلس باسم مجلس صيانة الدستور بهدف ضمان مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع الأحكام الإسلامية والدستور.

ولعل من اللافت سعة مهام هذا المجلس وتشعبها من جهة ومحدودية عدد أعضائه حيث يتألف من اثني عشر عضواً ستة منهم من الفقهاء العدول العارفين بمقتضيات العصر وقضايا الساعة ويختارهم المرشد وهؤلاء رجال دين لهم القول الفصل الذين يتمتعون به بحق التصويت بعدم تعارض ما يشرعه مجلس الشورى مع أحكام الإسلام دون الستة الآخرين من أعضاء المجلس الذين يقترحهم رئيس السلطة القضائية ويصادق عليهم مجلس الشورى الإسلامي الذين لهم حق التصويت مع الفقهاء في ما يخص القضايا الدستورية فقط، وقد أنيطت بهذا المجلس حصراً مهام تفسير الدستور وتحديد أهلية الأشخاص للترشيح للمواقع المختلفة والإشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة ورئيس الجمهورية ومجلس الشورى الإسلامي والاستفتاءات العامة، وقد تسرب دور وسطوة هذا المجلس لمختلف مجالات الحياة في إيران عبر المكاتب الرقابية التي يقوم بإنشائها في مختلف أنحاء الدولة وفضلاً عن القرار على أهلية المرشحين فإن لهذا المجلس (ممثلاً بنصف أعضائه الفقهاء) القرار على صحة العقيدة الإسلامية للمرشح (على وفق المذهب الإمامي الإثنا عشري) وعلى الولاء للنظام والإيمان بنظرية ولاية الفقيه، لهذا المجلس دور محوري وخطير في القرار على تسمية المرشحين لكافة المناصب القيادية (الرئيس، أعضاء مجلس الخبراء الذين سينتخبون المرشد، وأعضاء مجلس الشورى)، ومن هنا يبدو كم لهذا المجلس من دور حتى في اختيار المرشد من خلال قراره على أهلية المرشح لمجلس الخبراء الذي يختار المرشد.

مجلس الخبراء

لهذا المجلس مهمة دستورية ضمنيتها المادة (١٠٧) إذا أنيطت به مهمة التمحيص والدراسة من بين كل الفقهاء الجامعيين للشرائط الواردة بالمادتين (١٠٥) و(١٠٩) وبعد توصلهم إلى قرار بشأن كون شخص ما مهم هو: الأعلام بالأحكام والموضوعات الفقهية أو المسائل السياسية والاجتماعية أو حيازته على تأييد الرأي العام أو حيازته بشكل بارز إحدى الصفات المذكورة بالمادة (١٠٩) من الدستور يتم انتخابه عندئذ من قبلهم للقيادة.. ولهذا المجلس حق عزل المرشد في الحالات التي سبقت الإشارة إليها عند مناقشتنا منصب ومهام المرشد عدا هذه المهمة الفقهية أساساً رغم تأثيراتها السياسية لا يتبقى هنالك دور لهذا المجلس المنتخب بالاقتراع المباشر من الناخبين وبهذا فإن التأثير الذي يمكن استنتاجه لهذا المجلس على آلية اتخاذ القرار في إيران يكمن في مسؤوليته عن انتخاب المرشد وعزله ومن هنا لن نتوقع أن يكون لهذا المجلس دور في القضايا المصيرية التي تواجهها إيران مثل قضية الملف النووي الإيراني والتحديات التي تواجهها بسببه من عقوبات متوقعة من الأمم المتحدة أو حتى تعرض إيران لضربة أمريكية (وربما إسرائيلية؟) بسبب ذلك يجمع هذا المجلس مرتين في العام لمراجعة الموقف ومهامه وما يستجد.

مجلس تشخيص مصلحة النظام

نصت المادة الثانية عشرة بعد المائة من الدستور بأن يشكل مجمع تشخيص مصلحة النظام بأمر من القائد لتشخيص المصلحة في الحالات التي يرى مجلس صيانة الدستور إن قرار مجلس الشورى الإسلامي يخالف موازين الشريعة والدستور وللفصل في الخلاف عن تعارض الرأي بين المجلسين بما يوفر مصلحة النظام، ويتم تعيين أعضاء هذا المجلس (الدائمين والمؤقتين) من قبل المرشد وتخضع قرارات المجلس لمصادقة المرشد، وتكمن خطورة الدور المنوط بهذا المجلس بديناميكية وقوة مركز رئيسه الذي يعد في الواقع واحداً من أهم ركائز

النظام وهو أكبر هاشمي رافسنجاني رئيس الجمهورية المخضرم (لـدورتين انتخابيتين) ورئيس مجلس الشورى الإسلامي قبل ذلك هذا من جهة، ومن المهام المحورية المنوطة به التي منها الفصل بين خلافات المجلسين التشريعيين الشورى الإسلامي وصيانة الدستور، كما له التشاور مع المرشد في القضايا والأمور التي يوكلها له ومن هنا يأتي الدور الهام لهذا المجلس (ورئيسه) في آلية اتخاذ القرار في إيران، كذلك فإن هذا المجلس هو الذي يختار خلفاً مؤقتاً للمرشد عند خلو الموقع بالوفاة أو العجز أو العزل.

ويعد رؤساء السلطات الثلاث أعضاء في هذا المجلس (رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشورى الإسلامي ورئيس القضاة) لاحظ أن رئيس الجمهورية هنا يعمل بإمرة أكبر هاشمي رافسنجاني رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام.

المجلس الأعلى للأمن القومي

أعطت المادة (١٧٦) من الدستور هذا المجلس الذي يرأسه رئيس الجمهورية مهمة تأمين المصالح الوطنية وحراسة الثورة ووحدة أراضي البلاد والسيادة الوطنية وحددت له المهام الآتية:

أ. تعيين السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد في إطار السياسات العامة التي يحدده القائد.

ب. تنسيق النشاطات السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية الأمنية العامة.

ج. الاستفادة من الإمكانيات المادية والمعنوية لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.

د. يتألف المجلس من:

أولاً: رؤساء السلطات الثلاث.

ثانياً: رئيس أركان القيادة للقوات المسلحة.
ثالثاً: مسؤول شؤون التخطيط والميزانية.
رابعاً: مندوبان يعينان من قبل القائد.
خامساً: وزراء الخارجية والداخلية والأمن.
سادساً: الوزير ذو العلاقة طبقاً لمقتضيات الموضوع وأعلى مسؤولين في الجيش وحرس الثورة.

ولهذا المجلس حسب مهامه سلطة تعيين المجالس الفرعية مثل مجلس الدفاع ومجلس أمن البلاد وتكون رئاسة كل من هذه المجالس الفرعية لرئيس الجمهورية أو أحد أعضاء الأمن الوطني الأعلى وبتعيين من رئيس الجمهورية.
مؤسسات الدولة الأخرى ذات العلاقة باتخاذ القرار:

المؤسسة العسكرية

(للاطلاع على هيكلية القوات المسلحة الإيرانية بشقيها الجيش والحرس الثوري راجع الملحق (أ) المرفق).
أ. أعطت المادة (١٤٢) الأساس الدستوري لمؤسسة القوات المسلحة النظامية بجناحيه الجيش والحرس الثوري واختصت المادة (١٤٣) بمهمة الجيش النظامي الذي أناطت به مهمة الدفاع عن استغلال البلاد ووحدة أراضيها وعن نظام الجمهورية الإسلامية فيها وقد أكد الدستور بمادته (١٤٣) على إسلامية وعقائدية هذا الجيش ومنعت استخدام الأجانب فيه كما منعت منح القواعد لأية جهة أجنبية حتى للأغراض السلمية وأوجبت على الحكومة الاستفادة من الجيش في زمن السلم لأغراض الإغاثة والإعمار (جهاد البناء)

والتعليم والإنتاج بحيث لا يقتصر ذلك بالاستعداد العسكري وما عداه بمراعاة موازين العدالة الإسلامية بشكل كامل.

ب. أسست المادة (١٥٠) لبقاء قوات حرس الثورة الإسلامية عدته راسخة من أجل أداء دورها في حراسة الثورة ومكاسبها وأناطت هذه المادة بالقانون حدود وظائف هذه القوات ونطاق مسؤوليتها ونطاق مسؤولية القوات المسلحة الأخرى مع التأكيد على ما دعت به بالتنسيق والتعاون الأخوي، وقد شهد الوضع منذ الحرب العراقية الإيرانية على أولوية دور الحرس الثوري (الباسدران) حيث هيمن على مفاصل مهمة من العمل العسكري داخل إيران وكذلك مهام التصنيع العسكري والصاروخين، وللحرس الثوري ومخابراته وذراعه (جيش القدس) دور بارز واضح خارج إيران سواء في العراق أو في أفغانستان أو لبنان كما أنه له دوراً سياسياً مشهوداً اتضح بعد الحرب العراقية الإيرانية، وتهيمن بحرية الحرس الثوري على الفعل الإيراني في الخليج العربي (في الجزر وفي مضيق هرمز)، وقد تسرب الحرس الثوري الإيراني بشكل فعال وأسس لنفسه نفوذاً واسعاً في كل جزء من أجهزة الشرطة والاستخبارات وأسس لنفسه قناة إعلامية خاصة به وقام بإنشاء جامعة تتبعه هي جامعة الإمام الحسين، وأسس لنفسه مواطئ قدم في الجامعات المدنية المنتشرة في إيران... وتعد مؤسسة الحرس الثوري مؤسسة بيد المرشد تمثل سطوة رجال الدين وسيطرتهم على المجتمع الإيراني بالقوة المسلحة وتعد موازناً ذي هامش تفوق واضح للمؤسسة العسكرية النظامية (الجيش) التي ينظر لها كمؤسسة موروثة من أيام الشاه.

ج. ويتبع الحرس الثوري مؤسسة عسكرية أخرى تعمل خارج الدستور وهي مؤسسة قوات التعبئة (البسيج) وهي قوات تستند على التعبئة والتثوير عبر الشعارات الدينية تحت مختلف ذرائع التجيش المتعصب دينياً

ونرى هنا استغلال فائق لقضية مظلومية آل البيت وحاجتهم إلى النصر وأُنصرتهم تمر عبر إسناد نظام الحكم القائم في إيران على أساس نظرية ولاية الفقيه، نتذكر جميعاً ما الذي كان يجري على جبهة الحرب العراقية الإيرانية حينما كان يدفع بالأطفال إلى الخطوط الأمامية ثم عبر منطقة الحزام المزروعة بالألغام لكي يتم فتح ثغرات في هذه الألغام ليفتح الطريق بعد ذلك لقوة الحرس الثوري والجيش بالهجوم عبر هذه الثغرات المفتوحة بموجات بشرية متلاحقة كانت تدفع للموت طلباً للاستشهاد والدخول للجنة عبر مفتاح لبابها كان يعلقه الفرد المسكين على رقبتة وقد شكلت هذه الإستراتيجية التي سميت بإستراتيجية الموجات البشرية معضلة لدى القيادة العراقية صرف الكثير من الجهود لدراساتها وإيجاد السبل اللازمة لمعالجتها.

د. إن المعضلة الحقيقية التي تجعل من الحرس ذو هامش أكبر في آلية اتخاذ القرار من الجيش النظامي هي سعة المهام الموكلة إليه بموجب قانون الحرس الثوري الذي صدر ليفصل الواجبات المجللة التي شرعها الدستور للحرس الثوري وهذه المهام ذوات أبعاد داخلية وخارجية تتطرق خطورتها بكونها مهام أمنية الطابع تؤثر على أمن إيران والإقليم والعالم، تتلخص هذه المهام بـ:

- أولاً: حماية الثورة وأمنها.
- ثانياً: قمع كل القوى المناوئة لها.
- ثالثاً: دعم حركات التحرير في العالم.
- رابعاً: حراسة الثورة وقادتها وأهدافها من العدو الأمريكي والصهيوني وعملائهم في المنطقة.
- خامساً: ضرب الانفصاليين.
- سادساً: الحفاظ على الحدود من تسلل الأسلحة والجواسيس والعملاء.

سابعاً: إقامة الدوريات على الطرق والمدن لتأمين الأمن والحفاظ على الأموال.

المؤسسات العاملة خارج إطار الدستور ذات التأثير على اتخاذ القرار
سبق لنا وأشرنا في صدر بحثنا هذا إلى تشابك وتعقيد منظومة اتخاذ القرار والتي تظهر بعضها على شكل ثنائية تتبع كل منها أحد مراكز القوى رغم أنها تستجمع أخيراً بين المرشد في حين تعمل الأخرى لصالح قوى ضغط تمثل تحالفات مصلحة تدين بولائها لشتات متعدد ضمن طيف رجال الدين وحلفائهم الذين تعج بهم الساحة الإيرانية وسنحاول إيراد هذه المؤسسات لنجد تأسيساً دستورياً لها، لكنها واضحة المعالم في فعلها وبهذا المجال يمكننا إبراز المؤسسات التالية مع نبذة عن كل منها بقدر تعلق الأمر باتخاذ القرار.

أ. اللجان الثورية

مضى على إيران حين من الدهر كانت سطوة هذه اللجان تمثل السمة البارزة في الوضع الإيراني وخصوصاً عند انطلاق الثورة الإيرانية (١٩٧٨م - ١٩٧٩م) وبعد سيطرة الخميني على الوضع والعقد الذي تلا ذلك والذي شكلت تصفية مخلفات نظام الشاه ثم الحرب العراقية الإيرانية سمته الأساسية، لقد كان لهذه اللجان دور واضح وحاسم وخطير على القرار على أهلية أو عدم أهلية وإخلاص الأفراد والمؤسسات وقد أخذت على عاتقها تطبيق القانون وحكمت على الكثيرين بالإعدام ونفذت الحكم فيهم علناً، ولقد كان لها قاضياً يتباهى في سرعة إصداره أحكام الإعدام حتى بالأطفال والشيوخ العجزة إلا أن وفاة الخميني وتسلم رافسنجاني رئاسة الجمهورية عام ١٩٨٩م وربما الهزيمة التي ذاقها إيران على يد العراق عام ١٩٨٨م قد تسبب عنه تراجع

تأثير هذه اللجان ومحاكمها حيث عمل هاشمي رافسنجاني على تحجيبها بدمجها بالشرطة المحلية في المدن إلا أن هذه اللجان لازالت تتوفر على أدوات ووسائل تتمكن عبرها من التأثير على القرار وقد أشار الكاتب ولفريد بوختا بكتابه من يحكم إيران الصادرة ترجمته العربية عن مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية إلى هذه الحقيقة^(١).

ب. البازار

البازار هو السوق، ويشكل التجار عبره سلطة تحالفت مع رجال الدين الشيعة على أساس مصلحي طيلة عمر الهيمنة الشيعية على مصير إيران منذ القرن السادس عشر وحتى الآن، فهنا لدينا طرفان تشكل المصلحة أساس تحالفهما يقف رجال الدين في إحدى طرفيها حيث يتلقون زكوات وأخماس التجار الذين يشكلون الطرف الثاني الواهب للأخماس والزكوات راجياً الحصول على البركة من الطرف الأول، وقد استمر هذا الحلف بعد هيمنة رجال الدين على الدولة الإيرانية بعد ثورة ١٩٧٩م حيث تحالف البازار مع الجناح المحافظ اليميني مع رجال الدين الممثل بجمعية روحانيات مبارز وقد توسعت آفاق أعمال مؤسسة البازار وشكلت لذلك قوة ضغط لا يمكن إغفالها خصوصاً بتلك القضايا ذات العلاقة بالحالة الاقتصادية لإيران.

ج. الحوزة العلمية

يمكن أن تكون الحوزة العلمية لبّ النظام وعقله الواعي المسيس دينياً وطائفاً الذي تعتلج فيه كافة التناقضات المتوقعة لبنية اجتماعية تعاني هي

^(١) انظر: بوختا، ولفريد: من يحكم إيران لبنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات مترجمة: ط١٧، ٢٠٠٣م، ص ٩١.

نفسها من تناقضات حادة تمثل انعكاسات لكل تناقضات المجتمع الإيراني الأمنية والطائفية والجغرافية والسياسية ناهيك عن التحالفات المصلحية التي تمثل حجر أساس للاتجاهات والولاءات والاستقطاب، ويمكن النظر إلى مؤسسة الحوزة العلمية كشكل شبه منحرف (هرم مقطوع الرأس) قاعدته السفلى عريضة واسعة تحتوي على ما لا يقل عن ثلاثين ألف دارس بين طالب علم مستجد ومتقدم بدرجة ثقة الله متصاعدة لمرتبة حجة الإسلام والمسلمين ويشغل من بين هؤلاء من له القدرة على العلم والفتوى بمرتبة آية الله وهم أقل كثيراً من حجج الإسلام والمسلمين، المرتبة الأعلى ثم الأقل من يكون بمرتبة آية الله العظمى الذين يشكلون قمة الاجتهاد الشيعي الإثنا عشري، وهؤلاء (الآيات العظام) متساوون في المكانة نظرياً لكنهم في واقع الحال مختلفون بعدد مقلديهم الذين تأتي من أخماسهم القوة المحركة لنفوذهم ويأتي نفوذ هؤلاء بالفتاوى والأحكام (والفتاوى لا تلزم إلا المفكرين) في حين أن الأحكام واجبة الطاعة على المؤمنين الشيعة عموماً (١) ومن هؤلاء الآيات العظام من يزيد عدد أتباعه ومقلديه كثيراً حتى يكاد يغطي على الآخرين فيصبح مرجع التقليد الشيعي عرفاً وهو موقع تبوأه على الأغلب فقهاء حوزة النجف الأشرف مثل أبو الحسن الشيرازي والسيد محسن الحكيم والخوئي والسيستاني حالياً.

إن حوزة علمية دينية بهذا الاتساع يتربع على رأسها جهازة الفقهاء الإيرانيين الذين ترى تواتر أسمائهم على الساحة الإيرانية الفقهية (والسياسية) كآيات الله العظام كاظم شريعتمداري وحسين علي منتظري وغلبايجاني لا بد أن ينعكس اتفاقهم كما هو اختلافهم على الوضع الإيراني عبر قاعدة الهرم الناقص الواسعة التي سبقت الإشارة إليها، وهناك ظاهرة من المفيد مراقبتها وقد بدأت بالنمو في العراق بعد الاحتلال وهي أن الدراسة الحوزوية تشكل

مورداً للارتزاق خصوصاً بين الطبقات الشيعية البسيطة التي تحتاج لما يدعى (المؤمن وهو العالم الشيعي أياً كانت درجته) ليتم الرجوع إليه بالواجبات المستوجبة على المقلد حيال المقلد؛ لذلك تتسع هذه القاعدة باستمرار وتزيد أعداد المعتمدين الشباب فيها بكل ما في الشباب من طاقة وبكل ما في الإرث الشيعي من قدرة على التثوير باعتبار المظلومية وتوظيفها من قبل أي من المتصدين للفتوى، ومن المفيد هنا الإشارة إلى أن استخدام قاعدة مخالفة الأئمة أو الله تعالى أو النبي عليه الصلاة والسلام شائعة في مثل هذه الفتاوى، (انظر مثلاً إلى احتجاج أحد أعضاء مجلس الخبراء المنوط به انتخاب المرشد بعد وفاة الخميني وهو آية الله أذري قمي على انتخاب علي خامنئي لمنصب الولاية فيه) (أعارض بصراحة وأرفض المرجعية العليا للسيد علي خامنئي لأن الله ورسوله يرفضانه) (٢) لقد رأينا شدة تأثير هذه الحوزات على اتخاذ القرار أبان الحرب العراقية الإيرانية وموقف حسين علي منتظري الرافض لاستمرار الحرب بعد انسحاب القوات العراقية من الأراضي الإيرانية (١٩٨٢م)، ولا ريب فإن تعدد مراكز الفتيا والمرجعية سيتمخض عنه تعدد الولاءات والتشردم وإن كان القدر المعلن لأرباب السلطة ولأسباب^(١) واضحة تألفت ضمن الحوزة العلمية تجمعات سبق وأشرنا لإحداها أبان حكم الشاه عندما انضم علي خامنئي لرافسنجاني وشكلوا جمعية حوزوية سرية كانت مهمتها التبشير بالثورة على حكم الشاه، وكذلك فإن انتصار الثورة واختلاف وجهات النظر حول قضايا مصيرية طفت على السطح بعد الثورة قبل العلاقة مع الغرب ومع الآخر المسلم، وتصدير الثورة والحرب العراقية الإيرانية ثم لحقت بها قضايا مثل الموقف من الشأن الاقتصادي والمرأة والطالبة

(١) للاستزادة حول الموضوع راجع مسعد: د. نيفين عبد المنعم: مصدر سبق ذكره ص ١٤٣ وما بعدها.

والجامعات والعلاقة مع شيعة العراق وشيعة لبنان وشيعة الخليج حيث تعتبر هذه الحوزات فضلاً عن مؤسسة المرشد والحرس الثوري والمخابرات من الجهات المهمة بها، يمكننا الإشارة إلى جمعيات حوزوية مثل جمعية الحجية وروحانيات مبارز روحانيو مبارز فقد تصاعد موقف بعض هذه الجمعيات لتقف بوجه (إصلاحات) الرئيس محمد خاتمي باتهامه بأن إصلاحاته أمريكية وهي تهمة تجد لها صدى في أذهان العوام في إيران إذ وقف في وجهها فريق كبير من رجال الدين المؤيدين له فوق مائتان منهم بياناً يؤيدون فيه رئيس الجمهورية ويحذرون من أدعاء الإسلام (الأصوليون)، من كل ما ورد أعلاه نرى أن تأثير هذه الجمعيات على اتخاذ القرار لا يمكن إنكاره.

د. المؤسسات الخيرية

لهذه المؤسسات دور مهم في الحياة الإيرانية وهي في أساسها ذات وجهين وجه مدني مثل مؤسسات المجتمع المدني المعروفة في العالم، ولبعضها الآخر وجه ديني يمثل أطراً وأبواباً يطل عبرها المراجع بتوظيف بعض أموال الأخماس عبر هذه المؤسسات لتوسيع قاعدة التقليد ولبث أفكارهم، وقد ظلت هذه المؤسسات طيلة العهد الشاهنشاهي تعمل بهذا النهج إلا أنها تحولت بعد الثورة إلى أدوات لها أدوارها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، تعمل هذه المؤسسات من خلال أذرعها التي تسلت إلى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتمكنت من التسلل لأموال الدولة وأثرت على حساب التلاعب بأسعار الصرف ومدت مجساتها إلى دول الجوار مقترنة بالعمل الاقتصادي (الواجهة الاقتصادية) بعمل تبشيري كما أن لها دوراً مهماً في شراء الذمم وتجنيذ الأزمات سعياً لنشر الدعوة للمذهب في أماكن لا يوجد فيها، ومن هذه المؤسسات مؤسسة (إستان قدس رضوي)

المسؤولة عن إدارة ضريح الإمام الرضا في مشهد الغنية جداً لغنى المشهد بما يرده من هبات ونذور وصدقات، ومؤسسة الشهيد، وجهاد البناء، وخامس عشر من خرداد ومؤسسة المستضعفين والمعوقين التي حولت لها كافة الشركات والمؤسسات التي كانت تملكها أسرة الشاه وكبار الملاك والأغنياء والرأسماليين أنصار الشاه قبل الثورة^(١).

ولتشعب عمل هذه الجمعيات وتداخلها مع مؤسسات أخرى (أجهزة المخابرات مثلاً) وتسلمه إلى الجوار العربي والإسلامي بأوجه متعددة سيكون لها دور واضح في اتخاذ القرار، ولأئمة الجمعة دور واضح في التأثير على الرأي العام ومن ثم القرار ولهم في إيران أمانة عامة توجههم وتوظفه مواقعهم وهي إحدى أذرع التسلل الطائفي خارج إيران.

هـ. الحركة الطلابية

هذه الحركة ذات قاعدة عريضة وسيالة وجريئة بحكم عمر الطلبة الشباب وكثرة عدد مؤسسات التعليم العالي وانتشارها في كافة أنحاء إيران وتعدد لواءات الطلبة الدينية والمدنية وسهولة تحشيدهم، فقد لاحظنا تصاعد أوارهم الخطيرة كثيراً في الآونة الأخيرة وبالأخص أبان حكم الرئيس خاتمي والعنف والقسوة التي اتبعتها النظام في إخمادها وتصاعد الأصوات الأصولية المتعصبة خوفاً على (الإسلام والثورة وإيران) بحيث حصل استقطاب واضح بين الرئاسة ومؤسسات المرشد دخل المرشد نفسه على الخط بسببه وبدأت حركة واضحة بين صفوف مختلف الجهات المعارضة للنهج الإصلاحية

(١) مسعد: مصدر سبق ذكره ص ١٤٣ والتي تطلع على تفاصيل عن الجمعيات راجع ص ١٥٢ وما بعده في نفس المصدر، وناجي: محمد عباس: من يحكم إيران: نشرت قضايا المركز الدولي للقضايا المستقبلية والدولية، ص ١٨ و ص ١٩.

للعمل على عزل رئيس الجمهورية لعدم الكفاءة ولمخالفته للنصوص الشرعية هو وأعوانه بحيث اضطر للانحناء أمام الأزمة وتضحيتة بوزير داخلية الذي لم يوافق على ضرب حشود الطلبة، وأن يقف إلى صف المرشد بعد أن لوحت بعض الجهات بمجلس الشورى والحرس الثوري باتخاذ إجراءات لطرده من الرئاسة.

القسم الثاني: هيكلية اتخاذ القرار

هنالك مسرى قياسي لآلية اتخاذ القرار في أية قضية يتمثل في تفاعلية أدوار أربعة جهات تتعاون فيما بينها كل من ناحية مهامه واختصاصاته وهذه الجهات الأربعة هي:

- جهة اتخاذ القرار (المخول صلاحية اتخاذ القرار).
- جهة التخطيط (المسؤولة عن إعداد الخطط).
- جهة تهيئة وجمع المعلومات.
- جهة التنفيذ.

يمثل ما جاء أعلاه الأسلوب القياسي الذي يخضع هو الآخر إلى العلاقة الثنائية المعروفة في الإدارة وهي علاقة (الكبح والموازنة) (Check and Balanc)، لكن ما يعنينا في الشأن الإيراني هي الحالة ما فوق الثنائية التي سبقت الإشارة إليها في الحالة الإيرانية التي تمثلها نظرية ولاية الفقيه العاملة في نظام الحكم الإيراني الحالي فحتى في حالة الشركات ستمثل الحالية الثنائية بالمدير ومجلس الإدارة كما ستمثل في حالة الحكومات برئيس الدولة (أو الحكومة) والبرلمان في حين تمثل هيئة الموظفين في الشركات مجموعة التخطيط والمصانع والتسويق جهات التنفيذ وتمثل مجاميع دراسة السوق والتغذي العكسية مجموعة المعلومات، أما في حالة الدول فيمثل

الموظفون وهيئات التخطيط الجهة المسؤولة عن التخطيط وهيئات الاستخبارات وقواعد المعلومات جهات تجهيز المعلومات والجهات التنفيذية والأجهزة التنفيذية جهات التنفيذ، ومن الطبيعي لا يشبه النسق الوارد أعلاه النسق المتبع في حالة ما فوق الثنائية التي يتسم بها نظام الحكم في إيران كما سيرد إيضاحه في الفقرات الآتية:

تلقي الحالة الإيرانية والهيكلية الدستورية التي تقوم على التداخل في مختلف المستويات والغموض المتعمد في مسرى العلاقات البينية بين المؤسسات المختلفة بظلالها على هيكلية اتخاذ القرار باعتبارها واحدة من أهم الممارسات اليومية التي تمارسها الدولة الإيرانية سواء في قضية الحكم أو في علاقاتها الخارجية الإقليمية أو الدولية، وقد بينا في القسم الأول من هذه الورقة الطبيعة الغامضة التي تتسم بها نظرية وفلسفة الحكم في الدولة الإيرانية والمتسربة إليها من الطبيعة الغامضة والغيبية التي يتسم بها الفكر الشيعي الإثنا عشري باعتباره الفكر الملهم لفلسفة ونظرية الحكم في إيران وهنا لابد من بيان إن التراث الفكري لهذا المذهب والذي اعتبرناه المؤثر الأول على نظرية الحكم في إيران هو الفهم والإدراك والتفسير الإيراني له باعتباره المذهب الأساسي للإيرانيين بعد أن فرضه إسماعيل الصفوي على إيران فرضاً في القرن السادس عشر بعد السيف.

يحفل موقع الشاه أو الملك أو الزعيم في الثقافة الإيرانية بموقع متميز أوكل للإمام المعصوم بعد اعتناق الإيرانيين لهذا المذهب وزيدت على صفات الإمام فوق الصفات الدنيوية صفات تضي عليه القداسة وعلم الغيب وتقربه من مرتبة النبوة، وعندما تبنى الخميني نظرية ولاية الفقيه وجعلها ركن فلسفة ونظرية الحكم في إيران انتقلت صفات الإمام المعصوم للولي الفقيه بعد أن أباح لنفسه وأباح الدستور له الولاية العامة والخاصة على أمر

المسلمين (ومن ساكنهم من المعاهدين) أي الشأين الديني والدينيوي، لا شك بأن الشأن الدينيوي يحتوي بين طياته كل ما يخص الشؤون السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والعسكرية أي كل ما يتعلق بالحياة اليومية للدولة الإيرانية وشعبها، لكن التراث المتوارث لرجال الدين الشيعة وطريقة تناولهم للمعضلات الدينية التي كانت تعرض عليهم قد تم سحبها قسراً للساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية، وهكذا فقد نقل تراث الحوزات العلمية لكي يشكل الأساس العملي الذي يتم عن طريقه إصدار القرار بطريقة لا تختلف كثيراً عن طريقة إصدار الفتوى، فهو هنا يلجأ لعلمه واجتهاده وقد يشاور من يرجح فيهم المعرفة ويتخذ القرار وكأنه يصدر فتوى في استفسار لمؤمن عن إرث أو زواج أو زكاة، أو لم تعطه المادة الخامسة من الدستور الغطاء لهذا باعتباره... (الفقيه العادل المتقي البصير بأمور العصر الشجاع القادر على الإدارة والتدبير؟)^(١)، وهنا بإمكاننا بيان السمات الآتية التي تتسم بها أية عملية لاتخاذ القرار في أي من الشؤون التي تتعامل معها الدولة الإيرانية:

* قد لا يكون للمؤسسات الدستورية المعنية دستورياً بالشأن قيد التداول بالضرورة دور باتخاذ القرار الذي يخص هذا الشأن؛ بل لها دور استشاري في أحسن الأحوال.

* هنالك من بين المؤسسات الدستورية مؤسسات جاهزة لإجهاض أي توجه حكومي يتعارض مع الرؤية الحوزوية التي سبقت الإشارة إليها ويعيننا هنا كل من مجلس صيانة الدستور ومجلس تشخيص مصلحة النظام.

(١) إيران.. لماذا، www.albainah.net لمزيد من المعلومات راجع: عبد المؤمن، د. محمد السعيد.

* ليس من الضروري أن يتم استشارة مجلس الشورى في القرار المتخذ؛ بل يتم إعلامه كعلم وخبر ليس إلا.

* لا تعترف الحوزة بما يمكن تسميته تطور الظروف؛ بل ما تعترف به مدى تطابق الظروف مع رؤية الحوزة من عدمها فهي تقرها في الحالة الأولى وترفضها في الحالة الثانية.

* لا نرى قوى ضغط سياسية دائمة؛ بل نواة لقوى ضغط من بعض الشخصيات المنتمية لطبقة الفقهاء من رجال الدين يتبلور عليها الذين لا موقف دائم لهم حتى لو كانوا أعضاء في الشورى، وينتهي دور قوة الضغط هذه بانتهاء الحالة مدار البحث.

* لا ينفي هذا وجود واجهات لقوى ضغط مصلحة متحالفة مع طبقة رجال الدين مثل تجار البازار يمكن لهم أن يعملوا من خارج العملية الدستورية في ترويج وجهة نظرهم للمرشد من خلال مؤسسته الاستشارية.

* ومن هنا فلا يمكننا توقع وجود ما يسمى بالأغلبية الدائمة ولا الأقلية الدائمة لا في الشورى ولا في أي من مؤسسات اتخاذ القرار في إيران، ويصح نفس الشيء على التجمعات السياسية والأحزاب التي لم يكن النظام متحمساً لوجودها رغم أن حزب الجمهورية الإسلامية قد شكل واجهة للنظام في أوائل أيام الثورة.

تبادلية التأثير بين المؤسسات المؤثرة على اتخاذ القرار

إن قاعدة واسعة عريضة في المؤسسات الدستورية وغير الدستورية وتشعب الجهات والواجهات وقوى الضغط التي تمثل المصالح المختلفة في إيران والحالة فوق الثنائية للعلاقات والتمدد غير المنضبط للجهات المختلفة عبر كل الواجهات المتاحة للعمل سينتج عنها بالتأكيد حالة من التقاطعات

وستزيد هذه الحالة من ضبابية الموقف الأمر الذي يتمخض عنه ضبابية الاستقراء، ستؤدي التداخلات في مرحلة ما لتدخل طرف عسكري بقوة في موقف سياسي لا علاقة له به من الناحية الدستورية والوصول في الموقف المتصاعد إلى درجة قريبة من الانقلاب العسكري والتلويح بالنفوذ بشكل لا يمكن إنكاره كما حصل عندما تدخل الحرس الثوري بقوة ضد الرئيس خاتمي أبان أزمة إضرابات الطلبة وهدد بإسقاطه؛ بل تحدث البعض عن اغتياله، إلا أن التسوية التي لجأ إليها خاتمي لقطع الطريق على هذا المسعى جعلت الحرس الثوري يتراجع عن موقفه ويمتدح خاتمي، نرى من هذه التقاطعات بين الأجهزة والمؤسسات والوزارات ما يؤثر على اتخاذ القرار، وقد بدى هذا واضحاً في تقاطعات مواقف وزارات الخارجية والمخابرات والأمن والحرس الثوري وربما الدفاع التي تمثل من وجهة نظرنا الحلقة الأضعف إذ لا زالت النظرة التي ينظر بها للجيش بأنه ليس صنواً للحرس الثوري الذي هو ابن الثورة وحارسها على عكس الجيش الذي هو إرث من التراث البهلوي الإمبراطوري رغم مرور ثلاثة عقود على اندلاع الثورة وسقوط العرش الإمبراطوري.

لنفترض مشهداً نعيشه يومياً ببروز قضية ما تخص التدخل الإيراني واسع النطاق في العراق، ولنرى كم من الأجهزة والمؤسسات الإيرانية متورطة في هذا التدخل وهي كلها سيكون لها دور في اتخاذ القرار فالحجرات التالية متورطة مباشرة أو غير مباشرة في هذا الشأن ولنا أن نتصور حجم التدخلات والتقاطعات وتأثيراتها:

- أ. مؤسسة المرشد وجهاز أمنه وما يتبعه.
- ب. الحرس الثوري واستخباراته وذراعه جيش القدس.
- ج. وزارة المخابرات والأمن وذراعها مؤسسة اطلاعات.

- د. المؤسسات الخيرية خصوصاً تلك التي تبحث عن ثارات من العراقيين بسبب الحرب العراقية الإيرانية.
- هـ. الحوزة العلمية ومصالحها.
- و. البازار وتدخله الاقتصادي في الشأن العراقي.
- ز. مؤسسة الرئاسة.
- ح. وزارة الخارجية.
- ط. الجيش.
- ي. وتطول القائمة كل لافتة موالية لإيران في العراق توجد يد تدفع وتضغط ويد تستوفي الحساب.

وكذلك الشأن مع الملف النووي فهذا الملف يمسك به المرشد لكننا نرى أن رئيس الجمهورية جعل منه قضية ونجح في أن يجعله قضية الرأي العام التي قد تخرج النظام وتعيقه من أي موقف يشم الرأي العام فيه تراجعاً، وقد أوكل المرشد إلى لجنة خاصة شأن متابعته كان يرأسها معمم اسمه حسن روحاني ويرأسها الآن شخص مدني مؤدج اسمه (علي لاريجاني)، لكن هذا لا يعطي هذه اللجنة سلطة القرار أو التأثير فيه، فلحرس الثوري بحكم إشرافه على مؤسسات تعد حيوية في الصناعة النووية وبحكم تحكمه في وسائل الإيصال (الصواريخ) دور مهم أيضاً في هذا الإطار ويأتي دور وزارة الخارجية في المناورة الدبلوماسية حتى إن دور أئمة الجمعة والوعاظ الدينيين حيويًا في هذه القضية من حيث تأثيرها على الرأي العام، أما وزارة المخابرات والأمن فستدلي بدلوها باتجاه سبر أغوار معسكر الأعداء والتعاون مع الحرس الثوري في تهيئة ردود الأفعال إذا ما تعرضت إيران لضربة معادية، حيث ستتفد ما ستؤشره مؤسسة المرشد من إطلاق عنان الامتدادات الإيرانية في العراق ولبنان والخليج العربي والخلایا (النائمة) في أوروبا وربما

في أمريكا للانتقام من المصالح الكونية الأمريكية وقد تبالغ هذه الجهات في وزن أدوارها وما بإمكانها القيام به الأمر الذي قد ينعكس سلباً على حكمة القرار المتخذ.

تفاعلية أدوار الأشخاص القياديين

المرشد هو القائد وهو المتفرد في اتخاذ القرار ويتخذ قراره بموازنة بين أدوار جماعات الضغط من جهة والخطاب الحوزوي الذي هو سمة القيادة الإيرانية من جهة أخرى، إلا أن المرشد وهو يتخذ هذا القرار لابد له أن يتفاعل مع رؤوس المؤسسات ذات الصلة بالقرار السياسي/ الاستراتيجي فرئيس الجمهورية هو الشخص الذي أناط به الدستور المسؤولية الثانية بعد المرشد وهو الآن محمود أحمدي نجاد، ورئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام هاشمي رافسنجاني الرئيس السابق لدورتين انتخابيتين ورئيس البرلمان الأسبق وصديق خامنئي وصفه الشخصية الإيرانية البراغماتية التي يشار لها بالبنان ليتدخل بقوة انطلاقاً من علاقات القوة المعنوية والمصلحية التي يمتلكها في اتخاذ هذا القرار ويأتي بعد ذلك دور رئيس مجلس الشورى الإسلامي وقائد الحرس الثوري ثم مراجع التقليد لهؤلاء ووزراء الخارجية والمخابرات والأمن والدفاع، لهؤلاء جميعاً أدواراً متطابقة أو متقاطعة مع شكل القرار المتخذ.

يشبه السير في شبكة اتخاذ القرار في إيران السير في نهر من مصبه باتجاه منبعه حيث يحار المستكشف أي الروافد يتبع باعتباره أصل النهر، وكذلك سيكون لكل من هذه الروافد دورها في بناء شخصية النهر، ومع ذلك فإن القرار الأخير سيتخذه المرشد وبودنا الإشارة إلى أن هذا القرار الذي يتخذه المرشد يعتمد على جملة متغيرات ومؤثرات نبيها فيما يلي:

- أ. درجة شعوره وتحسسه بالقضية موضوعة البحث ويعتمد كذلك على حجم المعلومات المتاحة له عن القضية.
- ب. الآثار الأمنية المترتبة على القضية التي يتم دراستها لاتخاذ القرار بشأنها ومدى إدراك المرشد لهذه الآثار.
- ج. مستوى التطابق والتقاطع لجماعات الضغط والمصالح والمؤسسات بقدر تعلق الأمر بالقضية الجاري اتخاذ القرار بشأنها ولا يخفى بأن كل هذه الجهات والجماعات تحاول الوصول للمرشد في سعي لترقية ودفع مطالبها.
- د. الدرجة التي تلتزم جماعات الضغط المشار إليها بوجهة نظرها وقدراتها على الدفاع عنها.
- هـ. مدى تفاعل مكتب المرشد مع القضية المعنية وتأثير جماعات الضغط المختلفة عليها.
- و. درجة الاعتماد على البيئة الدولية ولو أن لهذا العامل دور متأخر في أسبقيات التأثير على القرار من الناحية النظرية على الأقل.

الخاتمة

تأتي أهمية دراسة هيكلية نظام الحكم في إيران وآلية اتخاذ القرار في حقيقة أن إيران بلد إقليمي جارٍ أتاحت لها عناصر القدرة الكامنة فيها من جهة وغياب التوازن المضاد لها الذي كان يمثلته العراق وحصول فراغ نتيجة ذلك، إمكانية السعي للتوسع والامتداد الإيراني في الجوار الإقليمي (في العراق ولبنان) ومحاولة توظيف النفوذ الذي تظن أنها تتوفر عليه في جوارها الخليجي فضلاً عن صعوبة وتعقد الموقف الخاص بالملف النووي الإيراني

وتأثيره السلبي الذي سيعود على البيئة الإقليمية إذا ما اتخذت إيران قراراً قد يقود إلى مواجهة الطرف الدولي المتواجد في الإقليم.

يقدم هيكل النظام الحاكم في إيران وترتيبات الدستورية الحاكمة له وتعدد قوى الضغط وجماعات المصالح والتدخلات والتقاطعات والتوازيات التي يحفل بها هذا النظام مثلاً واضحاً على صعوبة وتعقيد محاولة سبر أغوار هذه الهيكلية في سعي لرسم صورة واضحة لها ولفاعليتها الأمر الذي يستوجب معه استمرار التدقيق والمتابعة والنظر للتوصل إلى القناعة الأقرب للصواب لهذه الهيكلة الأمر الذي يسهل التوصل إلى التنبؤ الصحيح بسلوك عملية اتخاذ القرار موضوع البحث.

الملاحق

- أ. هيكلية الحكم في إيران.
- ب. هيكلية القوات المسلحة الإيرانية.
- ج. الإدارة الإيرانية (الرئيس ومجلس الوزراء).
- د. تراتبية اتخاذ قرار في الشأن الدفاعي.
- هـ. تراتبية اتخاذ قرار في الشأن السياسي الخارجي.
- و. تراتبية اتخاذ قرار في الشأن النووي.

الملحق (أ) تراتبية السلطة في إيران

السلطة مستمدة من الله تعالى مفوضة بالوحي إلى الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم منصوص على تفويضها إلى الإمام علي بن أبي طالب ومن بعده لابنه الحسن (المجتبى) فالحسين (الشهيد) فأبناء وأحفاد الحسين علي بن الحسين السجاد (زين العابدين) فمحمد بن علي (الباقر) فجعفر بن

محمد (الصادق) فموسى بن جعفر (الكاظم) فعلي بن موسى (الرضا) فمحمد بن علي النقي (الجواد) فعلي بن محمد النقي (الهادي) فالحسن بن علي الزكي (العسكري) محمد المهدي (الغائب) وعبر السفراء الأربعة إلى الفقهاء ومنهم إلى الولي الفقيه وهو المعمول به في إيران حالياً منذ استولى الخميني على السلطة

الولي الفقيه

(المرشد) يعين من قبل مجلس الخبراء طيلة حياته: ويرتبط به: (رئيس القضاة - مجمع تشخيص مصلحة النظام - مجلس صيانة الدستور). يمارس المرشد على ضوء المادة (٥٧) من الدستور الإشراف الكامل على السلطات المدنية التقليدية الثلاث: (التنفيذية والتشريعية والقضائية). تتمثل السلطة التشريعية حسب دستور الجمهورية الإيرانية بما يأتي:

* مجلس الشورى الإسلامي.

* مجلس صيانة الدستور.

وتتمثل السلطة التنفيذية بـ:

(الرئيس (رئيس الجمهورية) - ومجلس الوزراء).

وتتمثل السلطة القضائية التي نص الدستور على استقلاليتها (وهي ليست كذلك) إذ يعين المرشد شخصاً معروفاً بالاجتهاد الفقهي والعدالة ليقوم بمهام: (رئيس السلطة القضائية ولمدة خمسة سنوات).

وهناك مؤسسات أخرى اكتسبت الصفة الدستورية وإن كان بعضها قد تأسس بناء على توجيه الولي الفقيه (الخميني): (مجلس تشخيص مصلحة النظام).

تشكل هذا المجلس بناء على توجيه الخميني في ٦ فبراير ١٩٨٨م [باعتباره هيئة استشارية من أجل تشخيص المصلحة عندما يرى مجلس صيانة الدستور إن مجلس الشورى قد اتخذ قراراً أو شرع قانوناً مخالفاً للأحكام الإسلامية أو للدستور أي في الحالات التي تتنازع الهيئتان التشريعتان في الاختصاصات أو الإجراءات ويرأس هاشمي رافسنجاني هذا المجلس ومنه يمارس نفوذه في هيكلية الدولة التي تولى رئاستها لدورتين انتخابيتين].

المجلس الأعلى للأمن القومي

سبق للدستور أن نص على تشكيل مجلس الدفاع الأعلى ويبدو أن تجاذبات مراكز القوى وإخفاقات إيران في الحرب العراقية الإيرانية وترصين السيطرة على القوات المسلحة قد دعت إلى التصاعد بدور المجلس الذي حدد بموجب المادة (١٧٦) من الدستور بـ:

تأمين المصالح الوطنية وحراسة الدستور ووحدة أراضي البلاد والسيادة الوطنية وأنيطت به بموجب المادة المشار إليها المهام الآتية:

١. تعيين السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد في إطار سياسات العامة التي يحددها القائد.

٢. تنسيق النشاطات السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية - الأمنية العامة.

٣. الاستفادة من الإمكانيات المادية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية - الأمنية العامة.

٤. ويكون أعضاء المجلس على النحو الآتي:

* رؤساء السلطات الثلاث.

- * رئيس هيئة الأركان القيادة العامة للقوات المسلحة.
 - * مسؤول شؤون التخطيط والميزانية.
 - * مندوبان يعينان من قبل القائد.
 - * وزراء الخارجية والداخلية والأمن.
 - * الوزير ذو العلاقة طبق مقتضيات الموضوع وأعلى مسؤولين في الجيش وحرس الثورة.
- ويقوم مجلس الأمن الوطني الأعلى -حسب وظائفه- بتعيين المجالس الفرعية من قبيل مجلس الدفاع مجلس الدفاع ومجلس أمن البلاد، وتكون رئاسة كل من هذه المجالس الفرعية لرئيس الجمهورية أو أحد أعضاء مجلس الأمن الوطني بتعيين من رئيس الجمهورية.

الأثر النفسي للإعلام في تهيئة الرأي العام

أحمد الهواس^(١)

مدخل إلى الرأي العام

يلعب الإعلام بوسائله المختلفة دوراً مهماً في تغيير آراء وقناعات الرأي العام، وذلك من خلال تسويق معلومة ما بهدف تحقيق مصلحة ما، تختلف بحسب الطرف المسوق لهذه المعلومة، فالسيطرة على وسائل الإعلام وتميرير المعلومة المغلوطة وجعلها جزءاً من ثقافة المتلقي، تعد نصراً من قبل القوى العظمى، وهذا ما فعلته القوى الاستعمارية منذ ظهور الإذاعات، فصنعت إعلاماً ناطقاً باللغة العربية موجهاً للمنطقة، ومع تطور وسائل الاتصال وظهور البث الفضائي سارعت هذه القوى إلى إعادة السيناريو ولكن بشكل جديد، لقد استطاعت الميديا الأمريكية تحضير الرأي العام لغزو أفغانستان والعراق عبر تسويق أكاذيب شتى، فقد أبلت وسائل الإعلام الأمريكية بلاءً غير مسبوق لتحضير الرأي العام الأمريكي والدولي لضرب العراق، فقد قرعت طبول الحرب ضد العراق بعد شهرين من هجمات الحادي عشر من سبتمبر، الذي عدّه الرئيس بوش من دول محور الشر (في تعبير توراتي ظنه الناس تعبيراً سياسياً).

^(١) كاتب وإعلامي سوري مقيم في القاهرة

يعد الإعلام السلاح الأمضى في السيطرة على العقول، وتسويق ثقافة إعلامية تجذب المتلقي البسيط إليها، ومن أهم الوسائل للوصول إلى ذلك تبني أو إنشاء وسائل إعلامية ناطقة بالعربية، تبدو للوهلة الأولى أنها عربية صرفة بلسان عربي مبين، والحقيقة أنها قنوات لجهات أخرى تسوق لأفكارها وثقافتها وسياستها، بلسان عربي فقط.

لقد استطاعت وسائل الإعلام المسيطر عليها أمريكياً أن تسوق الكثير من الأكاذيب والمصطلحات التي غدت زاد المواطن العربي، ففي الصراع العربي الصهيوني على سبيل المثال سوق الإعلام لألفاظ ومصطلحات بات يرددها المواطن العادي (كإسرائيل بدلاً من الكيان الصهيوني، ومستوطنات بدلاً من مغتصابات، فضلاً عن القدس الشرقية، وأرض الضفة والقطاع، وعرب إسرائيل...).

إن مبدأ التضليل الإعلامي مبدأ قديم وإنما طرأ التغيير على الوسائل بعد ثورة الاتصالات، وقد ورد تعريف الإعلام^(١): (إعلام) مصدره (علم) وهو النشر بواسطة الإذاعة والتلفزيون والصحافة، ومعنى الإعلام مجرداً "هو حمل الخبر أو النبأ من جهة إلى أخرى، ثم تطور حتى صار مفهومه تبني قضية من القضايا وطرحها من خلال قنوات معينة بقصد إيصالها إلى المتلقي سامعاً أو مشاهداً أو قارئاً، والإنسان في نظر رجال الإعلام (نفس إعلامية) تتغذى بالخبر وتنمو بالفكر وتتعاوى باللحن.

الرأي العام

إذا كان مفهوم الرأي العام وليد القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، فإن ظاهرة الرأي العام تعد أقدم وجوداً من المفهوم ذاته،

(١) المعجم العربي الأساسي: ص ٨٦٠، الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

وليست - كما يرى البعض - وليدة عصر الإنتاج الكبير والاستهلاك الوفير والتقدم الاتصالي^(١)، والرأي العام له مجموعة من الخصائص وقد أوجزها د. عبد اللطيف خليفة:

أولاً: خاصية الرأي العام

ويرى أن الرأي العام ظاهرة اجتماعية يمتد في ضوء متصل من التأييد إلى المعارضة، وفي المنتصف توجد منطقة الحياد، وعندما يتزايد عدد الآراء المحايدة ويقل عدد الآراء المؤيدة والمعارضة نحو موضوع ما، أو قضية معينة فهذا يعني أن الموضوع لم يشغل الرأي العام بعد (ويساعد استخدام التوزيع الاحصائي لنسب الآراء المؤيدة والمعارضة والمحايدة على تحديد الاتجاهات السياسية للرأي العام لدى جمهور معين أو على فترات زمنية متباعدة)^(٢).

ثانياً: شدة الرأي العام

يقصد بها درجة الاهتمام أو الانشغال بالموضوع أو القضية موضوع الرأي العام، وتتوقف شدة الموضوع المثير للرأي العام على عدة عوامل تختلف باختلاف مستويات الناس.

ثالثاً: خاصية محتوى الرأي العام

يتحدد مدى قيام الرأي العام على معرفة حقيقية بالموضوعات والقضايا المثارة وفي هذا الشأن نجد أننا أمام مظهرين يبدوان متعارضين. الأول: إن الرأي العام يعبر عن مشاعر أشخاص غير مزودين بالمعرفة التامة أو الدقيقة.

(١) حامد عبد الماجد توسي، دراسة في الرأي العام: مقارنة سياسية، القاهرة، مكتبة الشروق، ٢٠٠٣م
(٢) عبد الحليم محمود السيد: علم النفس الاجتماعي والإعلام، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٩م.

الثاني: أن يكون الأفراد الذين يعتنقون الرأي المعبر عنه على وعي به أثناء التعبير عنه.

رابعاً: ثبات الرأي العام وتغيره

يتسم الرأي العام بالتغير عبر الزمن، ويطلق على احتمالية التغير عبر الزمن بالميوعة (Fluidity) وميوعة الرأي العام حول قضية أو موضوع ما تتوقف على أهمية هذه القضية ودرجة وضوحها.

خامساً: يحمل الرأي العام في طياته قصداً أو مبرراً معيناً يجعله معقولاً.

الرأي على عكس الذوق الذاتي يمكن أن يكون موضوعاً للمناقشة؛ بل يمكن القول بأن كل مناقشة إنما هي كفاح بين الآراء المختلفة، وهذا يفسر عدم محاولة من لديه (رأي) أن يفرضه بالقوة وإنما يحاول جعل الآخرين يتقبلونه، أي يحاول دعم معقوليته النسبية^(١).

سادساً: الرأي ليس مجرد تأكيد نظري

وفي هذا المجال أوضح الباحثون أن الرأي العام يتكون نتيجة لتفاعل عنصرين أساسيين هما.

١. المعلومات أو شبه المعلومات عن موضوع معين له أهمية لدى أفراد الجمهور.

٢. الدوافع (أو الحاجات والرغبات) أو القيم التي تدفع إلى تأييد أو عدم تأييد أو الحياد إزاء موضوع معين^(٢).

(١) عبد الحليم محمود السيد: علم النفس الاجتماعي والإعلام، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٩م.

(٢) المرجع السابق.

سابعاً: الرأي العام يختلف في درجة العمق أو القوة
وهي الخاصية التي تقيس قوة الرأي العام ومدى ارتباطه بالعواطف والمواقف الأخلاقية والقيم التي يعتنقها أفراد الجمهور الذي يقاس رأيه، وتعد هذه الخاصية ذات أهمية أساسية في السياسة، ذلك لأن المسألة التي لا تثير رأياً له قوة وعمق أكبر (ولو كان ذلك بين عدد أقل من الناس) يمكن أن توضع في مقام أعلى بالنسبة للعمل الحكومي وللسياسة العامة^(١).

الإشاعة:

لغة: الإظهار والنشر، وذلك يَصْدُقُ بما هو صادق، وبما هو كاذب، ولكن العُرف قصرها على الأخبار التي لم يثبت صِدْقُها بعد، ويُقال لها: الأراجيف، وواحدُها إرجاف، وأصل الرَّجْف الحركة والاضطراب، والإشاعة فيها هذا المعنى.

شاع الخبر شيعاً بمعنى إذاعته وإفشائه، وللإشاعة تعريفات عديدة ولعل أشهرها تعريف ألبرت وبوستمان فنجد أولبورت يعرفها كالاتي: (كل قضية أو عبارة أو موضوع مقدمة للتصديق تنتقل من شخص إلى شخص عادة بالكلمة المنطوقة).

أما كتعريف اصطلاحي فقد عرفها (جوردن أولبورت) و(اليوبوستمان) بأنها (اصطلاح على رأي موضوعي معين مطروح كي يؤمن به من يسمعه، وهي تنتقل عادة من شخص إلى آخر عن طريق الكلمة الشفهية دون أن يتطلب ذلك مستوى من البرهان أو الدليل)^(٢).

(١) الرأي العام: الأسس النظرية والجوانب المنهجية، سمير محمد حسين، القاهرة، عالم الكتب ١٩٩٧
(٢) سيكولوجية الإشاعة، ترجمة صلاح مخيمر، و عبده ميخائيل، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٤م، ص ١٥٠.

في حين يرى الدكتور (حامد ربيع) أن الإشاعة عبارة عن عملية نقل خبر مرتبط بواقعة أو رأي أو صفة مختلفة من خلال الكلمة المسموعة الشفهية تعبيراً عن حالة معينة من حالات القلق أو الكبت الجماعي^(١).

وعليه تكون الإشاعة كما ترى (د. حميدة سميسم) أن الإشاعة ليست خبراً مجرداً، وليست أسطورة، والإشاعة ليست كالفكاهة^(٢).

ويرى (هورست شو) أنها إعلام مستقل لغاية يراد تحقيقها وفي ذلك يقول: الإشاعة إعلام مستقل، وهذا يعني أنه يسري بجانب أو تحت منظومة الإعلام الرسمي، ويعد واسطة جيدة لعملية اتصالات غير رسمية ينشر فيها خبر غير مؤكد لحدث ذي أهمية^(٣).

ولبث الإشاعات طرق مختلفة بعضها يصور الأمر المراد نشره حقيقة واقعة وهو في الواقع خبر مفبرك لتحقيق غاية أخرى، ومن أمثلة ذلك قصة الحاضنات في مشافي الكويت إبان الاحتلال العراقي وشهادة الفتاة الكويتية التي وقفت أمام أعضاء الكونغرس الأمريكي عام ١٩٩١م وهي تبكي وتنتحب وتتوسل وتقول: إن الجنود العراقيين عندما دخلوا بلدي سرقوا حتى حاضنات الأطفال الرضع وتسببوا بوفاة (٣١٢) طفلاً كويتياً رضيعاً بعد أن رموهم على الأرض وغادروا...!

وبعد ذلك تبين الآتي:

* الفتاة ليست ممرضة بل هي ابنة السفير الكويتي بواشنطن.

* التسجيل تم بأهم الاستديوهات المتخصصة في ميدان الاتصال والإشهار بواشنطن^(٤).

(١) مقدمة في العلوم السلوكية، د. حامد ربيع، ص ٣١٢

(٢) الحرب النفسية: د. حميدة سميسم، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط/١، ٢٠٠٥م.

(٣) الإشاعة وسايكولوجية الإشاعة في الحرب: ترجمة مديرية الاستخبارات العسكرية العامة، بغداد، ١٩٨٣م.

(٤) المصدر السابق.

وللإشاعة أضرار كبيرة على المجتمع وفي هذا يرى الدكتور (عديم هوصان الحارثي)، منذ أن خلق الله الإنسان وجد معه الصراع الأيدلوجي الذي يستهدف أعماق البشر يؤثر فيهم ويوجههم الوجهة المرغوب فيها فإذا كانت الحرب السافرة القذرة تستهدف بأسلحتها الفتاكة جسد الإنسان وأرضه وعمرانه ومدينته وثقافته وهويته فهذه الحرب المستمرة تستهدف عمقه وعقله ونفسه وقيمه إنها حرب الشائعات، فالشائعات هي التي تنقل عن طريق الأفراد والصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون أو أجهزة الإعلام الأخرى قد تكون سليمة تحمل آملاً طيبة للمستقبل وقد تكون مدمرة تحمل الكراهية مستخدمة في ذلك أنسب الظروف لظهورها، والشائعات تمس أحداثاً كالحرب والكوارث وارتفاع الأسعار أو علاقات سياسية أو اقتصادية وقد تمس أشخاصاً أو جماعات... إلخ، مستهدفةً شيئاً معنوياً أطلق عليه الحرب المعنوية أو الحرب النفسية، وفي الواقع أن الشائعات بأنواعها المختلفة رقطاع تنفت سمومها في المجتمع وإذا لم يتكاتف كل أفراد الشعب في مقاومتها ودرئها بكل عنف؛ فإنها تقضي على الروح المعنوية التي هي أساس كل نجاح.

دوافع الشائعات:

الشائعات من أخطر وأفتك أساليب الحرب النفسية؛ لأنها تنس بطريقة أشبه بالسحر وسط الجماهير؛ ولأنه من الصعب معرفة مصدرها ولأن ضحاياها يسمعونها من أصدقائهم مما يعطيها صورة الخبر الصادق؛ بل إن ضحاياهم يكونون أحياناً هم مروجوها، ويمكن تلخيص أهداف الشائعات في عصرنا الحاضر وخاصة في الحرب النفسية.

* التأثير على معنويات العدو وتفتيت قواه العامة للوصول به إلى الإرهاب النفسي.

- * استخدامها للتنمويه والتعمية كستار من الدخان لإخفاء حقيقة ما.
- * ترويج أنباء كاذبة وأخبار مشكوك في صحتها لأجل إضعاف الروح المعنوية.
- * استخدام الأساليب الحديثة لعلم النفس التي تخدم الإشاعة للتأثير على نفسيات ومعنويات وإرادات العدو.
- * تدمير وإنهاك وتحطيم معنويات الجبهتين العسكرية والمدنية.

أنواع الشائعات:

- توجد صعوبة شديدة في حصر أنواع الشائعات، وذلك لاختلاف آثارها ودوافعها التي تظهر فيها، ويمكن تنويع الشائعات حسب دوافعها وأهدافها، ويصنف علماء النفس الشائعات إلى ثلاثة أصناف رئيسية هي:
- * شائعات الخوف.
 - * شائعات الأمل.
 - * شائعات الكراهية.

وكل هذه الشائعات تستهدف إثارة القلق والرعب في نفوس الناس، والشائعات المليئة بالخيالات والأمانى والأحلام، فضلاً عن شائعات زرع جذور الفتنة كأن تطلق شائعة تهدف إلى إيقاظ فتنة بين الأفراد أو حتى الدول.

عوامل انتشار الفتنة:

يمكن ببساطة عزو ظهور الإشاعة إلى انعدام المعلومات، ومن هنا تزوج الشائعات وكأنها حقائق.. والشائعات وسيلة بدائية جداً لنشر القصص عن طريق انتقالها من فم إلى فم حتى تكون إشاعة بين الناس كأنها حقيقة مستخدمة أساليبها السيئة... إلخ.

ومن عوامل نقل الإشاعة عن طريق الصحافة أو الإذاعة أو مختلف أجهزة الإعلام أو وسائل الاتصال الأخرى ولها أشكال أخرى مثل التثيرة والهمس والنكات والدعاية والقذف والتقولات والتنبؤ بالأحداث المقبلة.

أثر الإشاعة على الأمن:

الإشاعة سلوك عدواني ضد المجتمع وتعبير عن بعض العقد النفسية المترسبة في العقل الباطن، وهذا السلوك العدواني قد ينجم عنه أفعال مباشرة وقد يتحول إلى نوع من الشذوذ في القول والعمل ولعل أبرز أنواع الشائعات هي ما يتعلق بأمن الناس لأنه يتركهم في دوامة القلق ويؤثر على مجرى حياتهم وخاصة الوضع الاقتصادي والاجتماعي والأمني.. وخاصة عندما يفتقد الناس إلى الإدراك والوعي وثوابت الاستقرار كالأمن والدين والقيم، وتعتبر الإشاعة من أخطر الأسلحة المدمرة للمجتمعات أو الأشخاص وتعتبر الإشاعة عصب الحروب النفسية وسلاحها للنيل من الروح المعنوية للشعوب.

أثر الإشاعة على المجتمع:

الهدف من الإشاعة دائماً هو عقل الإنسان وقلبه ونفسه وليس جسده أي أنها تتجه إلى معنوياته لا ممتلكاته حيث إن ميدانها هو الشخصية وتستهدف إشاعة الفكر والعقيدة والروح لتحطيم معنويات الأعداء سواء مدنيين أو عسكريين على السواء، ففي القرآن الكريم نهى الله تعالى رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم عن مطاوعة من يتصف بهذه الصفة الذميمة بقوله تعالى: (ولا تطع كل حلاف مهين همار مشاء بنميم) (القلم: ١٠، ١١).

التخطيط لمكافحة الشائعات:

في عصرنا الحاضر يقوم الإعلام بدور محاربة الشائعات والرد عليها ومحاصرتها ثم القضاء عليها بالحقائق.. وتحارب الشائعات بأربعة طرق:

* تدعيم الثقة بالقوات المسلحة برفع مستوى الوعي وأخذ الحذر والحيطة من شائعات العدو.

* اشتراك أكبر عدد من القادة والمقاتلين في حملة التصدي ضد الشائعات وعن طريق وسائل الإعلام لإظهار الهدف والغرض الحقيقي لبث سموم الشائعات المغرضة بين الناس وبالأخص أفراد وضباط القوات العسكرية، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (استعينوا على قضاء حوائجكم بالصبر والكتمان)، وكان صلى الله عليه وسلم من أهم الأساليب التي حصن بها أصحابه من الإشاعات الضارة أسلوب ربط المجتمع الداخلي، وتغيير أسلوب الشائعات لدحضها وقتلها في مهدها قبل أن تؤثر في الناس^(١).

وسائل انتقال الإشاعة في الأزمات والحروب:

ترى الدكتورة (حميدة سميسم) أن وسائل نقل الإشاعة كثيرة ومختلفة ولكنها تخلص إلى أهم ست وسائل وهي:

١. العملاء والجواسيس المرتبطون بعدو خارجي، والهدف تمزيق الجبهة الداخلية.

٢. عناصر الطابور الخامس المتواجدون داخل البلد من عناصر موالية للعدو وبحكم الانتماء الديني، أو الطائفي أو من جالية العدو أم ممن كانوا يملكون جنسيته.

^(١) صحيفة الرياض: ٢٨/ يوليو ٢٠٠٥م، العدد: ١٣٥٤٨، أثر الإشاعة على المجتمع، د. عديم هوصان الحارثي.

٣. المتضررون الذين ضربت مصالحهم المادية، أو أعفوا من مناصب في الدولة بسبب سوء تصرفهم، ووضعهم وعدم قدرتهم على تحمل المسؤولية وقلة إخلاصهم ونزاهتهم.

٤. الصحف والمجلات: وتستخدم وسيلة إعلامية مهمة لانتقال الإشاعة ونشرها وليس غالباً أن تُنشر الإشاعة في صحف العدو؛ لأن تأثيرها سيكون معدوماً ولعدم إمكانية وصولها إلى البلد؛ بل يمكن نشر الإشاعة في الصحف الموالية والصديقة، والإشاعة لا تثبت بصورة مباشرة، بل بشكل غير مباشر وبإخراج صحفي ذكي وغير مفتعل.

٥. الإذاعات السرية والعلنية: وهي من الوسائل الإعلامية المهمة والخطرة التي تستعمل بفعالية في نشر الإشاعات وبأوقات بث مناسبة، وبأسلوب إذاعي خاص، وقد استخدمت الإذاعات العلنية التي تعلن عن هويتها بشكل واضح، والإذاعات السرية التي لا تبرز هويتها أو الإذاعات الكاذبة التي تدعي أنها تثبت من داخل بلد العدو وتمثل إحدى فصائل المعارضة السياسية لإحباط معنويات الأفراد وزعزعة ثقتهم ببلدهم وبأنفسهم، لقد استعملت الإذاعات بشكل واسع إبان الحرب العالمية الثانية من طرف الحلفاء ودول المحور، على حد سواء، وكانت هناك حرب حقيقية للإذاعات آنذاك، نشرت خلالها عشرات الإشاعات التي أدت دوراً كبيراً في تقرير نتائج المعارك، وفي التأثير على الرأي العام.

٦. السينما والتلفاز: يقتصر استعمال السينما لأغراض الدعاية والإشاعة معاً من خلال قصة الفيلم والمنطقات التي يزرعها في الدول المحايدة والصديقة إلى بلد العدو، ومن خلال تهيئة هذه الأفلام على أشربة

الفيديو وتوزيعها ونشرها بكميات كبيرة في بلد العدو، ويسهم التلفاز بدور مهم في هذا^(١).

الصورة التلفزيونية:

منذ بدء البث التلفزيوني في العقد الثالث من القرن المنصرم، بات بإمكان المتلقي أن يتلقى عشرات الصور المتحركة، وقد تطور البث التلفزيوني تطوراً كبيراً، فقد انتقل من مرحلة البث بالأبيض والأسود إلى الملون ومن ثم ظهر البث الفضائي التماثلي وبعد ذلك البث الرقمي، وقد لعبت التغطية المباشرة للأحداث دوراً مهماً في جعل المتلقي شاهد عيان، فقد تمكن المشاهد الأمريكي على - سبيل المثال - من مشاهدة اغتيال الرئيس الأمريكي (جون كيندي) وكذلك مراسيم الجنازة، كذلك لعبت الصور القادمة من فيتنام ومناظر الضحايا المدنيين في تغيير الرأي العام الأمريكي تجاه تلك الحرب، وأدت لخروج أمريكا من فيتنام، وعندما شنت أمريكا وحلفاؤها الحرب على العراق عام ١٩٩١م تابع المشاهد حول العالم صور الدمار الذي طال البنية التحتية في بغداد، وصور ضحايا ملجأ العامرية، نقلاً عن شبكة Cnn الأمريكية ومراسلها (بيتر آرنت) في بغداد، كذلك استفزت الصور البشعة لضحايا مجازر الصرب ضد ألبان كوسوفا الشعور الإنساني، وقد تابع العالم الحرب التي شنها الناتو ضد نظام الرئيس اليوغسلافي (سلوبدان ميلوسفيتش) عام ١٩٩٩م، وقد استطاعت قناة الجزيرة أن تغطي تلك الحرب إضافة لتغطيتها عملية (ثعلب الصحراء) عام ١٩٩٨م، وبذلك دخل الإعلام العربي ساحة التغطية التلفزيونية المباشرة، وتبقى صور ارتطام الطائرتين ببرجي التجارة

(١) الحرب النفسية (مرجع سابق) ص ١٠٠ - ١٠٤

بنيويورك سرّاً محيراً، وتغطية الكاميرات للحدث من زوايا مختلفة في الأحداث التي هزت العالم في ١١/ من سبتمبر أيلول ٢٠٠١م، وفي حرب قوات التحالف ضد طالبان والقاعدة كانت الجزيرة القناة الوحيدة التي تغطي الأخبار داخل كابول وتبث صور القتلى والجرحى من كابول عبر مراسلها (تيسير علوني) مما أدى إلى قصف مكتب قناة الجزيرة، وفي الحرب الأخيرة وغزو العراق كانت الأراضي العراقية تعج بالمراسلين ووكالات الأنباء، والصور تتابع لحظة بلحظة، بل لحظة انطلاق القاذفات الاستراتيجية (البي ٥٢)، والصور القادمة من جنوب العراق المحاذية للكويت وهي تصور حالة الاستسلام للجنود الأمريكيين وترحيب سكان مدينة (صفوان العراقي بالاحتلال الأمريكي) وكان مشهد إسقاط التمثال إيذاناً بنهاية النظام العراقي السابق في مشهد ترك أكثر من علامة استفهام، وفي هذا المجال يتحدث مدير الإعلام العراقي السابق (عدي الطائي): للتاريخ ولتوضيح الحقائق كما هي وبتجرد شديد، حيث إن الصدقية هي أهم شيء في هذا العالم المليء بالأكاذيب والتضليل والخداع، تعود هذه القصة إلى ما قبل الغزو بأسبوعين أو ربما أكثر بقليل، عندما بدأ صحفيو شبكة الـ CNN الأمريكية بشن حملة تخويف كبيرة في صفوف الصحفيين العرب والأجانب الذين توافدوا إلى العراق لتغطية وقائع الحرب المؤكد شنّها ضده، من أن فندق الرشيد - الذي يقيم فيه هؤلاء - سوف يتعرض إلى مئات الصواريخ الموجهة عند اندلاع الأعمال القتالية، وأن كل شبكات الاتصالات ومنها الساعات اليدوية ستتوقف عن الحركة، وكل المعدات الكهربائية المنزلية ستتوقف عند المباشرة بقصف بغداد، وبالتالي فإن هذه الحرب ستكون مدمرة ولن تستثني أي واحد منهم أو من العراقيين، وقد أجبرت حملة التخويف هذه العديد من وسائل الإعلام على سحب مراسليها من بغداد مثل مراسل NHK اليابانية الذي

غادر في ١٦/ آذار مارس، وتبعه في هذه الخطوة مراسلو قنوات أمريكية مثل: ABC و NBC و CBC أما طاقم الـ CNN وهنا المفارقة فلم يغادر العراق، ولم يتأثر بما روجه من حملات التخويف! إلى أن تم طرده من العراق بعد أيام قلائل من بدء العدوان بأمر من (طارق عزيز) الذي كشف الدور التضليلي والإرباكي الذي يقوم به هذا الطاقم، غير أن ما قصده صحافيو القناة الأميركية من هذا التخويف، ليس دفع المراسلين العرب والأجانب للهرب ومغادرة العراق، بل تحريضهم على وزارة الإعلام العراقية لنقلهم من فندق الرشيد إلى فندق أقل خطورة، وبالتحديد فندق (ميرديان فلسطين) المقابل لساحة الفردوس التي تضم تمثالاً للرئيس العراقي (صدام حسين) ذلك أن إقامة المراسلين المدنيين في فندق الرشيد الواقع قبالة قصر المؤتمرات من وزارتي الخارجية والإعلام وأيضاً للقصر الجمهوري، وهي مؤسسات رسمية لا تحمل أي دلالات رمزية، بعد أن نقلت الوزارة الصحفيين إلى ميرديان فلسطين، وبذلك نجح الأمريكيون في نصب كاميرات التلفزة العربية والعالمية أمام تمثال الرئيس العراقي، بمعنى آخر فقد حضر الأمريكيون المسرح جيداً لإسقاط النظام العراقي، عبر نقلهم المشاهد الفورية واللحظية لإزاحة التمثال وتدميره، ويؤكد الطائي بأن (الذين جروا التمثال بعدما ضربوه وأزاحوه قد تم تدريبهم في إحدى الدول الاشتراكية سابقاً - بلغاريا أو رومانيا - بعد اختيارهم بدقة، أي أطفال ورجال فقط، وهم نفس الأشخاص الذين كانوا يقيمون بحماية (أحمد الجبلي) أثناء مؤتمر الناصرية الذي عُقد بعد الاحتلال، أي أنهم مرتزقة وليسوا بغداديين)^(١).

(١) الأعاصير، من سيحكم العالم في القرن ٢١ أميركا أم مفاعيل المقاومة العراقية؟ مازن شندب، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط/١، ص ٩٨ - ١٠١.

تلعب الصورة التلفزيونية دوراً مهماً في إثارة المشاعر، وكذلك تساهم في تغيير الرأي العام، وتستخدم الصورة عادة في التأثير على الخصم، أو إظهار بشاعة الجرائم المرتكبة إبان الحروب والنزاعات، كذلك يمكن أن تستخدم الصورة في الفبركة الإعلامية وفي هذا المجال يقول جون بودريار: (إنه ليس الواقع المنظور، وليس الواقع الذي تعكسه مرآة، فعدسة التلفزيون ليست نظراً مطلقاً في الكون والحياة والأحداث، ولكن ثمة تعارض - تلاعب - بين النظر والمنظور، أنتم لا تشاهدون التلفزيون، هو الذي يشاهدكم)^(١)، كذلك تصوير الشعب العراقي مجموعة من اللصوص وقطاع الطرق، حيث انتشرت أعمال السرقة والنهب لكل مرتكزات الدولة العراقية، والحديث عن الصورة التلفزيونية وتأثيرها على المتلقي يقودنا للمقارنة بين تأثير الإذاعة الذي كان لها الأثر الكبير على المتلقي وبين الصورة المتلفزة وفي هذا المجال يقول (رودلف أرنهيم) في بحث له عن التلفزيون عام ١٩٣٥م: (إن الاستماع يسهم في نقل الحديث والموسيقى بطريقة ممتازة، وكلاهما من نتائج الروح ولا يهتم كثيراً بالحقائق المادية) ويذهب (مالوني) إلى أن هذه النظرة المنحازة لـ (رودلف أرنهيم) جعلته ينظر إلى التلفزيون على أنه تطور مزعج، وأنه حقيقة سوف يثري التجارب ولكن على حساب الفكر، وهو هنا يسترجع أفكار بعض الفلاسفة من أمثال (جوناثان سويفت) الذين عالجوا الموضوع لا بالكلمات، ولكن بالأشياء المحسوسة ولهذا فهو يرى أن التلفزيون - على أقل تقدير - يعمل على إهمال شأن اللغة فنحن نستطيع أن ننظر إلى الأشياء فحسب^(٢)، وفي هذا الشأن يرى الدكتور عبد العزيز شرف: طبقاً لهذا الاتجاه

(١) صحيفة العرب، ١٩/ يناير ٢٠٠٩م، العدد: ٧٥٢٧ (التلفزيون يشاهدنا)، إبراهيم غريبة

(٢) المدخل إلى وسائل الإعلام: د. عبد العزيز شرف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٤٦٦.

فإن هذه الوسيلة التي دخلت حياتنا الثقافية تصبح ذات خطورة، وأن مجرد ظهور الأشياء لا يعلمنا إلا القليل في مجتمعنا المعاصر، فنحن لا نستطيع إدراك معنى الحروب مثلاً لمجرد رؤية إذاعة المعركة، ولا معنى السياسة بمجرد تصفح وجوه رؤساء الدول أو رؤساء الوزارات أو الدكتاتوريين، وبالتالي فإن (رودلف أرنهيم) لا يتفق مع آراء (مارشال ماكلوهان) كما عبر عنها في كتابه (كيف نفهم وسائل الاتصال) فبينما يذكر (أرنهيم) أن (التجربة الخام) هي أهم سمات التلفزيون، وأن الوسيلة نفسها لا تعدو أن تكون عدسة إضافية للعين، فإن (ماكلوهان) بجملته الشهيرة (الوسيلة هي الرسالة) يكون قد فصل بين المحتوى، وبين دراسة الوسيلة ذاتها، ويكون قد قرر أن الدور الحسي الذي يقدمه التلفزيون هو عمل ملموس أكثر منه مجرد عمل مرئي، وعلى الرغم من أنه يتعذر هنا أن نلخص نظرية (ماكلوهان) وملاحظاته، إلا أنه يمكننا أن نذكر مع (مالوني) بعض الأمور التي تناسب المقام ومنها:

١. إن الصورة في التلفزيون - كما هو معروف - تتكون من مجموعة مرسومة من النقاط الضوئية تظهر على الشاشة بواسطة شعاع الكتروني، وهي لذلك ليست كالصورة (السينمائية) أو كالصورة الفوتوغرافية، وإنما يمكن أن تشبه - طبقاً لتكوينها - بنوع من الحفر ذي اللون النصفى.
٢. الصورة (التلفزيونية) تختلف عن الصورة الفنية في أنها ليست ثابتة، ولكنها تتكون وتتغير بصفة مستمرة، والصورة بهذه الطريقة تصبح مفصلة بقدر تزايد عدد النقاط الراسمة فلو أننا أردنا رسم شكل لزهرة مثلاً باستخدام عشر نقط، فإن الرسم سوف يكون مجرداً، وفي غاية البساطة، وقد لا يدل على شكل الزهرة على الإطلاق، في حين أننا

لو استخدمنا عشرة آلاف نقطة مثلاً، فإننا سنصل إلى شكل يمثل صورة الزهرة نظراً لتفاصيله الكثيرة، ويذكر (ماكلوهان) أن التلفزيون يقدم صورة من هذا النوع العام، وأن التفاصيل قد تختلف على نطاق ضيق.

٣. من أهم ملاحظات (ماكلوهان) - التي تستند إلى هذه النظرية التكنولوجية - ملاحظتان:

أ. إن التلفزيون بالرغم من أنه يبدو كوسيلة مرئية، إلا أنه يزودنا بالقليل من المعلومات المرئية، وأن الصورة التلفزيونية تعد من المرئيات محدودة المعلومات، وأنها لا تعد على أي وجه صورة فوتوغرافية، نظراً لأنها عبارة عن تشكيل متجمع من الأشياء (وسيلة للفهم).

ب. إن الصورة التلفزيونية - حتى إذا حاولنا تحديدها لإظهارها بشكل تفصيلي أكبر - فإنها بصرف النظر عن التغييرات التكنولوجية، لن تصبح كالصورة السينمائية مثلاً أو حتى كصورة مقارنة لها، وهنا يذكرنا (ماكلوهان) بأن الصورة التلفزيونية تعد حالياً بمثابة قطعة من الموزايكو التي تتكون من نقط مضيئة وأخرى معتمة، وأنها لا ترقى إلى مستوى الصورة الفوتوغرافية مهما تكن رداءة هذه الصورة.

كل هذا يؤدي بنا إلى فكرة (ماكلوهان) عن الصورة التلفزيونية كصورة مخطوطة أو رديئة النوع، وأن مظهرها يتسم بالانطباع أكثر مما يتسم بالرؤية الحقيقية، ولإبراز هذه النقطة ناقش المستوى الضئيل للمعلومات والصورة المزاكوية التي يكون لها تأثير سقيم أو عديم القيمة في حين أنه لا بد للمشاهد من أن يرى المعلومات في صورة دقيقة وواضحة، بحيث يصبح

التلفزيون وسيلة فعالة كالورقة المطبوعة التي تحتوي على قدر كبير من المعلومات والأشياء بطريقة سريعة مؤثرة (١).

ويخلص Alin Joannes إلى أن تأثير الصورة التلفزيونية ينحصر في خمسة أنواع من الآثار: فالصورة تتميز بواسطة الأحاسيس التي تخلفها، والمعلومات التي تحملها، والانفعالات التي تثيرها، والرسائل التي توصلها، والبيانات النفسية التي تقوم بتهيئتها (٢).

(١) المدخل إلى وسائل الإعلام، د. عبد العزيز شرف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٤٦٦.

(٢) الصورة التلفزيونية، Alin Joannes، ترجمة محمد اشويكة، مجلة telescope العدد: ٤٥، نوفمبر/ ١٩٩٣.

ملف العدد: دراسات في الإعلام المقاوم للاحتلال في العراق

الإعلام العراقي بعد الاحتلال الأمريكي.. بين جدلية تفضيح الخطاب وردة الفعل الوطنية

د. فاضل البدراني^(١)

المقدمة

لم تعد وسائل قتل البشر وتدميره نفسياً وصحياً حكرًا على تقنيات الأسلحة التي ترصد لها الدول ميزانية ضخمة طبقاً للدور والهدف الذي يخطط له أن تلعبه، فتقنيات الاتصال والإعلام أضحت في الحروب الأخيرة التي خاضتها الولايات المتحدة الأميركية لإخضاع الدول التي تخالف نهجها وسياستها - لهيمنتها ونفوذها - كشفت أن نفقات الإعلام والاتصال في الحروب تعادل نفقات وسائل القتال الميدانية الفعلية مثل الدبابات والطائرات والمدفع وهذا يقودنا إلى باب آخر وهو أن الدول أضحت تعي تأثير وسائل الإعلام والاتصال في كسب الرهان لصالحها في وقت الأزمات والحروب؛ ولأن الإعلام يشكل عصب الحياة في العراق كان تدمير العقل العراقي وتلغيمه وحشوه بقيم ورؤى ومعتقدات تخدم مشروع أمريكا الاستعماري تمّ قبل تدمير البنى التحتية العراقية والتي حشدت لها أمريكا كل تقنيات الأسلحة الحديثة من الآليات والمعدات القتالية من صواريخ ودبابات وطائرات وجنّدت لها مرتزقة وجنوداً دفعت لهم رواتب تقدر بمليارات الدولارات، ثم لجأت

^(١) تدريسي في قسم الإعلام - كلية الآداب، الجامعة الإسلامية - بغداد.

لنهج تكريس سياسة تعميق الفوضى الإعلامية في العراق الذي وجدته المنفذ الفعلي لخلق إعلام طائفي تحريضي يستند على أسس فلسفة المحاصصة المذهبية والعرقية والدينية التي جاء بها المحتل خدمة لمشروعه الاستعماري.

أولاً: المشهد الإعلامي العراقي عقب الاحتلال

١. بداية الفساد والإفساد الإعلامي

إذا كان الفساد حالة شاذة فإن الشيء الخطير في الأمر هو القبول به والتعايش معه ودائماً نجد أن مكامن الفساد والإفساد الغربي توجه نحو الثقافة العربية بهدف إشاعة الفلسفة الذرائعية البراغماتية مقابل الفلسفة العقلانية، والقصد من ذلك محو وجود الجانب المبدئي - القيمي لدى الإنسان - وتجاوز وجود مقياس موضوعي للتمييز بين الخير والشر، وهذا التوجه لا يتحقق ما لم يكن هنالك تفوقاً على الأصعدة الاقتصادية والعسكرية وكذلك الثقافية عند أصحاب مثل هكذا توجهات لفرض وتبرير الغزو الثقافي ومحاولة إلغاء الآخر وتهميشه وفي المحصلة النهائية توجه تهمة للعقل العربي بالعجز في مواكبة التطور والتحديث وكذلك في عجز المثقف العربي أيضاً عن الانفتاح والتواصل مع الآخرين^(١)، بهذا الإيجاز بدأت الحملة الفكرية الغربية ولا سيما الأمريكية منها على وجه التحديد في استعمار العراق باعتباره قمة الهرم الأهم في المنطقة ومن ثم النزول نحو المهم في بقية بلاد العرب ومن جاورها من الدول الأخرى، لقد استندت حملة بوش العسكرية على التمهيد المعلوماتي

(١) د. صباح ياسين: الإعلام النسق القيمي وهيمنة القوة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١ (بيروت، ٢٠٠٦م) ص: ٥٨.

فيما يتعلق بإحلال الموديل الأمريكي الجديد المسوغ لمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الرأي وهي أهداف إعلامية مزعومة بالدرجة الأولى، وفي استخدام مفهوم الحرب النفسية ضد المواطن للتأثير عليه ومحاولة إماتة جذوة المواجهة والصمود عنده بالدرجة الثانية وفي محاولة إسباغ صفات سلبية للطرف المستهدف والتركيز على اعتبارها واقعاً حقيقياً بالدرجة الثالثة، ويأتي هذا التوجه مجسداً لفكرة كوبلز وزير دعاية هتلر عندما قال: (أكذب وأكذب حتى يصدقني الناس)، ومثل هذا النهج طبعاً احتاج إلى أموال طائلة لشراء عقول الضعفاء من أتباع ما أطلق عليها بالمعارضة العراقية خارج العراق وتسخيرها لصالح مشروعاتها وتسخير كافة إمكانيات التكنولوجيا الإعلامية والعسكرية لفرض سياسة الأمر الواقع، هذه السياسة تواصلت ضد العراق من بداية فرض الحصار الاقتصادي في السادس من آب عام ١٩٩٠م وحتى بدأ العدوان في التاسع عشر من آذار عام ٢٠٠٣م، عندئذ مع ما أرادت من تطبيق نظرية التعايش مع الفساد ولو بالقوة لكنها لم تنجح وخسرت كل شيء من سمعتها؛ لأن جميع الأغذية التي كانت تستتر خلفها انكشفت عندما حلت بالمنطقة باحتلالها للعراق.

احتل العراق في التاسع من نيسان ٢٠٠٣م وكان للولايات المتحدة أن تتصرف ومن أولى أهدافها التركيز على الجوانب الثقافية والفكرية وأخذت تتبنى سياسة دعم مشاريع الصحافة والإعلام عن طريق تقديم المنح المالية للجهات والأشخاص الذين دعموا حملتها ضد العراق، وأول من تلقى الدعم الأشخاص الذين كانوا في صف المعارضة بخارج العراق، ومن دواعي السخرية أن نسبة كبيرة منهم لم تكن لهم علاقة لا من قريب ولا من بعيد بالصحافة فأصبحوا رؤساء مجالس إدارات أو رؤساء تحرير لقنوات فضائية أو صحفاً أو وكالات أنباء أو مواقع إخبارية في حين تراجعت أسماء إعلامية

لامعة في ساحة الثقافة والإعلام ومعروفة على الصعيد الدولي إلى مستويات متدنية إن لم تكن عملت تحت رحمة هذه الوجوه الجديدة واعتبر هذا اختلالاً في مهنة الصحافة حتى أن اتحاد الصحفيين العرب سحب اعترافه بنقابة الصحفيين العراقيين لفترة من الزمن إلى أن كشفت له الأمور ومن ثم أعاد الوجوه الإعلامية السابقة لممارسة عملها النقابي لكن هذا لا يغير من حالة المراقبة وصياغة القرارات وإدخال فقرات خطيرة في دستور العراق من شأنها أن تجعل الإعلام العراقي مواكباً للحملة الأميركية ومعارضاً للتوجهات الوطنية العراقية، وحتى لو تمكن الأمريكيان من النجاح في جوانب من محاولاتهم فإن عقبات كبيرة اعترضتهم ومن يسير بركبهم من السياسيين ممن تلقوا دعمهم لإنشاء صحف وإذاعات وفضائيات.

أ. الإعلام المستحدث ولغة الخطاب

لا شك أن الإعلام مهنة تكاد تكون أكثر من باقي المهن الأخرى في التأثير بنفسية الآخرين لكونها تتعامل مع حركة الإنسان وتفاعلاته وتمنحه في لحظة ما الشهرة التي تعد رغبة الغالبية من الناس، من هنا فإن براعة الأميركيان بهذا الجانب قديمة في دراسة النفسية الإنسانية وتحليل مكنوناتها فلجأوا إلى دعم حركة الإعلام قبل وعقب الاحتلال ولكنها مشروطة بدعم حملتهم العسكرية.

وانطلاقاً من هذه المسألة هب الجميع للانخراط في ميدان الإعلام وصدرت في الشهور الستة الأولى للاحتلال عام ٢٠٠٣م بحدود (٢٠٠) صحيفة وحوالي (٧٠) محطة فضائية وإذاعية ومواقع إخبارية بعضها مسجل لدى نقابة الصحفيين العراقيين وبعضها الآخر غير مرخص قانوناً مستفيدة من الفوضى التي دبت إلى ساحة العراق عامة وتحديداً الإعلامية منها، ومن الملاحظ على الإذاعات أنها استخدمت نظام الـ (أف أم) وهو الأسهل

والأرخص من ناحية الإرسال والبت، وبخصوص الصحف تحظى صحيفة الصباح الناطقة باسم الحكومة العراقية والمقربة من الاحتلال بدعم مالي كبير وتتجاوز (٣٠) صفحة وتوزع حوالي (٢٠ ألف) نسخة باليوم لكنها تطبع حوالي (٢٥ ألف) نسخة باليوم وتسير على نهج فضائية العراقية وتمثلان وجهان لعملة واحدة لكنهما أقل قرباً من القارئ والمشاهد العراقي لاعتماد الخط الحكومي الرسمي القريب من لغة الاحتلال الأمريكي والمبشر بعراق ديمقراطي جديد كما يحلو للبعض أن يعممه، واعتبر ذلك خطاباً إعلامياً يجسد قناعات الاحتلال والحكومات التي يدعمها، وتعرضان للمقاومة العراقية بالنقد وتسبغان عليها صفة الإرهاب وتسميان بفصاحة لسان واضحة الوجود العسكري الأمريكي وغيره على أرض العراق بالقوات متعددة الجنسيات أو الصديقة وليس جيش احتلال طالما هو مكلف بمهمة (تحرير شعب العراق) من حكومة سابقة، وفي واقع الأمر أن هذه الوسائل الإعلامية المكتوبة منها أو المرئية والمسموعة تمثل خطاب الأحزاب السياسية والتيارات المعارضة للنظام السياسي قبل الاحتلال، إذ واكبت مشروع الاحتلال منذ بدايته وأصبحت جزءاً منه ولعل البعض من المراقبين والمختصين في الإعلام الدولي انتقدوا ذلك الالتزام ووصفوا تلك الوسائل بالأدوات الناطقة بلسان الاحتلال فلم يشهد لها أي تغيير بخطابها لفترة ما قبل الاحتلال عندما كانت في صفوف المعارضة.

ب. حل وزارة الإعلام وتنمية الفوضى

إن المؤشر الملموس لدى المتتبع لحركة الإعلام العراقي في حقبة الاحتلال توصل لقناعة تامة أن الصحف والقنوات والإذاعات وجميع المطبوعات الحزبية والمرتبطة بالأحزاب التي جاءت من الخارج تحديداً تحاول كسب ودّ الاحتلال لأهداف تتعلق بامتيازات لصالح الحزب صاحب

الامتياز أو لديمومة مشروع التمويل للصحيفة أو القناة الفضائية الذي يجري عادة إما بنشر الإعلانات ذات الكلفة المالية العالية أو باستلام شيكات مالية مجيرة باسم المؤسسة الإعلامية وغيره بينما يتوزع هذا الرقم (٢٠٠) مئتا وسيلة إعلامية في غالبيته على عدد الأحزاب السياسية الموجودة بالساحة، فكل حزب أو حركة أو تيار أو تجمع سياسي صحيفة على أقل تقدير وكذلك فإن البعض من هذه الجهات السياسية تمتلك قنوات فضائية ومحطات فضائية وفي هذا السياق تتجسد المقولة (أعطني صحيفة أعطيك حزباً)، وكان من أولى خطوات الحاكم المدني الأمريكي المفوض بالصلاحيات التامة بول بريمر حل وزارة الإعلام في ٢٣/٤/٢٠٠٤م مما أفرز عدداً من الظواهر تجسدت بشكل أو بآخر في حالة الفوضى والانفلات الإعلامي الذي أصبح هو القاعدة وما غيره فهو استثناء، وفي كل دول العالم هناك قانون الإعلام يتضمن التنظيم القانوني الخاص فضلاً عن اللوائح التي تتعلق بوضع المهنيين وكيفية ممارستهم لنشاطاتهم من خلال المنظمات والاتحادات والجمعيات الخاصة بالعاملين في المؤسسات الإعلامية وأصحاب تلك المؤسسات وكان العراق يخضع لها لكنه مع حل وزارة الإعلام اختفت تلك الأنظمة القانونية واستشرت الفوضى الإعلامية في الساحة العراقية التي أصبحت إلى حد ما شبيهة بالفوضى الأمنية والسياسية وإن كانت في حقيقة الأمر انعكاساً سلبياً لها، وعلى المستوى المهني فإن الجسد الصحفي العراقي لا يملك جهازاً تمثيلاً موحداً للصحفيين العراقيين حيث دب الانشقاق في صفوف أهل المهنة إلى عدة تكتلات وتجمعات.

٢. قرارات جديدة لتغيير هيكلية الإعلام العراقي

لا شك أن تنظيم عمل وسائل الإعلام والاتصال في أطرها القانونية وبما يتيح لها حرية التعبير تعد من أبرز السمات اللازمة لتحديد هوية ومنهج أي نظام سياسي دولي ديمقراطي، سيما إذا كان المسعى الحقيقي لبناء مجتمع مدني متحضر مواكباً لحركة النظام السياسي وأهدافه وتطلعاته وذلك من خلال توفير فضاء إعلامي واتصالي حرّ ومستقل وفعال يمتلك جميع أدوات التقدم اللازمة وفق ثنائية الإعلام والديمقراطية، لكن ليس من المنطق أن تؤمن المجتمعات المستقلة بلادها التي تصل إلى القرن تقريباً بدعوى مصاحبة النهوض بالواقع الإعلامي والفكري بالاحتلال العسكري الأجنبي، ومن هنا يطرح التساؤل الوارد ألم يأت غزو العراق واستهداف مؤسساته بالتدمير مسوغاً حقيقياً لتكريس الاحتلال بحجة القضاء على الدكتاتورية ومن ثم منح الشعب العراقي هامش الحرية المفقود في الصحافة وحرية الرأي والعيش في كنف فضاء الديمقراطية الذي تتكفل الولايات المتحدة بمنحه للعراقيين^(١).

إن أهم مظاهر أي توجه لتنظيم قطاعي الاتصال والإعلام يتطلب توفير المناخ الفكري والثقافي والسياسي الملائم عبر دعم وتشجيع سياسة اتصالية تأخذ بعين الاعتبار طبيعة المجتمع، خصوصيات النظام السياسي وأخلاقيات المهنة، فأداء الإعلام في أية دولة يتحدد بمستوى التقاء مجموعة من العوامل والضوابط والأهداف المترابطة من الأرضية الفكرية والسياسية إلى الإطار التنظيمي والتشريعي الذي فيه يترعرع ويؤدي الإعلام رسالته المنشودة، ومن هنا يمكن اعتبار كلاً من الديباجة والقسم الأول من القانون

(١) د. إبراهيم الداوق: قانون الإعلام نظرة جديدة في الدراسات الإعلامية الحديثة، مجلة التوثيق الإعلامي، المجلد الأول، العدد الرابع السنة الأولى ١٩٨٢م بغداد، ص: ٣٣، مجلة البيان: المنتدى الإسلامي الرياض، التضييل الإعلامي وانتخابات الرئاسة الأمريكية، العدد ٢٠٥، أكتوبر/ نوفمبر ٢٠٠٤م، ص: ٩١.

التأسيسي لهيئة الإعلام العراقي للاتصالات والإعلام جواباً يفسر سبب إنشائها بهذا الوقت.

إن جملة من العوامل التي يبتغي من ورائها الاحتلال والحكومة العراقية تحقيق المكاسب التي تظهر ديمقراطية الوضع الراهن ولكن السؤال يتكرر هل إصدار القوانين المتعلقة بتنظيم الإعلام ووسائل الاتصال يكفي للحكم بنجاح التجربة الشمولية من عدمها، صحيح أن الإعلام يمثل جانباً مهماً من حياة المجتمع ولكنه يبقى تابعاً لخطوات النظام السياسي وتطبيقاته العملية على الصعد الاقتصادية والإعلامية والاجتماعية والسياسية.

لقد عمدت الولايات المتحدة بإلغاء معالم الإعلام العراقي السابق عندما أصدر الحاكم المدني بول بريمر قراره برقم ٦ في بداية شهر يونيو عام ٢٠٠٣م القاضي بتأسيس شبكة الإعلام العراقي كهيئة وقتية انتقالية بدلاً عن وزارة الإعلام المنحلة* وبنفس الوقت تقريباً عقد مؤتمر فيينا الخاص بمستقبل الإعلام العراقي والذي توصل إلى صياغة لائحة لتنظيم الإعلام العراقي ومنه انبثقت فكرة الهيكلية الجديدة للإعلام من خلال صياغة مشروعي القانونين رقم ٦٥ و ٦٦ الصادرين في شهر مارس ٢٠٠٤م لتوفير الأرضية القانونية المناسبة لتنظيم الإعلام العراقي^(١) وجاء في ديباجة القانون رقم ٦٥ الخاص بتأسيس الهيئة العراقية للاتصالات والإعلام أنه يمثل:

أولاً: تحقيق التنمية الديمقراطية الحديثة عبر توفير المناخ الإعلامي الحرّ بين مكونات الشعب العراقي، والعمل على إنجاح تجربة الانتخابات التي

* تم إلغاء وزارتي الإعلام العراقية والأوقاف واستحداث وزارة لحقوق الإنسان في التشكيلة الوزارية التي

أعلنت في الأول من سبتمبر ٢٠٠٣م.

(١) د. عبد الحسين شعبان: صحافة عراق ما بعد الاحتلال.

تشهد جدلاً ومراهنات سياسية بين أن تتجح أو تفشل وبالتالي فإن الإعلام سيلعب دوراً هاماً في إنجاز المهمة المطلوبة منه.

ثانياً: أهمية الإعلام ووسائل الاتصال في حماية السلامة العامة ومصلحة المستهلك وهذا بدوره سيشكل دعامة أساسية لحماية الحريات العامة.

ثالثاً: الحفاظ على المبادئ العامة المتعلقة بحرية التعبير والصحافة كما جرى التأكيد عليها في الميثاق الدولي لحقوق المدنية والسياسية والوثائق الأخرى.

إن من أهم دوافع تأسيس الهيئة هو إيجاد سلطة تشريعية تستطيع سنّ النظم التي تشجع على تأمين التقنيات والخدمات الحديثة للمستهلك، وهي حاجة ضرورية للحصول على بنية تحتية حديثة للاتصالات ذلك أنه من الأهداف الرئيسة لنظام الاتصالات الوطني هو إتاحة الخدمات لجميع المواطنين وبأسعار مقبولة، وقد جاء إنشاء الهيئة أيضاً كضرورة ملحة لتوسيع وإيجاد كفاءات مهنية في صنع الأخبار والإعلام وذلك من أجل تأمين حوار عام في العراق، وفيما يتعلق بالقسم الأول من القرار ٦٥ ضمن أهداف الهيئة الوطنية للاتصالات والإعلام وردّ سعي الهيئة لتشجيع التعددية والتنافس بين موفري خدمات الاتصال والإعلام في العراق وهو ما سيساعد على تأسيس مجتمع مطلع ومتنوع الثقافات مستفيداً من تنوع الأسعار والفائدة^(١).

٣. انعكاسات الوضع الجديد على حياة الصحفيين وأداء المهنة

أ. الحقوق والمخاطر

من الواضح أن حرية الصحافة وحرية التعبير هما حقان معترف بهما في جميع اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية وفي مجمل القوانين

^(١) راجع لائحة مبادئ الوكالة الوطنية العراقية للاتصالات والإعلام، موقع الوكالة الإلكتروني.

والمواثيق الدولية ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٤٨م والذي نصت المادة (١٩) منه على -حق كل شخص في حرية الرأي والتعبير- على أن يشمل ذلك حرية اعتناق الآراء واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة إعلامية كانت دون تدخل أو تقييد من أية جهة مهما تكن سلطتها بالحدود الجغرافية.

لقد تأكد لدى منظمات ونقابات واتحادات صحافية وإنسانية دولية عن وجود تجاوزات ضد حقوق الصحفيين على أيدي قوات الاحتلال الأمريكية والعراقية على حد سواء؛ إذ نفذت إجراءات تعسفية وصلت إلى حد التصفية الجسدية أو الاعتقال لمئات الصحفيين والإعلاميين لمجرد انتقاداتهم في المقالات الصحفية أو عبر الفضائيات والإذاعات لموضوعات تخص حياة المجتمع في حين أن حقوق الإنسان عالمية غير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة ويجب أن توضع في الاعتبار الخاصيات الوطنية والإقليمية والخلفيات التاريخية والأسرية في التعامل في مجال حقوق الإنسان^(١)، ولتسليط الضوء على مجريات الأحداث تلك فإن زيادة التنافس السياسي وانتشار فرق الموت التابعة لبعض الأحزاب والتيارات السياسية فضلاً عن توغل جهات استخباراتية إقليمية بالعراق مستغلة الفوضى العارمة التي جلبها الاحتلال منذ العام ٢٠٠٣م مع وجود جيش من الأجهزة الاستخباراتية الأمريكية جعل الصحفيين هدفاً لعلميات القتل والاختطاف، ويقول بيان لنقابة الصحفيين العراقيين بيوم تكريم شهداء الصحافة العراقية إن أي صحفي يهاجم في مقالة صحافية أو في لقاء بفضائية جهة سياسية بالعراق فإنه يكون عرضة للقتل والتصفية، كما إن الاحتلال الأمريكي يقف وراء نسبة كبيرة من هذه

(١) الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، في ٢٩/٥/٢٠٠٧م.

الأفعال الخطيرة على حياة الصحفيين^(١)، واللافت للنظر أنه إذا ما ظهر صحفي يهاجم الاحتلال أو الحكومة أو حزباً ما بنقد لاذع في صحيفة أو فضائية فسرعان ما نسمع نبأ اغتياله أو اختطافه ومن ثم العثور بعد أيام على جثته في دائرة الطب العدلي بوزارة الصحة العراقية، وعليه فإن غالبية الصحفيين من هذا الصنف الوطني نزحوا من العراق إلى دول مجاورة بعد ما تعرضوا لتهديدات عدة بينما لا يزال يرزح في المعتقلات الأمريكية والعراقية حالياً عشرات الصحفيين ولمدد طويلة، وفي آخر إحصائية لمرصد الحريات الصحفية بالعراق*، فإن نحو (٣٠٠) صحفياً قتلوا بالعراق واعتقل أكثر من (٤٥) آخرين بينما لا يزال آخرون في عداد المجهولين منذ بداية الاحتلال، رئيس مرصد الحريات الصحفية زياد العجيلي يقول: إن نحو أكثر من (١٠٠) صحفي قتلوا على أيدي مسلحين مجهولين أو ميليشيات و(٢١) صحفياً لقوا حتفهم أثناء تواجدهم في أماكن حدثت فيها انفجارات نفذها مجهولون و (١٧) صحفياً قتلوا بنيران القوات الأمريكية وعدداً آخر قتل بنيران القوات العراقية، أما المختطفين منهم فكانوا (٤٥) صحفياً حتى شهر حزيران من العام ٢٠٠٦م تقلص العدد إلى (٩) صحفيين حتى الآن بعضهم لم توجه له تهمة واضحة ولم يعرف سبب اعتقالهم، وأشار مرصد الدفاع عن الحريات الصحفية إلى أنه عثر على (٦) صحفيين مقتولين وعلى أجسادهم آثار تعذيب قبل الإعدام كانوا ضمن قائمة المعتقلين وقد أضيف الرقم إلى قائمة القتلى، وهذا يعني أن

(١) د. صباح ياسين: الإعلام النسق القيمي وهيمنة القوة، مصدر سابق، ص: ٩٣.

* مرصد الدفاع عن الحريات الصحفية بالعراق: تقرير صدر عنه في شهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٧م، وهو منظمة صحافية مؤلفة من عدد من الصحفيين المتطوعين بالدفاع عن حريات الصحفيين وحقوقهم، أنشئ عقب الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣م، فاضل البدراني: تقرير عن حال الصحفيين بالعراق نشر بجريدة السفير اللبنانية، العدد الصادر في العاشر من نيسان/ أبريل ٢٠٠٧م.

الصحفي العراقي مستهدف من كل الأطراف المتنازعة دون استثناء، وأن مهنة الصحافة باتت موضوع انتهاك يومي، دون أدنى اعتبار للدور المهني والإنساني الذي تقدمه، وأن (سلطتها الرابعة) التي مارسها في خضم الأحداث على مدار السنوات الماضية من عمر الاحتلال الأمريكي تواجه الآن انتقاماً ممن يضيّقون ذرعاً بحق الإنسان - داخل العراق وخارجه - في معرفة الحقيقة، وممن يخرقون المواثيق والأعراف والمحرمات إذا وجدوا أن هذا الخرق قد يخدم مصالحهم.

ب. دور المنظمات حيال المحنة وضحاياها

لا شك أن أي محفل سواء أكان تربوياً أم اقتصادياً أم ثقافياً.. إلخ، فإن مرصد الحريات ونقابة الصحفيين وجهات قانونية أخرى متعاطفة مع محنة الصحفيين حملت القوات المشتركة الأمريكية والعراقية مسؤولية حماية حياة الصحفيين، وفي بيان للمرصد في بداية العام ٢٠٠٧م قال يجب أن تتحمل مسؤولية هذا الاستهداف غير المسبوق للعاملين في حقول الصحافة والإعلام القوات الأمريكية التي قتلت (١٧) صحفياً، والقوات العراقية التي قتلت عدداً ليس بالقليل منهم، إذ من غير المعقول أن تتنصل القوات العراقية عن فداحة هذه المسؤولية، وتقوم بتسجيل بقية الجرائم التي ارتكبت ضد مسلحين مجهولين لا يمكن الوصول إليهم أو التعرف عليهم، فضلاً عن أن أولئك المسلحين ما كانوا ليرتكبوا جرائمهم المدرجة في هذه الإحصائية لو لم تهيأ الأجواء والمناخات السياسية والأمنية التي سمحت لهم بقتل أعداد كبيرة، عدا من قامت القوات الأمريكية والعراقية بقتلهم، ولعل من التساؤل ما يلفت الانتباه في هذه الإحصائية أنها تثبت دون أي لبس بأن دماء الصحفيين العراقيين توزعت بين جهات أمريكية وعراقية عسكرية وجهات مسلحة مجهولة عدة، واعتبر العراق الساحة الأخطر لعمل الصحفيين بالعالم

فظهرهم اختفى بالشارع تماماً خشية استهدافهم بينما شعب مثل العراق يعاني
 ويلات احتلال وتناحر سياسي ولد عنفاً غير مسبوق يحتاج لأن تتوفر
 للصحافة الأرضية والمناخ المناسب لأن يواكب تلك المعانات ويعبر عنها في
 قصص إخبارية تتناولها وسائل الإعلام في كل مكان، صحيح أن القصة
 الإخبارية العراقية تنصدر جميع شاشات وصفحات الصحف والفضائيات
 ومواقع الإنترنت لكن ما ينقل منها يومياً لا يساوي سوى قطرة في بحر
 وعليه ينبغي أن تمنح الصحافة فرصة التركيز على المشهد العراقي الدامي^(١).
 إن عام ٢٠٠٧م يعد من أخطر سنوات الاحتلال خطورة على حياة
 الصحفيين وبحكم المعاشية لواقع المهنة فإن الصحفي أصبح يتعذر عليه أن
 يتجول في السوق أو في مكان عام لأنه مستهدف بشكل مباشر ضريبة المهنة،
 وتتساءل منظمة مراسلون بلا حدود في موضوع حمل عنوان المذبحة
 العراقية/حرب العراق/ من هي الجهة المسؤولة عن جرائم قتل الصحفيين
 الذين اغتيلوا لمجرد أنهم مارسوا مهنة الصحافة، لكنها تجيب بذات التقرير
 السنوي لها بأن جيش الاحتلال الأمريكي هو من يتحمل المسؤولية، وتورد
 المنظمة التي تتخذ من باريس مقراً لها قائمة تحمل (٢٣٢) صحفياً وإعلامياً
 وقد صنف هذا العدد إلى (١٨١) صحافياً و ٥١ إعلامياً من مصورين
 ومترجمين وموظفي خدمات إعلامية مع الصحف والشبكات والتقنوات
 الإخبارية فضلاً عن اثنين من الصحفيين الأجانب فقدوا بالعراق دون أية
 معلومات عنهم، وهو ما يتطابق مع الحصيلة التي توردتها نقابة الصحفيين

(١) مرصد الحريات الصحفية: المصدر السابق، منظمة مراسلون بلا حدود والشبكة الدولية لتبادل المعلومات
 وحرية التعبير، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧م.

العراقيين^(١)، وفي الذكرى الرابعة لغزو العراق، تقول الشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير إن العراق يعد أكثر مناطق العالم خطراً على حياة الصحفيين مستشهدة بأقوال لجنة حماية الصحفيين ومراسلون بلا حدود والمعهد الدولي لسلامة الإعلاميين التي تكشف عن أن حالات الاستهداف تكون ناجمة عن عمد وغالبها يقع أثناء التغطية الإعلامية في موقع الحدث أو أثناء التوجه له، وقد أخذت أعداد القتلى من الصحفيين وغيرهم من العاملين بالإعلام تتزايد تدريجياً منذ ٢٠٠٣م، وتضاعفت بصورة كبيرة خلال العام الماضي ٢٠٠٦م وأغلب الضحايا في عام ٢٠٠٣م من الأجانب، لكن مع تحول الصراع تدريجياً إلى حرب أهلية بدأ عدد القتلى من العراقيين يتزايد، وقد مثلوا حتى الآن أكثر من ٨٠% من الإعلاميين القتلى بالعراق وحوالي ثلث المختطفين، وحسب تقرير للجنة حماية الصحفيين فالاعتقالات تعد أهم أسباب وفاة الصحفيين بالعراق؛ إذ حصدت ثلثي الضحايا، كما تعرض عشرات من الصحفيين العراقيين للاعتقال من قبل جيش الاحتلال الأمريكي، وقتل على الأقل (١٤) منهم في حوادث صنف كـ "تبادل لإطلاق النار"، وجاءت العاصمة بغداد من أكثر المناطق خطراً على الصحافة، وقد تكبدت شبكة الإعلام العراقي الحكومية أغلب الخسائر، إذ قتل (٢٣) من صحفييها وأفراد الأطقم المساعدة بها ويرى صحفيون أن سبب ذلك يعود لكونهم يعملون مع مؤسسة إعلامية تعتبر لسان حال الحكومة التي يدعمها الاحتلال في حين أن الصحفيين أناس يصنفون على أنهم فقراء في العراق الذي مزقه

(١) هذه الإحصائية التي تنتهي عند اسم الزميل الشهيد نزار الراضي.

الغزو والاحتلال الأمريكي وبذلك يجدون أنفسهم مضطرون للعمل بمثل هكذا مؤسسات إعلامية ليس بقصد سياسي وإنما بقصد مهني ليس إلا^(١).

ثانياً: الإعلام ما بين قرار بريمر واستغلال الحكومة

لم يتوقف الجدل منذ بداية الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق على حرية الإعلام وظل كثيرون يخلطون بين مفاهيم متضاربة لحقيقة معنى الحرية الإعلامية، والبعض يرى بأن إعلاماً تموله الدولة يعني بالضرورة أن يكون ناطقاً باسم الحكومة كي لا نكون بوقاً لها، وهذا الرأي يتبناه المقربون أو المواليون للحكومات المتعاقبة على حكم العراق ما بعد ٢٠٠٣م لكن المنطق القانوني يخالف تماماً هذه الأطروحات النفعية الحكومية، وهكذا تبقى شبكة الإعلام العراقية المرئية والمسموعة والمقروءة التي تمولها الدولة من دون قانون حتى الآن، كما هو الحال بالنسبة إلى قانون ينظم حرية الصحافة ويحمي حقوق الصحفيين، ومجلس النواب الحالي فشل بإقرار أي من مشاريع القوانين المتعلقة بالإعلام، خصوصاً أن ولايته قد انتهت بعد منتصف آذار ٢٠١٠م ليبقى الجدل قائماً والاحتكار الرسمي للمؤسسات الإعلامية على حاله.

إن هذا الموضوع يحتل أهمية مضافة في وقت ناقش مجلس النواب مشروع قانون مثير للجدل قدمه مجلس الرئاسة باسم قانون السلوك الانتخابي يعكس بين أمور أخرى خوفاً من تسخير شبكة الإعلام للدعاية الانتخابية.

(١) مرصد الحريات الصحفية: المصدر السابق، منظمة مراسلون بلا حدود والشبكة الدولية لتبادل المعلومات وحرية التعبير، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧م.

وتنص فقرة في مشروع القانون على منع شبكة الإعلام العراقي المرئية والمكتوبة ووسائل الدولة من الترويج لأي مسؤول مرشح والمقصود بالموضوع هنا رئيس الوزراء، على إثر دعوة صريحة له في كانون الثاني ٢٠١٠م للإعلام الرسمي بأن يكون مدافعاً عن دور الحكومة بالاتجاه الذي يريده على حد التفسير وشكلت ردود فعل لدى الأوساط الرسمية الأخرى والشعبية وتخوف من تسخير مؤسسات شبكة الإعلام لمصلحته في الدعاية الانتخابية التي يخوضها بكتلة (دولة القانون) الأمر الذي دفع مستشار رئيس الوزراء (علي الموسوي) أن يوضح بأن الدعوة هي مجرد رؤية أو لا تعني بالضرورة العمل على تنفيذها في الوقت الحالي وأخذ يدافع عن الخطأ الذي ارتكبه رئيس الحكومة عندما قال إن المالكي لاحظ أن الحكومة لا تملك فضائية أو صحيفة أو إذاعة إلا بقدر ما يتفضل به مسؤولي هذه الوسائل وهذه مشكلة صنعها الحاكم المدني السابق للعراق بول بريمر ويجب التخلص منها بإعادة الإعلام الرسمي ليتحمل مسؤوليته إلى جانب الإعلام الحرّ المستقل على حد تعبيره، وي طرح وجهة نظره بأن يكون إعلام للحكومة والدولة وإلى جانبه إعلام حرّ ومستقل حيث يقوم إعلام الحكومة بتغطية النشاطات الرسمية فيما تكون مهمة الإعلام المستقل مراقبة السلطات وأداء عملها، وهذا الموضوع يحتاج إلى تشريع جديد يتيح إنشاء إعلام حكومي متماسك.

١. قرار بريمر رقم (٦٦)

وفي ظل هذا الجدل تُشكل شبكة الإعلام العراقي إنموذجاً لدور الاحتلال بفرض الإملاءات في الجوانب الإعلامية دون تغيير فهي من الناحية القانونية قائمة على أساس القرار ٦٦ الخاص بتأسيس الهيئة العراقية لخدمات البث والإرسال الذي أصدره الحاكم المدني الأميركي للعراق بول بريمر وما زال

نافذاً حتى يقرر مجلس النواب إلغاؤه أو قبوله أو تعديله أو إصدار قانوناً بديلاً عنه، لكنها صورياً أصبحت منذ ما يسمى بانتقال السيادة للعراق في حزيران ٢٠٠٤م بمثابة الناطق باسم الحكومة ضاربة عرض الحائط جوهر القرار ٦٦ الذي يصفه المواطن العراقي بالملغوم بينما يقول المدافعون عنه بأنه يمكن المواطن الحصول على المعلومات في مقابل المال العام المستخدم لتمويل الشبكة وفي الحالتين فإن الخرق القانوني ضد العراقيين حاصل.

٢. خلفية لفهم المشكلة

حل وزارة الإعلام كان من بين القرارات التي أصدرها بريمر خلال حكمه الذي استمر سنة واحدة وللتوضيح - فإن قراراته وعددها ١٠٠ قرار كان لها حكم القانون وتبقى نافذة حتى يقرر مجلس النواب عكس ذلك -، المجلس صادق على عدد من قرارات بريمر وحولها إلى قوانين فيما ألغى غيرها وما زال بعضها نافذاً منها القرار ٦٦ مثلاً، لكن الحكومات المتعاقبة بعد بريمر كلها تجاهلت هذا (القرار/القانون) وأعطت لنفسها الحق في جعل الشبكة خصوصاً قناة (العراقية) جهازاً دعائياً تابعاً لها وعيّنت من تشاء لإدارتها متجاهلة تماماً الإجراءات والضوابط الخاصة بالتعيينات كما حددها قانونها، والقرار ٦٦ صاغه بدرجة رئيسية فريق من خبراء بريطانيين في الإعلام تعاقدت معهم وزارة الخارجية البريطانية لهذا الغرض، وهذا يعطي الدليل على نوعية التفخيخ أو التلغيم الأميركي - البريطاني للجسم الإعلامي العراقي وخطابه في مرحلة بداية غزو واحتلال العراق أعقبه عمليات عسكرية مريبة في التاريخ، ويقال بأن الفريق اتخذ هيئة البث البريطانية المعروفة بـ (بي بي سي) إنموذجاً لشبكة الإعلام العراقية لجهة المفهوم والهدف أو لجهة التمويل فكما الحال بالنسبة للهيئة البريطانية نص القرار ٦٦

على أن يتم تمويل الشبكة العراقية من المال العام من دون إعطاء الحق للحكومة التدخل في استقلاليتها، لكن ما يحدث هو أن الحكومات العراقية منذ ٢٠٠٤م تلتزم تمويل الشبكة لكنها لا تلتزم عدم التدخل في شؤونها.

هنا ينبغي الأخذ في الاعتبار أن القرار ٦٦ صيغ وأقر بمعزل عن إرادة العراق الذي كان يخضع لسيطرة الاحتلال بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي، بعبارة أخرى لابد من مراجعة القرار وتعريفه وتقنينه بعد أن يصادق عليه مجلس النواب، وهنا تكمن المشكلة ففي ظل لعبة التوازنات والتوافقات السياسية (الصفقات المصلحية للكتل النيابية) فإن المجلس لم يتمكن خلال الأربع سنوات الماضية الاتفاق على مناقشة الموضوع، وهكذا يبقى قرار برimmer الخاص بشبكة الإعلام العراقية نافذاً قانونياً من الناحية الدستورية فيما يتفرج مجلس النواب على الحكومات المتعاقبة وهي تنتهكه كما تشاء، وخلاصة الجدل القائم حالياً يؤكد بأن الحكومة تحاول أن تبسط هيمنتها على شبكة الإعلام العراقي تسخرها كأداة بيدها على أساس أنها تقدم التمويل لها لكن هذا ينافي تماماً حتى قرارات برimmer التي هي بالأساس مرفوضة في نظر العراقيين، ووجودها سارية المفعول دستورياً تشكل تحدياً لهم فهي بنظرهم أحد أشكال الاستعمار الثقافي الذي يطبق بالعراق، فالبرلمان يعكس بفشله حيال كثير من القوانين والتشريعات ضعف مسؤوليته وقلّة وعيه بحقوق الصحافة وحرية العاملين وحق الشعب العراقي، وكنموذج لهذا قانون حماية حرية الصحافة الذي يعكس هذه العقلية، فهو يعامل الصحفيين كأنهم خرفان فالصحافي بموجب مشروع هذا القانون لا يمكن اعتباره صحافياً إلا إذا كان منتمياً إلى نقابة الصحفيين ومع كل الهفوات تمّ ترحيله لبرلمان الدورة الانتخابية المقبلة.

ثالثاً: عصر تكنولوجيا الإعلام المقاوم

أشارت المفاهيم والدراسات التي وضعها اللغويون والمختصون في مجالات علوم الاتصال والإعلام إلى أن مفهوم الإعلام المقاوم انبثق مع انبثاق قضية مصيرية تواجه الأمة، ويذهب أحد خبراء الإعلام إلى أن وجود الإعلام المقاوم يفترض أن تكون هنالك قضية ويحتل وجود القضية أن تكون هنالك ظروفاً سياسية أو قتالية أو نضالية يتمحور حولها هذا الإعلام ويستلهم روحية تحركه من مضمونها وتفاعلاتها، ويورد الباحث الإعلامي جورج كلاس أربع وظائف للإعلام المقاوم وهي:

١. الإعلان عن رأي المقاومة كتيار عقيدي وميداني ومواقفها من الأحداث بشكل منفصل.

٢. التبشير بآرائها ومبادئها ومواقفها وتفعيل أعمالها وإظهار صورتها النضالية.

٣. الرد على مواقف العدو ودحض آرائه ومواجهته إعلامياً كسلاح نفسي.

٤. شن الحرب النفسية المركزة على العدو وقواعده الشعبية بمعنى "الدعاية المضادة"^(١)، وللشروع بذلك وتحقيق نجاح هذه الدعاية في الإطار المقاوم والتحدي للدفاع ضمن موقف وطني هدفه الحفاظ على وحدة الوطن وسيادته لا بد أن يركز هذا اللون الإعلامي على وسائل متطورة تكنولوجياً، وفي هذا العصر فإن أفضل الأدوات وجدت للإعلام المقاوم ذلك هو عصر التكنولوجيا الإعلامية من فضائيات وإنترنت ومحطات إذاعية يسهل نصبها بأي مكان وأجهزة تصوير رقمية وعادية لتوثيق الأحداث ومنها جهاز الموبايل حيث إن

(١) علي عمر بادحدح: فقه المقاومة، انظر: الرابط <http://islameiat.com/main>، عبد الله قصير، الإعلام.. والإعلام المقاوم (قناة المنار) الفكر السياسي: مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق العدد ٣٠ السنة العاشرة، صيف ٢٠٠٧م ص ٢.

المعلومة تطرح بسهولة عبر الفضاء، ولذلك تغير المفهوم السابق الذي يقول إن العالم أصبح قرية عصرية واستبدل بعد التطور الحاصل في السنوات العشر الأخيرة بأن العالم أصبح عبارة عن شاشة صغيرة بحجم شاشة الموبايل.

١. مراقبة الإعلام (كيف تبطل سحر الآلة الإعلامية)

إن الإعلام هو الحياة ولا يمكن للحياة أن تستمر بدون إعلام فكلنا بحاجة للإعلام لأنه في مفهومه المعروف يعني التبصير والتنوير وخلق الوعي لدى الناس هذا في إطاره المتواضع المسالم لكنه بالاتجاه الآخر هو أيضاً صراع الأفكار والقيم ويجسد في حالات أخرى دور الجانب المرعب، "إعلام الرعب والخداع" فالجريدة الصباحية التي نتصفحها يومياً قد تحمل ما يتفق أو يختلف مع قيمنا وقناعتنا، وأحياناً مع جانب من الحقائق التي ندركها، وقد يأتي ذلك في أشكال مختلفة مباشرة (في مقال رأي أو تحليل أو...)، أو بشكل غير مباشر (في إعلان أو تعليق على صورة أو...)، النشرات الإخبارية والتعليقات والبرامج الإذاعية أو التلفزيونية التي نتعرض لها في كل لحظة قد يمثل الأمر نفسه؛ فهل نفكر في التفاعل بشكل مختلف مع هذه المتابعات حتى نعدل من أداء الوسائل الإعلامية المختلفة أو ندحضها؟.

هذا جانب أصيل مما تقدمه تجارب كثيرة لوسائل الإعلام في كل مكان وزمان بالعالم مضافاً إليه ظروف الإنسان حين يقع ضحية مدفع وبوق إعلامي صاخب بصوت مزعج يدلّك إلى عكس ما أنت فيه هدفه الرعب والاستسلام ليس إلا، وإيقاع الإيهام بك لأنك مستهدف برسالة سوداء.

مرت ظروف الغزو الأمريكي ضد العراق وموجة الإعلام كانت باتجاه واحد موجهة ضد آذان وعيون وعقول العراقيين ومعهم العرب

والمسلمين في محاولة نفسية بإطار عسكري لتميع صلابة الإنسان ومحاولة تكيفه قسرياً مع الوضع الجديد لاختطاف بلد بمؤسساته وتغييبه، ولا بد من الإشارة إلى مواقف البعض من الهيئات الإعلامية العربية وعلى وجه الخصوص اتحاد الصحفيين العرب وبعض الاتحادات العربية التي أذكر أنها احتجت على التغطية الإعلامية للحرب ضد العراق والجدل الذي ثار - رغم حرج اللحظة التي مرّ بها العالم العربي - حول تغطية بعض الصحف الرسمية والقنوات الفضائية، بما يدفع للتحليل والمراجعة وظهور فضائيات بوقت متزامن مع الحرب فرضت نفسها بسرعة مع حركة الإعلام الدولي إلى اللحظة هذه بفاعلية وخلال فترة أقل من الأسابيع كما لاحظنا برز الإعلام الشعبي المعبر ومن ذلك تجربة الإعلام البديل إذ كان وليداً لتلك الأوضاع القاسية حيث تنبأه المواطن العادي للتعبير عن مواقفه، وكذلك المقاومة باستحداث آليات تعامل إعلامية جديدة برزت لتقدم زادها الإعلامي في كل لحظة تتابعاً بالأحداث الجارية، ثم أخذت تتعامل مع ما يعرف "بالمراقبة الإعلامية" التي ربما تفرضها اللحظة التي نعيشها مع غيرها من تجارب يمكن أن تجعلنا أكثر قدرة على التأثير، وهو ما نحتاجه أكثر من أي وقت مضى.

لقد ذكر أحد الخبراء الإعلاميين أنه يجب اعتبار الإعلام والاتصال "كوسيلة للتغيير قابلة للتغيير" ماذا يعني ذلك؟ وخلال فترة تعايش لأكثر من ست سنوات مع الإعلام الشعبي المقاوم نستطيع أن نخضعه لمعايير الإعلام المقروء أو المشاهد.. إلخ، وفرض أهميته على الناس في عصر التكنولوجيا يعني أن الإعلام والاتصال.. هذا القطاع الهائل له قدرة فائقة على تشكيل الوعي وإدارة المواقف؛ بل إن البعض قال "إن الإعلام الحديث بات من أدوات الصراع فيما بين الدول، ناقلاً لعناصر القوة في الدول وعاكساً لها"

وقال البعض الإعلام شكل دوراً مؤثراً تفوق على الدبلوماسية خاصة بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١م وما تلاها في كثير من الحالات، هذه القدرة الفائقة على التأثير يمكن التعامل معها والتأثير فيها إذا ما أخلت بالدقة والموضوعية، أو أضرت بمصالح وقيم البعض؛ وهو ما يمكن أن يحدث إذا ما قرر هؤلاء المتضررون أن يؤثروا في المعالجة والتغطية، ويكونوا شركاء فاعلين في الرسالة الإعلامية التي تصلهم.

يستطيع كل منا أن يصبح مثل أبطال الروايات الأسطورية، ويبطل مفعول الساحرات، ويحرر البشر.. يحررهم من سحر الآلة الإعلامية التقليدية التي قد تصل إلى درجة من السيطرة تسلبنا القدرة على الفهم والتحليل؛ بل تمنعنا من الوصول إلى معلومات صحيحة في بعض الأحيان؛ لنظل مستلقين أمامها ننتقي يوماً بعد يوم الرسائل باتجاه واحد غير عابئين بما تحدثه هذه الرسائل من تغيير في تصوراتنا ومفاهيمنا عن أنفسنا وعن الآخرين؛ بل إننا أحياناً لا نلتفت إلى قدرتها على تهديد مصالحنا، وهنا تبرز التجربة لتقول إنه يمكننا ممارسة هذه المراقبة لوسائل الإعلام.. ليس بالمعنى المعهود المقيد للحريات، وإنما بما يفترض من تفعيل لدورنا كمتابعين وينقلنا من التلقي السلبي إلى التلقي الإيجابي وبما يراعي المصالح ويحافظ على القيم، ومقابل ذلك أن نكون فاعلين في رد الفعل لأية مواجهة ضدنا سواء كانت استفزازية مسلحة أو إعلامية تضليلية مثلما هو الحال في العراق أمام التحدي للخطاب التضليلي الإعلامي الأمريكي- الغربي^(١).

(١) داليا يوسف: إسلام أون لاين، ١٣/٣/٢٠٠٣م، د. مجدي سعيد: موقع إسلام أون لاين، العدد الصادر في ٢٧-٣-٢٠٠٣م.

٢. الإعلام البديل (المقاومة بالقلم والكاميرا)

لا يمكن نسيان أو تناسي لقطة تصوير طفل بعمر ١٦ سنة عندما كان يكتب على أحد جدران مديرية الدفاع المدني بالفلوجة في آب/أغسطس ٢٠٠٤م عبارة "يا أمريكيان يا محتلين لن نقبل بكم محتلين لبلادنا..." وقبل أن يكمل كتابته سقط مضرجاً بدمائه بعد أن أطلق عليه جندي أمريكي رشقة إطلاق نار نارية خارقة مزقت جسده واستشهد في الحال وبقي تحت حراسة الجندي الأمريكي لوقت يزيد عن النصف ساعة لا يسمح لأحد أن يسعفه إلى أن اطمأن بوفاة الطفل ثم غادر مكانه وقد ذكرتنا هذه اللقطة التي لم يكمل فيها الضحية عبارته وهي تعد أحد عناوين الإعلام المضاد للاحتلال وشاعت خلال انتشار تكنولوجيا الإنترنت "المدونات" باللقطة المثيرة للطفل الفلسطيني محمد الدرة بعد انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية في الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠م، هذه لقطة شوهدت بعيون الناس وتداول أنباؤها لحد اليوم وهي واحدة من أمثلة كثيرة حصلت، ولعل من بعض مفردات الإعلام المقاوم أن مسلحاً أهدى لفضائية أجنبية "فرنسية" لقطة مثيرة حين رصد بنفسه جندياً أمريكياً يتخذ من مبنى قائم مقامية قضاء الفلوجة موقعاً له لرصد أية تحركات للمسلحين ولكن المسلح اختار طريقاً آخر أصبح أقوى من ذكاء الجندي الأمريكي بتسلقه على بناية مقابلة للمبنى الحكومي مباشرة من غرفة متروكة وتمتاز بارتفاع أعلى من البناية المقابلة ومعه مصوراً خاصاً به وقبيل تنفيذ لحظة الاستهداف قال المسلح الذي يحمل بندقية لصاحب الكاميرا صوب بدقة على الجندي الأسود فإنه أقسى من الجندي الأبيض في تعامله مع العراقيين وبأقل من لحظة سقط الجندي الأسود قتيلاً عندما أعطاه بـ "الكصة" كما يقال بالعراقي وعند محاولة إسعافه من قبل زميله الأبيض جاءت الإطلاقة في رأسه فسقط بجواره هذه اللقطة وزعت فيما بعد لفضائيات أخرى منها عربية

وشوهدت في لقطات دون أن تعطى اللقطة كاملة ليكتمل التفسير الحقيقي لها، هذا يمثل الإعلام المضاد أو المقاوم والذي تتخذه جماعات ذات إمكانيات محدودة تجاه الطرف الخصم بحيث تستهدف عدوك وتشعره بأنك فاعل وبإمكانك أن تفعل الفعل المضاد وأن تتخذ الوسيلة الإعلامية الناجحة لتسويق الحدث أو خسارته أمام الرأي العام العالمي في لحظات هنالك من يسجل الأحداث وهنالك من يترصد بالكاميرا إلتقاط الصورة لمقتل جندي أو تدمير همر أو دبابة أو سقوط طائرة وإذا لم ترَ في السماء تشتعل فإن حطامها يبقى بالأرض لأيام وهنا يأتي دور الإعلام المقاوم أو المضاد البديل فإنه في حال تعرضت الوسائل الإعلامية من نشرها أو بثها فإن الإنترنت في لحظات يجعلها مادة إعلامية دسمة وكثيراً ما دفع هذا الفعل الإعلامي الفضائيات والصحف وغيرها من اعتماد هذه الأحداث كموايد للنشر، شوارع العالم تموج بحركة الشعوب المناهضة للحرب قوات الشرطة هنا وهناك تصطدم بالمتظاهرين جرحى وقتلى ومعتقلون ذكريات ومشاهدات وقائع وصور هذه هي، حركة الجماهير تعبر عن الضمير الإنساني المناهض للحرب، نريد أن نقرأ ونسمع ونرى الصورة الحقيقية لتلك الحركة الإنسانية ولكن.. هل تفتح صحيفتك اليومية فلا تجد فيها أخبار تلك الحركة التي تعبر عنك؟ هل تفتح قناتك الفضائية المفضلة فتجدها تتناول تلك الوقائع بشكل مشوه أو مبتسر؟ هل ترغب في أن تجد مكاناً "بديلاً" لوسائل الإعلام الرئيسية تلك؟ هل تريد أن تجد في تلك الوسيلة الخبر والتحقيق والصورة والتسجيل الصوتي والمرئي لتلك الفعاليات التي لا تجد لها مكاناً تستحقه في وسائل الإعلام الكبرى؟ إذاً دعونا نسأل: هل جربت يوماً أن تكتب على جدران الحائط؟ أو على خلفيات الأبواب المغلقة؟ هل جربت أن تصدر صحيفة حائط في مدرستك أو كليتك؟ هل جربت أن تدون مشاهداتك وذكرياتك عن الأحداث التي تشارك فيها؟ هل

تهوى حمل كاميرتك أو جهاز تسجيلك لتسجل الوقائع المهمة؟ لقد كنت أهوى صنع ذلك ولم أكن أجد مكاناً لنشر ما كتبتّه أو صورته أو سجلته لكنني لا زلت أحتفظ بإرشيفي الخاص ومشاهدات وذكريات صور مقالات.. تستطيع أنت أيضاً أن تصنع وسيلتك الإعلامية بنفسك، تستطيع أن تحمل قلمك وتذهب هناك لتكتب خبراً أو تحقيقاً أو لتدون مشاهداتك، تستطيع أن تحمل كاميرتك الفوتوغرافية أو حتى الكاميرا الموجودة بمحمولك لتصور الأحداث، تستطيع أن تحمل جهاز التسجيل الخاص بك لتسجل أصوات الجماهير ولتجري لقاءات حية مع رموزها، تستطيع أن تحمل كاميرا الفيديو أو السينما الخاصة بك لتصور الوقائع حية أو لتصنع فيلماً تسجيلياً ولكنك تتمتع بفرصة ذهبية لم يتمتع بها جيلنا، فأنت تستطيع أن تجد متسعاً لنشر ما تسجله أو تدونه، تستطيع أن تروجه وسط آلاف بل ملايين القراء والمشاهدين كل ذلك ببساطة عبر شبكة الإنترنت التي تستطيع أن تحمل صوتك إلى نهاية العالم، صحيح أن الإعلام المقاوم يعتمد الأدوات البسيطة في نشر خطابه ورسائله التي غلب عليها الطابع المقتضب فهو إعلام حربي بلا شك، الأمر الذي دفع البعض من المختصين في الحقل الإعلامي أن يسموه بإعلام التكنولوجيا المتواضعة أو عصر تكنولوجيا التواصل الإعلامي الفاعل.

٣. معركة الإعلام والبنّتاغون (الاخفاقات والاعترافات)

واصلت مختلف الوسائل الإعلامية والسياسية والعسكرية داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها جهودها للبحث عن أرقام حقيقية للخسائر التي مني بها جيش الاحتلال الأمريكي في العراق، ويتركز الحديث هنا على موقف وسائل الإعلام الأمريكية والغربية والعربية ومن بينها إعلام المقاومة والتي تجلت في الدوريات والمواقع الإخبارية التي ظهرت مع ولوج صفحة

الاحتلال مطلع عام ٢٠٠٣م ومعركتها مع البنتاغون حول ذلك، ويكتسب هذا الجدل والنقاش المستمر الدائر حول هذه القضية أهمية استثنائية في ظل الاستراتيجية الجديدة التي ستتبعها الإدارة الأمريكية في العراق، خصوصاً بعد أن فشلت الاستراتيجيات السابقة في تحقيق أهدافها وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كبير في الخسائر الأمريكية في العراق من جهة وإلى استمرار تدهور الوضع الأمني فيه من جهة أخرى فيما كانت تحاول إدارة الرئيس (بوش) التهرب كلياً من كشف الأرقام الحقيقية والفعلية التي منيت بها قواتها بهذا البلد، ويبرز هذا التهرب واضحاً في الأمر الرئاسي الذي كان قد أصدره (بوش) والقاضي بوجوب تحديد نشر أو تزويد الصحافة الأمريكية بالأرقام الحقيقية والفعلية للخسائر الأمريكية سواء في داخل الولايات المتحدة أو في خارجها وفي القواعد الأمريكية التجميعية للخسائر وخصوصاً في قاعدتي (رامشتاين) الجوية في ألمانيا وقاعدة (دوفر) حيث تتركز فيهما عمليات جميع الخسائر سواء من القتلى أو الجرحى فضلاً عن الأمر الوزاري التأكيد الذي أصدره وزير الدفاع الأمريكي السابق (دونالد رامسفيلد) بهذا الشأن أيضاً، وفي هذا الصدد يقول مراسل لمجلة "نيوز ويك" الأمريكية في مكتب بغداد حين كتبت ذات مرة عن الخسائر الأمريكية من الجنود فقد حذرني مسؤول أمريكي يعمل بالسفارة الأمريكية ببغداد من ارتكاب ذلك فيما تم تحذير إدارة المجلة من قبل البنتاغون الأمر الذي جعلنا نبتعد عن نشر أية إحصائيات غير معلنة من البنتاغون، ومبعث ذلك هو خوف الإدارة الأمريكية من انعكاسات ردود فعل الرأي العام الأمريكي الذي سيطالب بسحب القوات الأمريكية من العراق مما سيقوّض من جهود هذه الإدارة لحشد التأييد والقبول الكافي لما تسميه "الحرب ضد الإرهاب" خصوصاً وأن الإدارة الأمريكية اعتبرت العراق "جبهة الحرب الرئيسية ضد الإرهاب"، ورغم هذا التحديد أو

التعظيم الذي تمارسه الإدارة الأمريكية فإن شكوكاً واسعة قد أُلقت بظلالها على حقيقة الأرقام الرسمية المعلنة من قبل الإدارة الأمريكية نفسها سيما وأن مصادر مستقلة متعددة أخرى عالمية وعربية وعراقية قد كشفت وأكدت معلومات مذهلة عن حقيقة هذه الخسائر.

أ. حقائق صحافية وسياسية غربية

فقد أكد (براينج هارينج) وهو محلل ومراسل في المجال العسكري والاستخباراتي وأحد الباحثين في مؤسسة أمريكية مستقلة للإحصاء وقياسات الرأي العام أنه (إذا ما أخذنا بعين الاعتبار اعتراف المصادر الرسمية الحكومية الأمريكية بوجود (١٥٠٠٠) خمسة عشر ألف جريح بإصابة بالغة وخطيرة فضلاً عن (٢٥٠٠٠) خمسة وعشرين ألف جريح بإصابة خفيفة أو متوسطة فإن عدد القتلى من الجنود الأمريكيين في العراق الذي لا يتعدى وفق الإحصاءات الرسمية الأمريكية الـ (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف يصبح رقماً غير واقعي على الإطلاق هذا غير المعلومات والتقارير الأخرى التي تحدثت عن هروب أكثر من (٥٥٠٠) جندي أمريكي إلى دول أوربية مثل كندا وأيرلندا ودول أوربية أخرى لكي لا يعودوا إلى العراق ليواجهوا فيه خطر الموت الأكيد... وقدّر موقع (تي بي آر) الإخباري الأمريكي وهو موقع متخصص في متابعة أعداد القتلى والجرحى من الجنود الأمريكيين في العراق من خلال نشره دورية يصدرها أن عدد القتلى من الجنود الأمريكيين منذ بداية الغزو الأمريكي للعراق وحتى الآن أي في كانون ثاني/يناير ٢٠٠٧م قد فاق الـ (١٥٠٠٠) خمسة عشر ألف قتيل بينما بلغ عدد الجرحى للفترة ذاتها أكثر من (٢٧٠٠٠) سبعة وعشرين ألف جريح خصوصاً وأن العملية التي قامت بها المقاومة العراقية في تفجير وتدمير قاعدة (الصقر) الأمريكية لوحدها بتاريخ (١٠/١٠/٢٠٠٦م) قد أوقعت لوحدها أكثر من (٣٠٠) إصابة بين قتيل

وجريح لم يتم تسجيلها رسمياً مع العلم أن هذه القاعدة يتواجد فيها أكثر من (٥٠٠٠) جندي أمريكي بينما نفت تقارير الإدارة الأمريكية في أن يكون عدد الجنود الأمريكيين المتواجدين فيها بأكثر من (١٠٠) مائة جندي فقط!، واستناداً إلى (برايانج هارينج) أيضاً في مقالة له كان قد نشرها على موقع (جلوبال سيكيورتي) أكد أنه تمكن من الحصول على نسخ من قوائم الشحن الخاصة بوحدة النقل العسكري الجوي للجنود الأمريكيين القتلى في العراق الذين تم نقلهم إلى قاعدة (دوفر) الجوية وتبين من تلك القوائم أن أعداد الجنود القتلى الذين تم شحنهم أكثر بكثير من الأرقام الرسمية المعلنة، ويقول تمكنت أيضاً من الحصول على وثيقة رسمية صادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية كانت الوزارة تنوي نشرها إلا أنها تراجع عن ذلك مفادها أن العدد الحقيقي للجنود الأمريكيين القتلى في العراق منذ بداية الاحتلال الأمريكي للعراق وحتى شهر (تموز/ يوليو) من عام ٢٠٠٥م قد بلغ (١٠٠٠٠) عشرة آلاف جندي أمريكي قتل في العراق وأودع (هارينج) هذه الوثيقة في الموقع لمن يريد الاطلاع عليها.

ب. حقائق صحافية وإعلامية عربية

ثم جاءت الأرقام التي أعلنتها المقاومة العراقية لأعداد الجنود الأمريكيين القتلى في العراق لتدق المسمار في نعش التقارير الرسمية الأمريكية المتعلقة بهذا الخصوص... وتشير المعلومات المتوفرة بخصوص المقاومة العراقية إلى أنها أخذت بالتطور من حيث مستوى تنظيمها ودقة عملياتها العسكرية وتشكيلاتها مما جعل عملياتها العسكرية فاعلة وقدرتها الإعلامية في تصوير العمليات التي يقوم بها ونشرها على عدة مواقع في الشبكة الدولية (الإنترنت)، وهذا النمط الإعلامي الجديد فرض نفسه على الولايات المتحدة بكشف خسائرها وأظهر المقاومة الفاعلة في واقع الحال..

ففي مقابلة مع مجلة (الفرسان) وهي مجلة إلكترونية تصدرها هيئة الإعلام المركزي في (الجيش الإسلامي في العراق) أكد قائد الجيش أن الإحصائيات المعتمدة لدى الجيش الإسلامي تشير إلى أن عدد القتلى من الجنود والضباط الأمريكيين في العراق منذ بداية الاحتلال الأمريكي للعراق وحتى نهاية (شهر/سبتمبر ٢٠٠٦م) الماضي قد تجاوز الـ (٢٥٠٠٠) خمسة وعشرين ألف قتيل وضعفي هذا العدد من الجرحى.. ويعد هذا الرقم قريباً من الأرقام التي أكدتها مصادر أخرى متخصصة من المؤسسات البحثية والإحصائية الأمريكية المستقلة.. أما المصادر العربية الأخرى فكان من أبرزها وأكثرها دقة ومصداقية هو موقع (المختصر الإخباري) وهو الموقع العربي الوحيد تقريباً الذي يرصد ويتابع ويعلن الأرقام الحقيقية لعدد الجنود الأمريكيين القتلى منذ بداية الاحتلال.. وتشير إحصائية هذا الموقع إلى أن العدد الحقيقي للقتلى من الجنود الأمريكيين في العراق قد بلغ منذ بداية الاحتلال الأمريكي وحتى نهاية (شهر/أكتوبر/رمضان) الماضي ما مجموعه (٣٣٦٩٣) ثلاثة وثلاثون ألف وستمائة وثلاثة وتسعون قتيل وهو ما يعادل حوالي (١٢) ضعفاً عن الأرقام الرسمية التي أصدرتها وزارة الدفاع الأمريكية.. ويعتمد هذا الموقع على مواقع إخبارية أخرى في الرصد والتوثيق وهي مصادر معروفة وفي المقدمة منها موقع (مفكرة الإسلام- وجهاد أنسبن الإنجليزي) وهما الموقعان الأكثر شهرة في هذا المجال اللذين شنت وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيتين حملة إعلامية واسعة ضدهما وطالبت بإغلاقهما إضافة لما تنشره الصحف ووكالات الأنباء العالمية والعربية الأخرى وموقع (الجزيرة) الأخباري.. ويرى المراقبون والمحللون الاستراتيجيون الأمريكيون منهم على وجه التحديد أن هذه الأرقام هي الأقرب إلى الحقيقة من الأرقام الرسمية الأمريكية المعلنة لعدة أسباب موضوعية ومنطقية منها:

أولاً: تنامي قدرة المقاومة العراقية في استهدافها للقوات الأمريكية في العراق وتعدد هذه الفصائل وهو الأمر الذي يجعل القوات الأمريكية عرضة لهجمات متعددة في مناطق جغرافية متعددة في العراق.

ثانياً: إن المقاومة العراقية نجحت في تشكيل جهاز مخابراتي أو استخباري فاعل ويبدو هذا الأمر بشكل واضح في ما تعرضت له قاعدة (الصقر الجوية الأمريكية) وغيرها من القواعد الأخرى.

ثالثاً: استمرار سيطرة المقاومة العراقية على (المناطق الساخنة) والتي يحددها القادة العسكريون الأمريكيون في مناطق (الأنبار والموصل وسامراء وبيجي وتكريت والتاجي) رغم كل الحملات العسكرية الأمريكية التي جرت في هذه المناطق.. وأدى تصاعد المقاومة العراقية إلى إثارة حفيظة القوات الأمريكية بشكل كبير مما جعل الإدارة الأمريكية والحكومة العراقية تمارس لعبة (خلط الأوراق) في اعتبار العمليات التي تقوم بها المقاومة العراقية على أنها (إرهابية).. ويقول باحثون متخصصون بدراسة الاستراتيجية الأمريكية بالعراق أن هناك أسباباً أخرى منها: أن التقرير اليومي الذي تصدره وزارة الدفاع الأمريكية بخصوص القتلى والجرحى من الجنود الأمريكيين في العراق يعاني من خلل فني هو عدم إدراج أو إحصاء الخسائر التي تقع منذ فترة كتابة التقرير وحتى فترة نشره وهذا يعني أعداداً إضافية من الخسائر غير المسجلة وغير المعلنة، ثم تشدد الإدارة الأمريكية ووزارة الدفاع على وجه التحديد في تقييد حرية وسائل الإعلام العالمية عامة والأمريكية خاصة في الحصول على معلومات عن أعداد القتلى والجرحى أو تصوير أو نقل مراسم نقل الجنود القتلى والجرحى وهذا يعني عدم الرغبة في كشف الأعداد الحقيقية للخسائر.. كما أن الأعداد التي تظهرها إحصاءات وبيانات وزارة الدفاع الأمريكية لا تشمل أيضاً أعداد الجنود القتلى الذين

يموتون متأثرين بجراحهم خلال عمليات إسعافهم الطبية فضلاً عن الإحصاءات والبيانات الخاصة بوزارة الدفاع الأمريكية لا تشمل أيضاً الأمريكيين الذين يقتلون من العاملين في أجهزة الخارجية والمخابرات والاستخبارات العسكرية والإداريين والمتعاقدين التجاريين والعسكريين والجنود الموجودين في الجيش الأمريكي حالياً من غير الحاصلين على الجنسية الأمريكية وكذلك الفنيين والسواق والخبراء المتعاقدين سواء مع القوات الأمريكية أو مع (سلطة الائتلاف) السابقة أو المتعاقدين مع السفارة الأمريكية نفسها.

ج . تطابق الإحصائيات الغربية والعربية

وفي تقرير لوكالة (رويترز) للأنباء فقد تم تقدير عدد المتعاقدين الأمريكيين من المدنيين والعسكريين بـ (١٠٠٠٠٠) مائة ألف متعاقد كانت المقاومة العراقية قد اعتبرتهم جميعاً أهدافاً لها كقوات الاحتلال الأمريكية سواء بسواء وقتل بالفعل عدد كبير منهم لم تأت التقارير والإحصائيات الرسمية عن وزارة الدفاع الأمريكية على ذكرهم، ويؤكد الصحفي الأمريكي الشهير (بوب وودورد) والذي يعمل بصحيفة واشنطن بوست الأمريكية على أن هناك ما بين (٨٠٠ إلى ٩٠٠) عملية عسكرية إسبوعياً تقوم بها المقاومة العراقية ضد القوات الأمريكية سواء في العاصمة بغداد أو خارجها، ووفقاً للتقرير الذي أصدره مركز (بروكينجز) الشهير في (١٩ تشرين أول ٢٠٠٦م) والذي يقع في (٥٧) صفحة فإنه كان يوجد حتى شهر أيلول (٢٠٠٦م) قرابة (١٦٢٠٠٠) مائة وإثنين وستون ألف جندي من قوات التحالف منهم (١٤٤٠٠٠) مائة وأربعة وأربعون ألف جندي أمريكي فضلاً عن وجود (١٠٠٠٠٠) مائة ألف أمريكي آخر من المتعاقدين الأمريكيين في مختلف الشؤون والاختصاصات، وهذا يعني أن العدد الإجمالي للأمريكيين

الموجودين في العراق من القوات الأمريكية والمتعاقدين معها يبلغ (٢٤٤٠٠٠) مائتين وأربعة وأربعين ألف أمريكي، وتأسيساً على ذلك تكون الأرقام التي ذكرتها المصادر المستقلة والمصادر العربية ومصادر المقاومة العراقية قريبة إلى الواقع قياساً إلى هذا العدد من الأمريكيين الموجودين في العراق ولا ننسى بهذا الخصوص ما تواجهه القوات الأمريكية من مشكلات جدية في التجنيد وهروب المجندين من الخدمة في العراق إلى الدرجة التي دفعت الإدارة الأمريكية لتقديم محفزات مالية كبيرة في الجيش الأمريكي في العراق وصلت إلى (٢٠٠٠٠) عشرين ألف دولار لكل مجند إضافة لمصاريف التعليم والتي تصل إلى حوالي (٦٠٠٠٠) ستين ألف دولار، كما قررت إدارة الرئيس (بوش) منح الجنسية الأمريكية لمن يخدم في الجيش الأمريكي في العراق من الأجانب طبقاً للقانون الذي وقعه الرئيس (بوش) في (تشرين الثاني/نوفمبر) من العام ٢٠٠٣م والذي يقضي بخفض المدة المقررة لمنح الجنسية الأمريكية من ثلاث سنوات إلى سنة واحدة للعاملين الأجانب في الجيش الأمريكي في العراق، وهكذا فقد حصل أكثر من (٧٥٠٠) جندي أجنبي على الجنسية الأمريكية بعد خدمتهم في العراق، والسؤال المهم هنا هو: لماذا يعاني الجيش الأمريكي من قصور في التجنيد ولماذا يعزف المجندون الأمريكيون عن الخدمة في العراق؟ الجواب هو: لأن الخسائر الأمريكية في العراق مرتفعة جداً.. فالقبول بالخدمة في العراق تعني القبول بالموت مباشرة.. وقد اعترفت وزارة الدفاع الأمريكية ذاتها بهروب حوالي (٥٥٠٠) جندي أمريكي منذ بدء الاحتلال الأمريكي للعراق بسبب الموت الذي يواجهونه في العراق^(١).

(١) موقع الصحفي العربي: تقرير نشر في ٣٠/١/٢٠٠٧م، انظر: الموقع www.alsahfe.com، وكالة رويترز للأنباء، تقرير حول شركات الحماية الأمريكية (المرتزقة) نشر عقب أزمة مقتل مدنيين في ساحة=

٤. شبكة الإنترنت إحدى وسائل الإعلام المقاوم

شكل دخول خدمة الإنترنت وسهولة التعامل بها لدى جميع المواطنين دون حكر على شخص أو جهة أو مؤسسة واحدة من أهم الإنجازات الفكرية التي تحققت في ظل القفزة النوعية لعصر تكنولوجيا الاتصالات في السنوات الأخيرة، وجاء توظيف شبكة الإنترنت وإنشاء المواقع فيها من قبل فصائل المقاومة العراقية ليشكل خطوة كبيرة في طريق بناء منابر الإعلام والدعاية والتثقيف في آن واحد، وكذلك في توفير إمكانيات غير محدودة وغير قابلة للاحتواء أو الإلغاء الكامل من قبل منظومة الدعاية الإعلامية الأمريكية المجهزة فكرياً وتكنولوجياً لغزو عقلية الإنسان العراقي قبل المدفع والدبابة وليشكل هذا الجانب الإعلامي (الإنترنت) مصدراً أساسياً من مصادر إعلام الفصائل المقاومة واسعة الانتشار وبالغة التأثير^(١)، وأمام ذلك ففي الوقت الذي تصعد فيه الولايات المتحدة الأمريكية من حربها في العراق ضد المقاومة العراقية ميدانياً على الأرض، لم تنس المؤسسة العسكرية في البنتاغون أن تشمل في حربها هذه ما أضحى يعرف بساحة «الإنترنت» التي بدورها أصبحت مساحة واسعة لفصائل المقاومة التي تبث عليها بياناتها وعملياتها العسكرية المصورة وسط ضغوطات واتهامات تواجهها وسائل الإعلام العربية، وفي سعي من هذه الفصائل لإضفاء المصداقية على إعلامها ومعلوماتها حول حقيقة الخسائر الأمريكية في العراق لا يجد المتصفح الجيد لشبكة المعلومات كثير صعوبة في الحصول على المواد الإعلامية للفصائل المقاومة العراقية من صور أو بيانات أو عمليات مصورة بالفيديو، فالأمر لا

= النسور ببغداد في كانون أول ٢٠٠٧م.

(١) جمال الرزن: تساؤلات عن الإعلام الجديد والإنترنت في العرب وثورة المعلومات، سلسلة كتب المستقبل العربي: ٤٤ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥م)، ص: ١١١.

يحتاج سوى لاشتراك مجاني من متصفح الإنترنت في إحدى منتديات الحوار الإسلامية أو المجموعات البريدية المختلفة المنتشرة بكثرة لتصلك هذه المواد أولاً بأول دون عناء يذكر في ظل التكنولوجيا المتقدمة التي توفر الآلية السلسة لتحميل أفلام المقاومة أو بياناتها^(١)، ولمواجهة هذه الظاهرة لا تخفي الولايات المتحدة الأمريكية حربها المعلنة على المقاومة في هذا المضمار، فعلى سبيل المثال تسعى ما تسمى «شرطة الإنترنت» في الولايات المتحدة لإسكات «أبو ميسرة العراقي»، حيث يتميز هذا الشخص بحسب - تقرير نشرته صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية - بـ «البراعة في الانتشار في كل مكان ولا أحد يعرف على وجه التحديد مكان وجوده في العالم، فهو يغير باستمرار حساباته الخاصة بالإنترنت مستفيداً من التكنولوجيا الجديدة لإصدار بياناته للعالم»، وحول صعوبة مواجهة هذه التنظيمات على الإنترنت تنقل ذات الصحيفة عن مستشار شؤون «الإرهاب» إيفان كولمان، قوله إنه «لا مجال لوقف نشر هذه التقارير، وإنه بوسع هؤلاء الأشخاص إرسال تسجيلات فيديو ذات نوعية متميزة إلى ملايين الناس دون أن تكون قد تعرضت إلى حذف أو تعديل»، في إشارة إلى نجاح هذه الجهات في الصمود في حرب إلكترونية تدور رحاها على صفحات الإنترنت، ويرى مراقبون أن الإدارة الأمريكية تواجه تحدياً حقيقياً في هذا الموضوع في ظل التعقيم الذي تمارسه قواتها إعلامياً في العراق، فمثلاً عند الحديث عن عملية عسكرية استهدفت عربة أمريكية تعلن فيه القوات الأمريكية أن لا إصابات، نجد أن هذه المجموعة المسلحة أو تلك تثبت شريطاً مصوراً لذات العملية يحوي مشاهد تظهر تفتت العربة وتطاير أجزائها، مما يشكك في صحة الرواية الأمريكية

(١) عز الدين أحمد: جريدة السبيل الأردنية، العدد الصادر في ١٢/٧/٢٠٠٥م.

حول مختلف العمليات العسكرية، وبحسب إحدى الشخصيات العراقية البارزة والمعروف عنها تأييدها لعمليات المقاومة، فإن هذه المشاهد وغيرها أصبحت في الآونة الأخيرة لا تجد المساحة الكافية التي كانت تجدها في السابق على شاشات الفضائيات العربية، وبحسب تعبير هذه الشخصية فقد أصبحت أقرص الفيديو التي تصور العمليات تتكدس في مكاتب الفضائيات العربية، وتقلصت مساحة عرض أفلام المقاومة لدرجة عدم عرض مشاهد وأفلام تعتبر بمثابة سبق صحفي لأي جهة صحافية، كتفجير عنيف لعربة همر في تكريت تتطاير فيها أشلاء جنود الاحتلال، أو قنص لجندي أمريكي في الفلوجة، أو فيلم آخر يصور انفجار عبوة ناسفة بدورية راجلة لجنود أمريكيين تحولهم إلى أشلاء، حتى فيلم إسقاط الطائرة الأمريكية في أفغانستان مؤخراً فوتت هذه الفضائيات عرضه، لكن يبدو لهذه المجموعة المسلحة ارتباط وثيق بجماعة مسلحة بالعراق برغم البعد الجغرافي بينهما وهي «جماعة أنصار السنة» العراقية حيث تم نشر مشاهد تحطيم الطائرة عبر البريد الإلكتروني على الرغم من اختلاف ساحات القتال بين أفغانستان والعراق، وعن تعامل وسائل الإعلام سيما الفضائيات مع هذه الظاهرة بالإحجام أو عدمه في نشر هذه المواد الإعلامية، رد أحد المراسلين الصحفيين الذي سبق له أن عمل بالعراق لصالح إحدى الفضائيات أنه ليس إجماعاً من قبل الفضائيات العربية بقدر ما هي ضغوط تمارس عليها من قبل جهات متعددة، وأضاف المراسل الصحفي الذي فضل عدم الكشف عن اسمه أن الفضائية العربية لا يمكن بحال من الأحوال أن تكون ناطقة باسم المقاومة نظراً للمواقف السياسية لدى الدول العربية التي تعمل فيها هذه الفضائيات، وأن هناك زيادة كبيرة في حجم الأفلام التي تصورها هذه الفضائيات، وبالتالي زيادة في حجم الضغط على مكاتب هذه الفضائية أو تلك، ومن باب الاستشهاد

بالحقائق قال: إن مكتب إحدى الفضائيات تلقى عشرة أشرطة مصورة في يوم واحد، وهو الأمر الذي فسر بحرص هذه الجماعات على توثيق عملياتها ونشاطها العسكري تلفزيونياً لمواجهة الجهد الأمريكي المضاد، ومعلوم أن لكل فضائية أجندة سياسية ملتزمة بها، حيث إن بعض هذه الفضائيات تقف موقف الرافض لعمليات المقاومة، وعن اتساع ظاهرة انتشار هذه الأفلام والمواد الإعلامية على الإنترنت، قال المراسل الصحفي إن الولايات المتحدة عاجزة عن ملاحقة مصادر المجموعات المسلحة على الإنترنت لأنها ببساطة لا تملك السيطرة الكاملة على مساحات الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)^(١).

الخاتمة

نستخلص من خلال هذه الدراسة أن الإعلام شكل عنصراً مهماً في عالم اليوم وأصبح الصراع يدور في فضاء الإعلام يسبق المنازلة العسكرية على الأرض، وأن الولايات المتحدة الأمريكية أدركت بما لا يقبل الشك بأن الإمكانيات الإعلامية والعسكرية والاقتصادية لم تكن وحدها عامل الحسم في فرض الإملاءات دون الأخذ بنظر الاعتبار دور الإرادات الحرة للشعوب في الممانعة والرفض وفي ضوء ذلك أول ما قامت به كخطوة أولى إلغاء المؤسسات الإعلامية العراقية واعتبارها بمثابة الأجهزة العسكرية والأمنية من حيث الخطورة على وجودها الاحتلالي ومن ثم محاولة إعادة صياغة إعلامية جديدة لكنها معبأة بأفكار التفخيخ أو التلغيم لتحطيم عقول العراقيين والعالم، ومع أنها نجحت في جوانب جزئية إنما الذي حصل أنه لجأت للإعلام البديل

(١) عبد الرحمن سلوم الرواشدي: الجهاد الإعلامي.. تأصيل وتفعيل (قراءة في الجهاد الإعلامي بالعراق) ص ٦٢، للمزيد ينظر موقع وكالة حق.

من خلال تمويل أحزاب سياسية وشخصيات تعد أدوات لها لممارسة هذا الضخ الإعلامي والفكري ضد العراقيين والذي ما يزالون يعانون ويلاته لحد الآن.

ومع كل محاولاتها المخادعة فالإدارة الأميركية لجأت لممارسة سياسة التضليل التي تبنتها قبل الغزو ولكنها ذهبت أدراج الرياح بعد أسابيع قلائل من احتلال العراق وأن الإعلام المخادع لم تعد تقع الأذان فريسة له إذا ما توفرت عوامل المقاومة في الصوت الرافض وسلاح الكلاشنكوف البسيط وصورة الكاميرات العادية والرقمية والموبايل التي كانت بأيدي المقاومين العراقيين، لقد أدركت الولايات المتحدة أفول نجم إعلامها المتطور تكنولوجياً وإعلان خسارته في المعركة الإعلامية في حين سجل الإعلام الشعبي العراقي تقدماً ملحوظاً لاعتماده على حقائق ملموسة فضلاً عن مشاركة رجال المدونات عبر الشبكة العنكبوتية "الإنترنت" في التحدي الإعلامي وهو ما يطلق عليه بالإعلام البديل، ولابد من استخلاص بعض النقاط من ذلك وهي كما يلي:

١. إن الغزو الأمريكي للعراق أفرز لوناً جديداً من الصحافة تتمثل بصحافة الممانعة والتحدي تتشكل من مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، إلى جانب ثقافة أدبية وفكرية تدخل في مضمار أدب المقاومة ولا سيما رسائل الموبايل.

٢. إن الحقيقة كلمة مقدسة بنظر العديد من الصحفيين المهنيين وقد قاتلوا من أجلها كثيراً في ساحة العراق وكلفهم ذلك ثمن حياتهم وذهب من أجلها ما يقرب من (٣٠٠) صحفي وإعلامي فلن تغيب عنها شمس الحرية.

٣. بقدر ما سمحت ثنائية الاحتلال والفوضى من فتح مجالات تلغيم الساحة العراقية بالإعلام المفخخ والطائفي والعنصري لتفتت وحدة الوطن

كجزء من أهداف الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية، لكن ذلك خلق حالة فعل وردة فعل داخل المجتمع العراقي فظهرت وسائل إعلام اتسمت بالمهنية والحرفية ذات القدرة الفائقة على دحض مكونات الإعلام الميسس.

٤. إن انتكاسة الخطة الأمريكية الإعلامية والثقافية والعسكرية بالعراق بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣م دفع بصناع القرار السياسي في واشنطن إلى اتخاذ قرارات ارتجالية على صعيد الإعلام أنتجت الكثير من الأعداء الذين ساهموا إلى حد كبير في تعرية الوجود الاحتلال لارض العراق ومثال ذلك فضائية الجزيرة في قطر.

٥. إن مأزق الوجود الأمريكي والخسائر البشرية والمعداتية في العراق أسفر عن نسف كل ما بنى من خطط إعلامية ونفسية وعسكرية مسبقاً وكان من تداعيات ذلك نشوب أزمة ثقة بين البنتاغون والمؤسسات الإعلامية والصحفية الأمريكية.

٦. كسر حاجز الخوف من ذلك (البعبع) الأمريكي المرعب وهو ما ساعد لأن تمارس المؤسسات الصحفية الدولية حقها في القصص الإخبارية دون خوف برغم استمرار لغة التهديد والوعيد.

٧. الإعلام سيف ذو حدين فبالوقت الذي تعتمد دول استعمارية متقدمة كمعول هدم ضد الدول الأخرى فإنه يمارس كسلاح للتعبئة الثقافية والسياسية والنفسية في الدول والمجتمعات من أجل الممانعة وعدم الاستسلام.

صحيفة البصائر.. مدرسة الإعلام المقاوم

كامل العبيدي^(١)

مقدمة

لم يكن يدور في خلد أحد ولا حتى الرعيل الذي وضع اللبنة الأولى لإصدار صحيفة البصائر، أن هذه الصحيفة بالإمكانات المتواضعة التي تيسرت لها بسبب ظروف معروفة، ووسط بيئة حشد الاحتلال وأعوانه فيها كل إمكانات قوى العدوان والباطل المادية والبشرية، لم يكن يدور في خلد الجميع أنها ستصبح يوماً ما أحد أبرز الأصوات المعبرة عن مشروع الشعب العراقي الرافض للاحتلال والمقاوم له، بل ليس من المبالغة القول بعد مرور سبع سنوات على أول عدد صدر منها أنها الصوت المقاوم الصادق الوحيد في الساحة العراقية التي تعج اليوم بالعشرات بل بالمئات من الصحف التي تتبنى الأفكار النشاز والإيديولوجيات الضارة.

أثبتت البصائر وهي تنهي عامها السابع أنها بؤرة للوحدة الوطنية وملقّى لكل العراقيين بمختلف طوائفهم وأعراقهم وانتماءاتهم في وقت امتلأت فيه مكاتب العراق وأكشاكه بمئات الصحف والمنشورات المسمومة التي

^(١) باحث وإعلامي عراقي.

تكرس التخندقات الطائفية والمذهبية والعرقية أو التخندقات الحزبية في أحسن الأحوال.

هكذا ولدت البصائر بين جو من الإحباط ولدته ضخامة الهجمة المعادية وشذتها، وانعدام الناصر والمعين، وبين بصيص أمل أشعلته المقاومة في نفق مظلم طويل فكانت البصائر الزيت الذي حول البصيص إلى وهج من النور وكشف الطريق للمؤمنين بالله والحق والوطن، وخطف أبصار المتربصين والمتاجرين بدماء العراقيين فكانت عين العراقيين المبصرة وبصيرتهم النافذة، وكانت قاطرة قافلة الجهاد من أجل تحرير الوطن العزيز وطرده الاحتلال بكل آثاره وتبعاته، وكانت مؤسسة للتربية والثقافة الوطنية والإسلامية الحقيقية.

ظروف نشأة البصائر ومهامها

بعد قراءة عميقة ودقيقة للواقع الخطير الذي نشأ بعد احتلال العراق واستقراء صحيح لما يمكن أن يؤول إليه الوضع نتيجة سياسات الاحتلال وإجراءاته وتأثيرات التدخل الخارجي الموازية للاحتلال، يبدو واضحاً أن الاحتلال قد فتح لقوى التدخل الخارجي الباب على مصراعيه؛ لغايات كثيرة معروفة كان على رأسها حاجته لمساندة هذه القوى وما تمتلكه من أذرع داخل العراق في الدور التخريبي وضرب الوحدة الوطنية وتشكيل جبهة مضادة لجبهة المقاومة التي كانت قد انبثقت بعد أيام معدودة من احتلال بغداد فكانت مفاجأة غير سارة للاحتلال وأعوانه، وبعد دراسة ما قد ينجم من مخاطر على الوعي الوطني والثقافة الوطنية العراقية نتيجة الهجمة التضليلية الكبيرة التي سخر لها الاحتلال وأعوانه في الخارج والداخل كل الإمكانيات المادية والبشرية لمحو الذاكرة الوطنية العراقية وحشوها بمزيج من الأكاذيب

والأفكار المشوهة والخادعة عبر مختلف وسائل الإعلام وقنواته المقروءة والمسموعة والمرئية، انبرت قيادات القوى الوطنية المؤمنة بالله والوطن وحق الشعب بالمقاومة للتصدي لهذا المشروع المدمر واتخذت قرارها الصائب بتأسيس نواة الإعلام الوطني الشريف والصادق المستند على المبادئ الشرعية والأخلاقية والثوابت الوطنية حيثما توفرت الإمكانيات ليكون مقروءاً أو مسموعاً أو مرئياً.

فكانت صحيفة البصائر باكورة هذا القرار وكان قدر هذه الصحيفة الفتية أن تواجه من اليوم الأول لصدورها أعتى أدوات الإعلام المضلل وأقوى ماكيناته مع كل ما رافقها من أبواق مأجورة وصحف صفراء وفضائيات اقتحمت على الناس بيوتهم.

كان الثاني من آب عام ٢٠٠٣م إشراقة الكلمة الصادقة وسط بحر متلاطم من التضليل والتزييف، وقلب للمفاهيم اختلطت فيه الأوراق وتداخلت فيه الخنادق والتبست على الناس الأمور، وكانت سطوة الاحتلال وبطش قوته تعزز تكريس المفاهيم الجديدة وتقمع أي صوت حر شريف وطني إلى الدرجة التي صدق الكثير من البسطاء أن الاحتلال تحرير وأن تدمير التراث العراقي العربي الإسلامي الأصل مادياً كان أو ثقافياً ثورة وإعادة إعمار وبناء وأن ما ينشره الاحتلال من فوضى بدعوى الحرية والديمقراطية وأن ما يبثه من انحلال خلقي وفكري تقدم وتطور وانفتاح، وكان على البصائر مع بعض الأصوات الشريفة أن تواجه حملة القضاء على منظومة القيم الوطنية والأخلاقية العراقية الأصيلة بما توفر لها من إمكانيات مادية وطاقات بشرية محدودة بحكم عوامل التأثير المفروضة على الحالة الوطنية.

فبدأت البصائر مسيرتها المباركة بالاضطلاع بمهمتين أساسيتين:

١. مهمة إعلامية عامة:

كان لابد للبصائر رغم خصوصية الدور الذي يمليه عليها ظرف النشوء واستحقاقات التصدي لمخطط الاحتلال وأعوانه ورفع راية الجهاد ضد المحتل كان لابد لها أن تفرد المساحة الكافية من صفحاتها باعتبارها وسيلة من وسائل الإعلام للمهمة الإعلامية العامة التي تدرج تحتها الكثير من العناوين وأهمها:

أ. مواكبة الأخبار والأحداث العالمية والعربية والمحلية مركزة على الخبر الأهم فالمهم وتحري أقصى ما يمكن من الصدقية في نقل هذه الأخبار والتعليق إذا تطلبت الحاجة بما يعبر عن مسؤولية الإعلام الملتزم أخلاقياً وشرعياً، وكانت معاناة البصائر كبيرة في الداخل بسبب مخاطر العمل في ميدان فرض فيه الاحتلال وأعوانه رقابة ومضايقة شديدة على الرأي الحر والصوت المقاوم.

ب. نشر الثقافة الإسلامية والعربية الأصيلة من خلال مجموعة من الموضوعات والآراء الرصينة لعدد من المفكرين والعلماء والكتاب وشملت علوم القرآن والسنة والسيرة النبوية والفقه وأصوله وجوانب الفتوى وموضوعات اللغة العربية وآدابها.

جـ. المساهمة في نشر الموضوعات الاجتماعية والأدبية خاصة فيما يتعلق بالمرأة والطفل وكانت المرأة حاضرة بشكل بارز في أنشطة الصحيفة كما كانت جزءاً من ملاكها وقد انصبّ جلّ اهتمام الصحيفة على خدمة الأسرة العراقية المهددة بفعل الاحتلال وآثاره المادية والاجتماعية الضارة، والدعوة إلى ترصين الأسرة وتحسينها وفقاً للثقافة الإسلامية والأخلاقية

والوطنية الصحيحة باعتبارها حجر الزاوية في مواجهة منهج الاحتلال والتدخل الخارجي الساعي إلى إحلال ثقافة التحلل الأخلاقي والاجتماعي ومحو القيم العليا في المجتمع العراقي.

د. مواكبة الأخبار والموضوعات العلمية في مختلف مجالات العلوم والتكنولوجيا والطب والصناعة والاقتصاد والرياضة.

لقد كان التنوع مطلوباً لتخفيف الضغط النفسي عن المواطنين كما أن البصائر حرصت على توظيف هذا التنوع في خدمة المهمة الخاصة التي سوف نعرض لها لاحقاً.

٢. مهمة إعلامية خاصة:

لم يكن الهدف من إصدار صحيفة البصائر إضافة صحيفة إلى الكم الكبير من الصحف والمجلات التي اكتظت بها السوق المحلية والعربية والدولية ولم يكن إصدارها ترفاً إعلامياً أو استثماراً تجارياً وإنما كان نهوضاً بمسؤولية كبيرة وخطيرة في ظرف وبيئة أشد خطراً، وإذا كان دور الإعلام ومهمته النبيلة تقتضي عرض الحقيقة دون تزويق أو تزييف تعد من أصعب المهمات حتى في الأجواء والظروف الطبيعية بسبب اختلاف المشارب والأذواق والأفكار وتعارض الرؤى والأجندات والمصالح وتأثيرات مراكز القوى داخل المجتمعات أو تأثيرات الضغوط الخارجية، فإن هذه المهمة تكون أكثر صعوبة وتعقيداً في ظروف الحرب والعدوان والغزو بل إنها تكاد تكون مستحيلة عندما يتحول الغزو والعدوان إلى احتلال دائم مع كل ما يحمله هذا الاحتلال والقوى المتحالفة معه في الداخل والخارج والمستفيدة من الوضع الجديد الذي خلقه على الأرض وما يحاول تمريره من أجندات وإيديولوجيات

لا تخدم بكل تأكيد الشعب الذي وقع عليه الاحتلال؛ فضلاً عن ضغط القوى العميلة للاحتلال والقوى الانتهازية الأخرى التي سرعان ما تتشكل بإرادة المحتل لملء فراغ السلطة واستثمار حالة الاحتلال والفوضى التي يخلقها في الاستحواذ على المكاسب المادية والمنافع الشخصية بعيداً عن مراعاة مصالح البلد وكرامة الشعب وبعيداً عن أي اعتبار للثوابت الوطنية والشرعية والأخلاقية.

وهكذا وفي ظل بيئة كهذه كان لازماً على البصائر أن تولد ضرورة والتزاماً، وفي مثل هذا الحال فإن من بين القوى المتعاونة مع الاحتلال التي تتشكل بسرعة وفي مقدمتها مراكز ومصادر ووسائل الإعلام الداعمة لمنهج الاحتلال والمروجة لأفكاره والعاملة معه، ممن كان يعمل حثيثاً على هدم الحالة الوطنية والتشكيك بالقوى المقاومة للاحتلال والتقليل من شأنها ومحاولة إلغائها من ساحة الصراع.

وهنا تبدأ مهمة ما اصطلح عليه بالإعلام المقاوم الذي ربما كانت الحاجة إليه أشد إلحاحاً من الحاجة إلى المقاومة المسلحة ذاتها كونه العامل المولد للمقاومة والمحفز على تبني منهجها، ومع أن وجود مثل هذا الإعلام المقاوم في مثل هذه الأجواء حاله كحال السمكة التي تولد في رمال الصحراء ولا خيار لها إلا أن تتنفس وتعيش لضرورة دورها وخطورته وحيويته، فإن المطلوب من الإعلام المقاوم أن يولد ويبقى حياً وفاعلاً، وكما أن الشعب يمثل رحم المقاومة الولود فإن الإعلام المقاوم يشكل البؤرة المفرخة للمقاومة والنصف المكمل لها، وهكذا وفي ظل وضع كهذا، كان على البصائر أن ترى النور وأن تستمر في الحياة كما كان عليها أن تمد حبلها السري لتتنفس المقاومة من خلال رثتها.

لقد كانت الجهة التي اتخذت قرار إصدار صحيفة البصائر في قمة المسؤولية الوطنية والشرعية والأخلاقية، وكانت تعي بعمق أن دور الإعلام المقاوم ربما يكون أكثر تأثيراً من دور المقاومة المسلحة في حالة مثل حالة العراق تحت الاحتلال، وأن الحاجة إلى الإعلام المقاوم قد تكون أكثر إلحاحاً لأنه الوحيد القادر على الوقوف بوجه حملات التزييف والتضليل وتشويه الحقائق وخط الأوراق وتحويل الأسود إلى أبيض وبالعكس وتصوير الوطني خائناً وإرهابياً ومتمرداً، والعميل وطنياً وواقعياً وجاداً وساعياً إلى الأمن والرفاهية والبناء في ظل الاحتلال، والمنفذ الذي لا بد من وجوده والقبول به.

وهكذا كانت مسؤولية البصائر عظيمة ونبيلة وحيوية لكنها في الوقت ذاته كانت مهمة شاقة ومعقدة وخطرة وباهظة التكاليف، ومثلما فرض الاحتلال والقوى الامبريالية والصهيونية العالمية حالة من الإرهاب الدولي جعلت من تقديم أي دعم للمقاومة مجازفة وأمرأً مستحيلاً، ما جعلها تولد يتيمة محرومة من أي دعم يذكر من محيطها العربي، محاطة في الداخل بالكثير من العملاء والجواسيس ومرترقة الطابور الخامس خلاف كل مقاومات الشعوب التي ترعرعت في ظل دعم مؤثر من الدول المجاورة للبلدان المحتلة رسمياً كان أو شعبياً.

وفي هذا السياق وضمن هذا الإطار ولدت البصائر يتيمة، ولم يكن من مسؤوليتها أن تحيا وحدها وإنما كان من صميم مسؤوليتها أن تستمر لكي تمنح الحياة للآخرين وأن تجعل الدماء الحارة تتدفق لتغذي شريان المقاومة.

كانت هيئة علماء المسلمين والملاك العامل في صحيفة البصائر يدركون جيداً أن الإعلام المقاوم وحده هو القادر على التصدي للحرب

الشعواء التي شنتها قوى العدوان ومن ساندتها من قوى الضلال لتعويم الشخصية الوطنية العراقية وإذابتها وإغائها وسط دعوات الحزبية والطائفية والعرقية والواقع الجديد الذي حاول ويحاول المحتل وأعوانه التأسيس له للتغلب على الإرادة الشعبية الموحدة التي تشكل منطلق قوة المقاومة، وإذا كانت الضغوط المختلفة والوسائل القسرية قد استخدمت وما تزال تستخدم ضد المقاومة العراقية الباسلة وقياداتها ورموزها، وسيناريوهات الحرب النفسية التي نفذت لتشويه حقيقتها وتصويرها على أنها مجرد إرهاب، ناهيك عن تجنيد الكم الهائل من العصابات الإجرامية والمليشيات المسلحة والأجهزة التابعة لمخابرات الاحتلال والدول الساندة له والتي هي في أساسها دول وأطراف يهتمها تدمير العراق، جُنِدت ووظفت جميعها لارتكاب أبشع الجرائم باستخدام أخطر الأسلحة وأخس الأساليب لتنفيذ عمليات القتل بالجملة لأبناء الشعب العراقي بمختلف طوائفه ومذاهبه وقومياته، وتنفيذ جرائم العدوان على مقدسات هذا الشعب وحرماته ومنها ما ارتكب وما يزال يرتكب ضد المساجد ودور العبادة واستهداف علماء الدين في سياق استهداف النخب وقادة المجتمع العراقي ثم إلقاء مسؤوليتها على المقاومة بهدف تشويهها وعزلها عن الشعب وتسهيل مهمة القضاء عليها أو تحجيم دورها على أقل تقدير.

وقد تعرض الإعلام المقاوم وما زال يتعرض هو الآخر إلى الضغوط وأساليب القهر والقمع نفسها، وقد تبنى الاحتلال والحكومات التي أسس لها تشريع الكثير من القوانين وإصدار العديد من المحددات في إطار الحرب على الإعلام المقاوم تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، حتى عُدَّ تأييد المقاومة ودعم موقفها ضد المحتل الغاصب جريمة بينما عُدَّ قتل العراقيين وانتهاك أعراضهم وحرماتهم وتدمير بلدهم ونهب ثرواتهم من قبل الاحتلال وقوات الحكومة

الحالية وميليشيات أحزابها دفاعاً عن النفس وواجباً وطنياً يستدعي التكريم والمكافأة.

لقد سعت صحيفة البصائر منذ انطلاقتها لتحقيق الأهداف الآتية:

أ. الدعوة إلى التمسك بالثوابت الوطنية والانطلاق منها للعمل السياسي والعسكري المقاوم.

ب. إطلاع الشعب العراقي والأمة العربية والشرفاء في العالم على أنشطة المقاومة العراقية وإنجازاتها.

ج. التصدي للأفكار والدعوات الهدامة الداعمة للاحتلال وأعدائه ومنها ما يستهدف الإساءة للمقاومة ومحاولة خلط الأوراق والتشويش على ذهنية المواطن العراقي.

د. الدعوة إلى دعم المقاومة وطنياً وعربياً ودولياً.

هـ. توثيق الموقف الوطني والشرعي من الحوادث الجارية في العراق تحت الاحتلال وخاصة ما يتعلق منها بجرائم الاحتلال وحكوماته المرتكبة ضد الشعب العراقي، أو ما يتعلق منها بتكريس واقع تقسيم العراق ومحاولة شرذمة شعبه تحت ما سُمي بالعملية السياسية والدستور المزيف والفدرالية وغيرها من المصطلحات التي صممها الاحتلال وكان ذلك يتم عبر بيانات هيئة علماء المسلمين والهيئات والمنظمات الوطنية الأخرى وتصريحات ولقاءات الشخصيات الوطنية العراقية أو الشخصيات السياسية والفكرية العربية والعالمية.

موقع البصائر في الساحة الإعلامية العراقية والعربية والدولية

إن عظمة الإعلام الرافض للاحتلال والمقاوم له والمتصدي لإيديولوجيته الخبيثة تتجلى من خلال نشوئه وعمله وسط بيئة وظروف شديدة القسوة حشدت فيها كل القوى المضادة وسخرت لها الإمكانيات والأموال والقدرات الفنية المتفوقة، كما أنها تتجلى بصورة أكبر من خلال ديمومته وثباته في ميدان المعركة وقدرته على الاستمرار والتواصل مع الشعب والتعبير عن تطلعاته وبلورة أفكاره وصياغة أهدافه وإيصال صوته، وخاصة صوت الأغلبية الصامتة المسحوقة من قبل قوى الاحتلال وعصابات عملائه، وإطلاع الشعب على جهود المقاومة وفعاليتها وتضحياتها والتصدي لمشاريع الاحتلال وأعدائه التخريبية والتقسيمية بمختلف جوانبها، كما تتجلى بأبهى صورها في ترفعه عن التخندق الطائفي والعنصري والحزبي والوقوف على مسافة واحدة من كافة مكونات الشعب العراقي والدفاع عن حقوقه ومصالحه ككتلة واحدة لا تتجزأ والتمسك بوحدة ترابه ونبذ التناغم أو الرضوخ للمصالح والأجندات الخارجية على حساب العراق وشعبه.

وفي خضم هذا الطوفان من جبروت المحتل وعملائه وعصاباتهم وأجهزة مخابرات الدول العاملة على تدمير العراق وتمزيق شعبه، ووسط حملة شعواء شنتها كل هذه الأطراف لتصفية القيادات والرموز الوطنية للمقاومة وتصفية الألسن والأقلام الشريفة والوطنية أجبر الكثير من هذه الرموز والألسن والأقلام على ترك الساحة كما تركتها العديد من الواجهات الإعلامية وبخاصة الصحف، وبات الاعتماد على الوسائل المرئية كالفضائيات وصفحات الإنترنت يمثل معظم المجهود الإعلامي للعناصر الوطنية والذي لم يسلم هو الآخر من الابتزاز والملاحقة والمضايقة من الدول

التي لجأ إليها، ولم يبق في الساحة العراقية من الوسائل المقروءة غير الصحف والمجلات والكتب التابعة للقوى المشتركة في العملية السياسية تحت الاحتلال ورغم ضعف دورهم وقلة مجهودهم لم يسلم الكثير من العاملين في مجال الصحافة من القتل والملاحقة حتى عدَّ العراق أخطر بلد على حياة الصحفيين.

واليوم عندما نستعرض ساحة الصحافة الحرة الوطنية الرافضة للاحتلال والمقاومة له لا نكاد نجد غير صحيفة البصائر هذه الصحيفة المجاهدة التي رأى النور أول عدد لها في الثاني من آب عام ٢٠٠٣م والتي ما زالت تواصل درب الجهاد والإعلام ضد الاحتلال.

وبفعل الدور الجهادي الذي يضطلع به الجنود المجهولون والقيادات الخيرة التي كانت وراء مشروع إصدارها ووضعها على طريق خدمة أهداف الشعب العراقي المتطلع للتحرر من الاحتلال وإعادة وضع بلده على طريق الكرامة والسيادة الحقيقية.

إن صحيفة البصائر تحتل اليوم موقع الصدارة في الصحافة المناهضة للاحتلال في الساحة العراقية حيث يشعر العراقيون أنها الناطق الحقيقي باسمهم جميعاً وأنها المعبر الصادق عن شعور كل عراقي لم يتمكن من قول كلمة الحق تحت وطأة قنابل الاحتلال ورصاص أعوانه.

أما على صعيد الساحة العربية فقد اكتسبت البصائر موقعاً متميزاً بفعل ما تطرحه من أفكار وآراء صادقة وجادة على طريق هدف التحرير المشروع وبفعل ما تنشره من نتاج النخبة المفكرة الوطنية العراقية ونتاج

النخب المفكرة العربية الشريفة وحتى الكثير من الكتاب والمفكرين على مستوى العالم.

إن تبني صحيفة البصائر مسؤولية الإعلام المقاوم للاحتلال أكسبها شرفاً كبيراً واحتراماً من قبل قرائها خارج العراق ولقد ساهم موقع البصائر الإلكتروني في نشر الفكر المقاوم الذي تتبناه البصائر وازداد بشكل ملحوظ زوار هذا الموقع ورواده وبارزواهم اتسعت دائرة دعم المقاومة معنوياً على الصعيد العربي والدولي.

سمات الإعلام المقاوم في صحيفة البصائر

أ. وطنية الخطاب:

اعتمدت صحيفة البصائر في تبنيها مسؤولية الإعلام المقاوم خطاباً وطنياً جامعاً بعيداً عن التخذقات الطائفية والعرقية أو الجهوية منطلقة من حقيقة أن أي جهد مقاوم للاحتلال وأية بندقية تصوب نحو قوات الاحتلال وأي قلم يوظف ضد الاحتلال ومخططاته إنما يندرج ضمن القوى الوطنية المقاومة للاحتلال بغض النظر عن الطائفة أو المذهب أو الدين أو القومية التي ينتمي إليها.

ب. وحدة الهدف:

ركزت البصائر منذ اليوم الأول لصدورها وما زالت مستمرة على أن هدف المقاومة العراقية هو مواجهة الاحتلال ودحره وطرده من أرض العراق وإلغاء كل تبعاته وآثاره المادية والمعنوية.

ج. شمولية التعبير عن المقاومة:

فرضت الظروف المعقدة وحجم القوى المعادية للمقاومة الوطنية العراقية تعدد فصائلها وأصبح استمرار هذا التعدد ضرورة أمنية لحماية

المقاومة رغم وحدة هدفها، ومن هذا المنطلق فقد التزمت صحيفة البصائر بالتعامل مع هذا التعدد باحتضان كافة فصائل المقاومة والتعبير عن رؤاها دونما تمييز أو تفضيل.

د. موثوقية المصادر:

نتيجة الثقة المتبادلة بين صحيفة البصائر وبين فصائل المقاومة والمبدئية الشرعية والوطنية التي تحكم الصحيفة تمكنت من الحصول على المعلومة المتعلقة بأنشطة المقاومة من مصادر حقيقية وموثوقة الأمر الذي أكسب البصائر ثقة الشعب العراقي والعربي وكل أحرار العالم في ما تنشره من أخبار المقاومة وفعاليتها وكل ما يتعلق بملف الاحتلال وجرائمه.

هـ. البساطة و المصادقية:

رغم أن صحيفة البصائر تعد دون أدنى شك من الصحف ذات الإخراج الفني الجيد وذات الأهمية في مستوى الموضوعات التي تتناولها والآراء السياسية والثقافية والشرعية التي تنشر على صفحاتها؛ إلا أنها حافظت على سمة البساطة في أسلوب خطابها ليكون مفهوماً من عامة الشعب وقد دعمت هذه البساطة فضلاً عن مصداقية الخبر الذي تنشره موقعها المتميز لدى قرائها داخل العراق وخارجه.

الخاتمة

إن الحديث عن صحيفة البصائر ودورها في مجال الإعلام المقاوم ليس حديثاً عن صحيفة شأنها شأن الصحف في عالم اليوم، فولادة البصائر لا تشبه ولادة قريناتها والظرف والمحيط الذي تعمل به البصائر لا يشبهه ظرف أو محيط آخر، والمسؤوليات التي تضطلع بها من الخطورة والجسامة ما لا يضطلع به غيرها.

لا نكون حالمين ولا نكون مبالغين عندما نثبت حقيقة كون البصائر رمزاً للصحافة الحرة الصادقة والشجاعة في بيئة يحكمها الاحتلال ويغلق كل منافذها إلا على أبوابه وأقلامه المأجورة.

إن البصائر لم تعد رمزاً للإعلام المقاوم وحسب، وإنما غدت بحق وحقيقة مدرسة للإعلام المقاوم في العراق.

الإعلام المقاوم... ناقوس التحذير للإفافة من التحذير قناة الرافدين أنموذجاً

محمد بهاء الدين^(١)

الإعلام المقاوم ساحة رحبة للرأي والحوار، والتباين في المواقف بين مؤيد ومحاييد ومعارض بعدما أضى ظهيراً للمقاومة العراقية الباسلة ويعمل كقوة مؤثرة على السماوات المفتوحة لفضائيات المقاومة والجهاد، والرفض والممانعة العراقية التي لا تتجاوز أقل من أصابع اليد الواحدة وتأتي في مقدمتها قناة الرافدين الفضائية التي أكملت عامها الرابع في العاشر من نيسان (أبريل) ٢٠١٠م إلى جنب قناة أو قناتين أخريين فقط؛ فيما غيرها يستخدم التلميح لا التصريح في توظيف وخدمة المشروع المقاوم لأبناء العراق على استحياء.. لذا كان لزاماً علينا أن نحدد إزاء الإعلام المقاوم موقفاً.. ونبني حوله فكراً يصنع درعاً واقياً ضد هجمات وحملات التشويه والتشويش التي ييئها إعلام المحتل وأعوانه، وحملة إعلامه ومريديه بعباراتهم الرنانة وكلماتهم الطنانة، وجملهم الفضفاضة التي تضلل البصيرة وتنعش الأحقاد والمشاعر السوداء، وتذكي نار الفتنة وهدفهم خنق صوت المقاومة وصورتها في عيون أبناء الشعب العراقي، وتحييد وتقييد إعلامه المقاوم في مسيرته لتجديد تمسك العراقيين بخيار المقاومة ورفض الاستسلام والخضوع والخنوع

^(١) باحث إعلامي وإذاعي سابق.

لمخططات المحتل وأعدائه وأتباعه من حملة المشاغل والبخور وسيوف الوطنية الخشبية، ورافعي الشعارات المضللة والمزيفة التي يحاولون تمريرها معتمدين على أن الإعلام أداته الكلمة وما أكثرها؛ إلا أن قناة الرافدين امتلكت ناصية الإعلام المقاوم لتثبيت الاتجاهات نحو المقاومة وتغيير اتجاهات المحتل وأعدائه من الإعلام الحكومي الذي يردد ما يمليه عليه سيده والقوى الإقليمية المتنفذة في العراق.

ومنذ انطلاق قناة الرافدين الفضائية حددت لأهدافها وسياستها ومفهومها إطاراً ومساراً هو الإعلام المقاوم الذي لم يقتصر على المقاومة العراقية البتلة؛ بل امتدت مظلتها الإعلامية لتغطي مقاومة أهلنا وأشقائنا في فلسطين ولبنان وأفغانستان، حاملة اللواء بمصادقية وثقة ارتدت ثوب المنطق، وبجهد اتصالي يجتاز الموانع والسدود والخنادق والمتاريس.. تهتك ستر المحتل والحكومات التي ينصبها، وتكشف مخططاته بكل أبعادها وتداعياتها على أثيرها الذي يقشع غبار الكذب وخداع الرأي العام محلياً وعربياً وإسلامياً ودولياً، وتجسد بالفعل والموقف الإعلامي هزيمة أمريكا ومن تحالف معها في معركة الإعلام بعد أن خسرت الحرب عسكرياً برسالة إعلامية هادئة تضع الحقيقة أمام عيون وأذهان المشاهدين على النقيض من سياسة المحتل وأعدائه في التعتيم والتكتم وفرض القيود الكثيرة على وسائل الإعلام العربية والعالمية.

لنثبت الإعلام المقاوم قدرات هائلة في التأثير كراس حرب على الساحة الإعلامية تتحكم فيها الحرفية من جهة والكفاءات البشرية من جهة أخرى رغم ما يتعرض له هذا الإعلام من ضغوط وابتزاز وممارسات تقوم بها أطراف ومشاريع وأجندات داخلية وخارجية، وضجيج وعصف الماكينة الإعلامية والدعائية الجهنمية الجبارة للمحتل وأعدائه وعملائه ممن نصبهم

على العراق العظيم والتي لا تتم عن قوة أو بأس بل خنوع وخضوع وبؤس.. حيث ينقل إعلام المحتل وحكوماته العميلة عبر وسائله المطبوعة والمرئية والمسموعة إلى الشعب العراقي والرأي العام العربي والعالمي صوراً مغلوطة وكثيراً من الأكاذيب، وقليلاً من الصدق والوضوح؛ وحتى هذا الصدق القليل.. لا تتضح فيه الرؤية تماماً فعليه من الغشاوة ما عليه.. فمن يرفع صوت المحتل وصورته يملأ سماء الدنيا صراخاً وتهليلاً وتصفيقاً دعاية للمحتل وأعدائه تصل إلى حالة التشبع بالأفكار والأهداف التي يطلقونها عبر وسائل إعلامهم ولكن خاب فآلهم شأنهم في ذلك شأن ناطح صخرة ليكسرها.

ورغم شتى أشكال الحرب النفسية التي يشنونها على المقاومة العراقية والمناهضين والرافضين للمحتل وحكوماته التي صنعها ويصنعها بهدف تحطيم الروح المعنوية للشعب العراقي وشل إرادة المقاومة الباسلة؛ فإن قناة الرافدين الفضائية استوعبت الكارثة التي عجز الإعلام العراقي المصنوع والعربي والعالمي المأجور عن استيعابها وتعاملت معها بروية وسياسة إعلامية فاعلة تحمل مضمون وأهداف رسالة الإعلام المقاوم تبثها إلى أبناء الرافدين في الداخل والخارج وللرأي العام عربياً وإسلامياً ودولياً مستندة في ذلك إلى أن الإعلام المقاوم يستلهم خصوصية الشعب العراقي، وإبراز هويته العربية الإسلامية بكل قسماتها ومفرداتها وسماتها ولامحها بموضوعية وحيادية أصبحت نبضاً للحقيقة وسرها للذات لا يعرفان الكذب أو النفاق أو الرياء أو معاني الزيف والتحريف بما أكسبها ثقة مشاهديها وجعلهم شهوداً على ما يجري داخل العراق.. يعرفون الأسرار، ويكتشفون الخفايا بعيون تجسد الدليل الحي الذي يؤكد ويرصد الوقائع والأحداث على أرض الرافدين فهذا هو قدرها وما يمليه عليها واجبها الوطني في خط مواز لإبراز دور المقاومة العراقية كحالة متميزة تربط المواطن العراقي بتراب وطنه انتماءً

وبذلاً وتضحية؛ ليكون هو صانع أمجاده وبطولاته ترسيخاً لمجرى الزمن الذي لا ينقطع؛ بل هو في اتصال دائم بأن صوت الجهاد ينقد لهباً.. وبصدق العزم يبني وطناً.. وأن تحرير العراق يتجلى مقاومة.

وما أروع أن نصنع نصراً من خلال عمل دؤوب يضع بصمات المقاومة على أثير البث الفضائي بحوار وعقل وكلمة وضمير تمثل إشعاعات تمنح رصيذاً من الفهم والإدراك لسياق الأحداث على أرض العراق باعتبار أن الإعلام المقاوم هو التعبير الموضوعي عن عقلية أبناء الرافدين ووجدانهم وروحهم وميولهم واتجاهاتهم أمام سيل التضليل والتدليس والأكاذيب التي تنفوه بها أبواق المحتل التي لم تعد اليوم مثار تساؤل من أحد من أفراد الشعب العراقي ولا تحرك سوى مشاعر الازدراء من المتلقين نظراً لما تعكسه من طبيعة الأهداف والغايات ومصالح حفنة ممن باعوا الوطن والشعب.

ولعل أخطر ما يمكن بيانه في صدد هذا الإعلام هو أنه مسخ مشوه يحمل في نفسه وأعماقه كراهية للعراق الأرض والشعب والتاريخ والحضارة وثابت الأخلاق والكرامة.. ليمضي بوسائله وأساليبه ليحطم كل العراق وهو ما يجعلني أتساءل: أي حرية هذه؟ هل أضحي الإعلام بلا معنى؟.

أم أنه أصبح أداة لخداع أبناء الرافدين ويحمل قناعاً براقاً يخفي وراءه كل هذه السموم التي تبث على مدار الساعة من فضائيات الحكومات التي تعاقبت على العراق المحتل تروج أفكاره ومخططاته الشريرة التي تنطبع بصورة أشد على السلوك والأفكار للمشاهدين داخل العراق وخارجه لتصب في النهاية في بوتقة العراق فتمزق وحدته.. وتقضي على مقوماته.. وتهدم أخلاقياته.. وتنزع عنه تراثه وقيمه وعاداته وتقاليده العربية الأصيلة.

وعلى الصفحة المقابلة من كل هذا التزمت قناة الرافدين الفضائية بالخطاب الموضوعي الصادق القائم على تزويد المشاهدين داخل العراق وخارجه بالأخبار الصحيحة والمعلومات والحقائق الثابتة التي تساعد جمهور المشاهدين على تكوين رأي صائب حول ما يدور على الساحة العراقية على كافة الأصعدة دون مبالغة أو تهويل بفعل مقاوم يؤمن بالعراق ووحدته أرضه وشعبه وحرية وسيادته واستقلاله وبما يعبر عن طموحات أبناء الشعب العراقي بإعلام صادق صادر من الأعماق عبر إرسال يتحرك بالمواقف والفعاليات ويكرس مكانة الإعلام المقاوم في عيون العالم متحملة الجهد والمشقة في سبيل تحقيق أهدافها التي انطلقت من أجلها حيث أصبح مضمون الرسالة الإعلامية واضحاً لا غموض فيه.. فهي موجهة بالأساس للشعب العراقي للوقوف خلف مقاومته البطلة، والتفافه حول القوى المناهضة والرافضة للمحتل وللعملية السياسية الحالية برمتها وصولاً إلى تحرير العراق، وتطهيره من العروش المزيفة والحكومات المصنوعة التي حاولت وتحاول تفتيت الوحدة الوطنية وتقسيم العراق، ومحاولة بث روح الفرقة والطائفية والمذهبية والعرقية وكذلك تصحيح الفهم الخاطئ الذي وقع فيه من خدعهم المحتل وأعوانه وعملائه وتفاعسوا عن دعم واحتضان وتأييد ومساندة المقاومة العراقية ووقفوا حاجزاً في طريق نضالها.

وتدل كل التحليلات والحقائق والثوابت والنتائج على الأرض أن قناة الرافدين استطاعت بحق أن تكون شاهداً على العصر وسجلاً للواقع واضحة في الاعتبار حقائق القوة الإعلامية التي يملكها ويديرها ويمولها المحتل وزمرة المتعاونين معه من الأعوان والعملاء.

كما أسهمت القناة في نقل صوت وصورة الفعاليات المناهضة والرافضة لهيمنة الاحتلال وسياسات الحكومات التي نصبها، وأجندات القوى

الإقليمية المتنفة في العراق من خلال البرامج الحوارية والأفلام التسجيلية التي توثق لتلك الفعاليات والمنشآت والمؤتمرات، وإلقاء الضوء الإعلامي عليها وصولاً إلى تكوين جماعات ضغط عربية وإسلامية ومن دول العالم الحرّ لمناصرة المقاومة العراقية ممثلة الشعب العراقي في نضاله وجهاده من أجل حريته واستقلاله وسيادته الكاملة؛ فضلاً عن دورها في تحقيق الاتصال والتواصل الفعال لترميم جسور المواطنة والولاء والانتماء التي أصابها شروخ الاحتلال وسياسات حكوماته وإبراز حتميتها وأهميتها في المرحلة الجهادية للشعب العراقي حفاظاً على هويته وذاتيته وشخصيته من خلال مراسليها في أماكن تجمع المهجرين والمهاجرين العراقيين في الدول الشقيقة والصديقة رغم ضعف الإمكانيات المادية والظروف التي يعملون بها والتي تؤثر كثيراً على إنتاجهم.. يغطون بموضوعية ولا يخوضون في موضوعات لا يعرفون أبعادها بل تفهم واعٍ، ودراية كبيرة بالأوضاع التي يتعاملون معها.. متميزون بقدرة اتصال وتعبير وإقناع تكفل نجاح رسالتهم وتحقيق الأهداف المنشودة من ورائها.

لقد أثبتت قناة الرافدين الفضائية كأحد روافد الإعلام المقاوم قدرتها على التكيف والتعامل بالخطاب الإعلامي خلال فترة تعرض المقاومة العراقية لمحاولات داخلية وإقليمية لإضعافها وتثبيط عزيمتها، وإرباكها وإدخالها في متاهات تبتعد بها عن أهدافها وتصدت لتلك المؤامرات البغيضة وكشفتها بما أدى إلى أن تستعيد المقاومة العراقية زخمها وعافيتها، وتخرج إلى أرض الجهاد أقوى وأشد وأصلب عوداً رغم الظروف العصيبة التي واجهتها وتواجهها من الأخ والشقيق قبل العدو والصديق دون أن تضل طريقها الوطني أو تنتوه في دروب الطائفية والمذهبية والقومية والعرقية لتكسب المقاومة العراقية الرهان بأن ما قدمته وتقدمه يشكل مشهداً كبيراً على

الساحة الإعلامية فلم تعان من أعراض أزمة مشروعيتها أو تأكيد حقيقة دورها، وطبيعة وجدية التزامها بتحرير العراق.

فمقاومة تلك المخططات، وإحباط تلك المشاريع إعلامياً سارت في خط موازٍ مع ضربات المقاومة المزلزلة لقوات الاحتلال ولحكومات المحتل. وإذا كان مقالي هذا يتناول بين دفتيه جانباً واحداً من جوانب تلك المقاومة وهو الإعلام المقاوم.. فإن أبرز النتائج الإعلامية تمثلت في ما يلي:

* التواصل والاستمرارية لبث الفضائيات المقاومة والمناهضة والرافضة للاحتلال وأعوانه برسالة هادئة تعتمد على الأدلة والشواهد ذات الطبيعة المقنعة والمؤثرة.

* المصداقية والموضوعية الإعلامية التي حظيت باكتساب ثقة المشاهدين داخل العراق وخارجه والرأي العام الحرّ في أرجاء المعمورة.. بل لا أبالغ حين أقول: إن الفضائيات المقاومة وعلى رأسهم فضائية الرافدين وفضائية الرأي هما المصدر الموثوق لأخبار المقاومة البطلة في عراقنا المحتل.

* الخطاب الإعلامي المتزن والمسؤول للبرامج الحوارية المسجلة أو على الهواء مباشرة في تواصل حي يتسم بالإقناع والإمتاع مع المشاهد خاصة داخل العراق رغم الظروف الصعبة والقاسية التي يعيشها بما يرفع من الروح المعنوية لأبناء الشعب العراقي وتوجيه بوصلة الوطنية نحو الثقة بالنفس، والقدرة على دحر المحتل وتحقيق النصر.

* نشر ثقافة المقاومة واتساع مظلة أدبياتها بالتصدي للمصطلحات والمفردات الإعلامية التي تروجها وسائل إعلام المحتل، والحكومات التي نصبها.

* إبراز الدور المتميز في إدارة الحرب الإعلامية بتجديد وإحياء وإذكاء الشعور الوطني لأبناء الرافدين من خلال بث الأغاني والأناشيد الوطنية التي تتمتع بقدرة كبيرة على الانتشار والتأثير كأحد وجوه الإعلام المقاوم الذي يحقق درجات عالية في إشاعة روح الحماسة والنضال والجهاد في بواطن الوجدان للمواطن العراقي وتخلق حالة للتواصل مع ذاكرة الوطن والإشادة بأمجاده والتضحية في سبيله بالدم والروح وبكل غالٍ ونفيس معتمدين على مقولة: الإعلام في الحروب يبرز في النهاية الطرف المنتصر. وأختم مقالي هذا بقول الله تعالى: ((أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ألا إن نصر الله قريب))^(١).

(١) سورة البقرة: آية ٢١٤.

تقارير

انتهاكات الولايات المتحدة الأمريكية لحقوق الشعب العراقي

تقرير مقدم إلى الأمم المتحدة - مجلس حقوق الإنسان الدورة التاسعة للاستعراض الدوري الشامل تشرين الثاني/ ٢٠١٠م

مقدم من

قسم حقوق الإنسان في هيئة علماء المسلمين
بالاشتراك مع مؤسسة البصائر للإعلام

إيجاز

يتناول هذا التقرير بعض أوجه انتهاكات الولايات المتحدة الأمريكية لحقوق الإنسان في العراق بأبعادها المختلفة، ويعرض لتفاصيل كل بعد منها بحسب المتوفر من معلومات والمتاح من أرقام وإحصاءات يقوم بها قسم حقوق الإنسان في هيئة علماء المسلمين بالتعاون مع مؤسسة البصائر، أو يرصدها منتسبوها من خلال مرصد شتى... فضلاً عن تقارير الجمعيات والمؤسسات الحقوقية والقانونية الدولية الرسمي منها

والشعبي، والجهات الحكومية في العراق والتقارير والمتابعات التي تقوم بها وسائل الإعلام الغربية.

ويذكر التقرير بعض الأرقام حسب تقديرات قسم حقوق الإنسان في الهيئة المعتمدة على قاعدة معلوماته ومصادره الخاصة... وينبغي هنا التأكيد على أن الأرقام الحقيقة أكبر من ذلك بكثير وخاصة فيما يتعلق بإحصاءات الجانب الحكومي.

إن أوضاع حقوق الإنسان في العراق تستمر في التدهور ونحن نقرب من منتصف العام ٢٠١٠م وهو العام الثامن للاحتلال الأمريكي، ومع أن اهتمام العالم بالعراق قد قلّ، لكن الكثير من مشكلات حقوق الإنسان الجسيمة التي ابتلت العراق جرّاء الاحتلال ما زالت بلا حلّ... فالنساء والأقليات، فضلاً عن المحتجزين، يتعرضون لانتهاكات حقوقية جسيمة.

كما أن نتائج الغزو الأميركي هي "ليست عشوائية؛ إنما هي حرب تطهير ثقافي منظم تعمد تدمير الهوية العراقية، وتعريض ثرواته للنهب، وكنوزه الأثرية للتدمير والخراب، ونشر الفوضى وجعلها وسيلة لإعادة صنع البلد وتحويله إلى دولة تابعة للولايات المتحدة.

وفي تقرير (مارك أوستن) المحلل السياسي في صحيفة "ميرور" البريطانية نشر أواخر ٢٠٠٩م؛ بيّن "أن حرب العراق مغامرة عسكرية طائشة ومتهورة ومخطط لها بشكل سيء، كلّفت أكثر مما ينبغي من المال، وعدداً كبيراً جداً من الأرواح، وإنها بدأت بأكذوبة صدقها جنود التحالف، وهي "الدخول من الكويت لإسقاط نظام صدام حسين والعودة خلال أسابيع"، كما أنها "الحرب الأكثر إثارة للجدل" منذ فيتنام!.

في استعراض لبعض ما وقع من تجاوز وانتهاك على الإنسان العراقي في نفسه وماله وبيئته من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، سيتناول تقريرنا المحاور الآتية:

- القتل والإصابات خارج القانون.
- الاعتقال والخطف والاحتجاز التعسفي.
- التهجير القسري.
- أوضاع المرأة والطفل.
- الحريات الصحفية.
- أوضاع الأقليات.
- الوضع الصحي.
- أوضاع التربية والتعليم.
- الوضع البيئي.
- الخدمات والبنى التحتية.

القتل والإصابات خارج القانون

من الانتهاكات الجسيمة الناجمة عن الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق هي عمليات القتل خارج القانون التي حدثت على نطاق واسع في مختلف مناطق العراق.

ورغم محاولات إلصاق التهم بهذا الطرف أو ذاك إلا أننا نرى أن الجهة الرئيسية المسؤولة عن كل هذه الانتهاكات، والمسببة لها، هي الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال ما أوصلت إليه حال البلد أو ما تقدمه من دعم وإسناد وتدريب للأجهزة الأمنية الحكومية التي مارست الكثير من أعمال

القتل والانتهاكات خارج القانون، إضافة للانتهاكات التي تقوم بها القوات الأمريكية ذاتها.

وها هي الإدارة الأمريكية تنفذ مرتزقة جيش (الماء الأسود) حيث أصدر القاضي الفيدرالي الأميركي ريكاردو أوربينا حكمه بإسقاط التهم الموجهة إلى خمسة من حراس الشركة، التي تحمل الآن اسم «إي اكس سرفسز» بارتكاب مجزرة بشعة قتلوا فيها (١٧) مدنياً عراقياً، وجرحوا (١٨) آخرين، بالرشاشات والقنابل اليدوية في ساحة النسور.

وفي كل الأحوال ليس مستغرباً ما حصل من تبرئة وليس مستغرباً كذلك الدور المكمل للحكومة الحالية التي لم تحرك ساكناً في هذا الشأن.

ونحن نؤكد ما تؤكد الكثير من المنظمات غير الحكومية العاملة في العراق من أنه، وعلى الرغم من الاعتقاد السائد بأن النزاع المسلح في العراق قد انتهى على نحوٍ كبير، لا يزال العنف المستشري وعدم احترام حياة الإنسان يطالان حياة العراقيين، والمدنيون هم الضحايا بالدرجة الأولى، ومن الواضح أن العراق يعاني أكثر من أي بلد آخر من العنف اليومي بسبب الإرهاب وعدم الاستقرار من عنف أكثر بكثير حتى من أفغانستان وباكستان.

ومن ذلك ما قامت به القوات الأمريكية وفي الساعة الخامسة من فجر يوم الأربعاء ٧/ نيسان - أبريل/ ٢٠١٠م من عملية إعدام للمواطن (لؤي محمد مخلف العسافي) بعد أن داهمت منزله الواقع في منطقة الجزيرة التابعة لناحية الخالدية في محافظة الأنبار، واقتادته إلى خارج البيت ومن ثم قامت بإعدامه أمام منزله وغادرت المنطقة، بحسب شهادة ذوي الضحية وعدد من أهالي المنطقة.

كما ارتكبت قوة تابعة لما يسمى (لواء ٢٤) جيش حكومي جريمة قتل للمواطن (مؤيد عباس) في قرية عرب عباس التابعة لقضاء أبو غريب غرب

العاصمة بغداد، بعد أن قامت بعد ظهر يوم ٢٣/٤/٢٠١٠م بإطلاق النار بصورة عشوائية وكثيفة على منازل المواطنين الآمنين في هذه المنطقة ما أسفر عن مقتل المواطن جراء إصابته بعدة رصاصات خرجت من أسلحتهم. وتودي التفجيرات والاعتداءات العشوائية بحياة المئات وتترك آلاف الآخرين من الجرحى كل شهر، وهي كلها تداعيات ناجمة عن الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق.

وفي هذا الصدد يشرح: (خوان بيدرو شيرير) رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في العراق حالة الخوف الملازمة للعراقيين بسبب ذلك قائلاً: ((يعيش العديد من العراقيين في خوف دائم كلما تركوا منازلهم، فأبي واحد منهم قد يتعرض للإصابة إذا ما تواجد ببساطة في المكان والزمان الخاطئين.. إن مستوى انعدام الأمن يبقى عالياً ولا يمكن القبول به على أنه مستوى اعتيادي نوعاً ما أو وضعاً لا يمكن تجنبه)).

وقد ظهرت اتجاهات جديدة خلال السنتين الأخيرتين تبعث على القلق مثل زيادة حصيلة القتلى من التفجيرات الكبيرة التي يتسبب كل منها في مقتل أكثر من ٥٠ مدنياً خلال عام ٢٠٠٩م، وذلك في إطار ما اصطلح عليه بالأيام السوداء أو الدامية.. وكان عام ٢٠٠٨م قد شهد قتل (٥٣٤) شخصاً في تسعة هجمات كبيرة؛ مقارنة مع (٧٥٠) شخصاً قتلوا في ثمانية هجمات في عام ٢٠٠٩م.

ورغم أن وزارة الصحة الحكومية أعلنت أن عدد القتلى في صفوف المدنيين عام ٢٠٠٩م هو (٢٧٧٣)، إلا أن مصادرنا تؤكد بأن العدد هو أكثر من ذلك بكثير، كما أن الكثير من منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية مثل مرصد الحقوق والحريات الدستورية أوصلت أعداد الضحايا القتلى خلال عام ٢٠٠٩م إلى (٤٧٥٤) ضحية، فضلاً عن وقوع (١٣٥٣٨) ضحية كمصابين.

الاعتقال والخطف والاحتجاز التعسفي

تحتجز قوات الاحتلال والسلطات الحكومية عشرات الآلاف من المعتقلين، معظمهم بدون تهمة أو محاكمة، ومضى على بعضهم زهاء خمس سنوات وهم رهن الاحتجاز.

كما ارتكبت تلك القوات انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء وقتل غير مشروع لمدنيين، واعتقالات تعسفية.

وأكد عضو لجنة حقوق الإنسان في البرلمان العراقي الحالي (حنين القدو) بتصريح بتاريخ ٢٥/١/٢٠١٠م "إن السجون الحكومية تكتظ الآن بالمعتقلين نتيجة استمرار الاعتقالات العشوائية التي تنفذها القوات الحكومية يومياً".

وحسب الأرقام المعلنة من القوات الأمريكية فإنها تحتجز ما يقرب من (١٥٥٠٠) معتقل، في معسكر بوكا بالقرب من البصرة، ومعسكر كروبر بالقرب من مطار بغداد الدولي وفي مواقع أخرى.. منها معتقل التاجي الذي ينقل إليه معتقلو سجن بوكا في البصرة.

كما أن منظمة العفو الدولية وحسب تقريرها عن حقوق الإنسان في العالم في عام ٢٠٠٩م، أكدت بأن السلطات الحكومية كانت ((تحتجز ما لا يقل عن (٢٦ ألف) معتقل، ومعظمهم بدون تهمة أو محاكمة، ويُعتقد أن بعضهم محتجزون بمعزل عن العالم الخارجي في مراكز احتجاز سرية)).

وهذا رقم صغير مقارنة مع أعداد السجون الكثيرة في العراق التي يقرب عددها من المئات، كما أن التقرير لم يبيّن أماكن اعتقال هؤلاء حتى نطمئن إلى استيعابه جميع السجون الحكومية أم لا.

ورصد قسم حقوق الإنسان في هيئة علماء المسلمين في بيانات شهرية له حملات الاعتقال واسعة المدى التي تجري في أنحاء مختلفة من البلاد، واستطاع تسجيل (٩٠٣) حملة دهم واعتقال وتفتيش نتج عنها اعتقال (٧٣٣٤) شخصاً وخلال خمسة أشهر فقط للفترة من ٢٠٠٩/١٢/١م وحتى ٢٠١٠/٤/٣٠م وهو ما تمّ رصده من خلال ما هو معلن من تصريحات بعض من الأجهزة الأمنية الحكومية بإسناد وتنسيق مع قوات الاحتلال الأمريكية.

وشملت حملات الاعتقال هذه فئات مختلفة من العراقيين (شيوخ عشائر، وعلماء الدين، وأساتذة جامعيين، وضباط في الجيش العراقي السابق، وطلبة جامعات، ونساء وأطفال، وكبار السن).

واعتمد هذا الرصد من عدد الحملات وأعداد المعتقلين على البيانات التي تعلنها وزارتا الداخلية والدفاع الحاليين فقط، في حين أن هنالك اعتقالات أخرى تنفذها جهات أخرى نحو: وزارة الأمن الوطني ومكتب (مكافحة الإرهاب) والقوات التابعة لمكتب رئيس الحكومة الحالية، فضلاً عن الاعتقالات التي تقوم بها عناصر (قوات الصحوة)، كما استثنت الإحصائية حملات الاعتقالات التي تنفذها الميليشيات والأجهزة الأمنية الكردية بمسمياتها المختلفة: البيش مركة والأسايش، والزانياري والبراستن.

وهنا لا بد من التنبيه على ملاحظة غريبة، فقد رصدنا أن القوات الأمريكية كانت تعتقل مواطنين من مدينة الموصل، وبعد التحقيق معهم لمدة من أسبوعين إلى ثلاثين يوماً، كانت تسلمهم إلى الأجهزة الأمنية الكردية في خطوة مربية، تبعث على التساؤل؟.

أما عدد المعتقلين وفق إحصائية مرصد الحقوق والحريات الدستورية لعام ٢٠٠٩م فقد بلغ عدد المعتقلين (٨١٣ ١٥) شخص.

التعذيب في السجون

إن العالم كله بات يعرف ما كان يتعرض له السجناء العراقيين في سجن أبو غريب من معاملة وحشية مهينة تضمنت ضرباً بشعة من التعذيب والممارسات الحاطة من الكرامة الإنسانية، ونحن نؤكد أن ما أعلن من جرائم سجن أبو غريب هو جزء نذير مما جرى ويجري من انتهاكات وجرائم بشعة ترتكب بحق المواطن العراقي في السجون والمعتقلات الأمريكية.

ولقد حوكم عدد من الجنود الأمريكيين أمام محاكم عسكرية أمريكية بتهم تتعلق بارتكاب جرائم في العراق، وصدرت على معظم من أُدينوا أحكام مخففة لا تتناسب مع فداحة تلك الجرائم.

وقد وفرّ جو الإفلات من العقاب الذي أشاعه الاحتلال الأمريكي فرصة للسلطات العراقية للانتقام بواسطة التعذيب ممن تصنّفهم على أنهم خصومها، فقد تمّ استخدام مختلف أساليب التعذيب ضد المعتقلين ومن بينها؛ الضرب بالأسلاك الكهربائية وخرطوم المياه، والتعليق لفترات طويلة من الأطراف، والصعق بالصدمات الكهربائية، وكسر الأطراف، ونزع أظافر القدمين بكماشات، وثقب الجسم بمتقاب، وقد كان المحتجزون لدى وزارة الداخلية أكثر عرضةً للتعذيب من غيرهم - بحسب الشهادات المتوفرة-.

وقد اعترفت لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب الحالي عام ٢٠٠٩م بأن حالات التعذيب ضد المعتقلين العراقيين في السجون الحكومية ما زالت مستمرة، و((أن هناك حالات تعذيب نفسي وجسدي في المعتقلات)). وحسب مشاهدات اللجنة في المعتقلات يقول أحد أعضائها: ((من خلال زيارتنا للمعتقلات رأينا أن هناك من يتعرض لأبشع أنواع التعذيب من أجل انتزاع الاعترافات منهم بالقوة وأن القوات الحكومية التي تشرف على هذه

المعتقلات تستخدم شتى أنواع التعذيب من بينها الرجات الكهربائية والتعليق من الخلف، فضلاً عن الممارسات اللاإنسانية الأخرى)).

حيث أن هناك أكثر من (٤٠٠٠) امرأة و(٢٢) طفل حديث الولادة يضم سجوناً للنساء تابع لوزارة العدل الحكومية، تشكل الطائفة السنية ٩٣% منهن، يواجهن فيه تهماً ناتجة عن العدا والعداوى الكيدية، بينهن مجموعة من حملة الشهادات مضى على اعتقال بعضهن (٣ سنوات)، يتعرضن فيه لعمليات اغتصاب وتعذيب وإنهن يعانين أوضاعاً صحية وإنسانية صعبة.

وقد حذرت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في تقريرها "عن النصف الأول من عام ٢٠٠٩م من الأوضاع الصعبة التي يمر بها المحتجزون، في السجون التي تديرها الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان...، وأكد التقرير بأن العديد من السجناء حرموا من حريتهم لأشهر وسنوات دون توجيه أي تهمة، أو محاكمة، أو حتى توكيل محامين.

كما أكدت الدكتورة نوال السامرائي وزيرة المرأة في الحكومة الحالية التي استقالت إثر تصريحاتها في شهر كانون الثاني ٢٠٠٩م (إن المعتقلات العراقيات يُضربن بشكل روتيني ويتعرضن للمضايقات ويغتصبن في السجون الأمريكية والعراقية على حد سواء، ومع ذلك فإن الحكومة العراقية تتجاهل بتعمد معاناة وحاجات الأطفال والنساء، وهذا بحد ذاته احتقار وإهانة لحقوق المرأة).

إننا نؤكد أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تتحمل المسؤولية المباشرة عن كل عمليات التعذيب والمعاملة اللاإنسانية للآلاف من أبناء الشعب العراقي، فهي إحدى نتائج غزوها واحتلالها غير المشروعين لبلد مستقل وعضو من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة.

ظاهرة انتحار المعتقلين

دفعت أساليب التعذيب وانتهاك حقوق المعتقلين في السجون الحكومية أو الأمريكية والبريطانية وعدم حسم قضاياهم إلى بروز ظاهرة انتحار أعداد منهم، حيث شهدت هذه السجون أكثر من حالة انتحار، منها انتحار ((سجينين في سجن بادوش (٣٠ كم) غرب الموصل، وذلك بواسطة حرق نفسيهما))، كما شهدت مدينة تكريت (شمال بغداد) انتحار أحد المعتقلين في إحدى غرف السجن الانفرادي في ناحية العلم (٢٥ كم) شمال مدينة تكريت مركز محافظة صلاح الدين، وهذه الحالات هي ما تمّ الإعلان عنها فقط.

وكانت تقارير منظمات حقوق الإنسان المختلفة قد رصدت وفي أكثر من تقرير الانتهاكات التي يتعرض لها المعتقلون العراقيون، وأكدت أن بقاء أعداد كبيرة منهم في السجون وهم أبرياء دون أن يقدموا إلى المحاكم والقضاء ودون أن يحسم وضعهم أو محاكمتهم هي من الأسباب التي تدفع بالمعتقل إلى الانتحار.

هذا وقد أثار تسليم ملف المعتقلين ونقلهم من السجون الأمريكية إلى الحكومية الكثير من المخاوف حول تعرضهم للانتهاكات، بعد أن كشف معتقلون تعرضهم للانتهاكات صارخة، متهمين رجال شرطة بتعذيبهم وإساءة معاملتهم واحتجاز أشخاص بدون مذكرات توقيف فضلاً عن البطء في إجراءات حسم قضايا المعتقلين، حيث شهد سجن الرصافة في بغداد إضراب عدد من المعتقلين فيه، وسجن آخر في الكوت، في حين أكد آخرون وجود انتهاكات مشابهة حدثت في محافظات أخرى.

إن تسليم المعتقلين إلى جهات حكومية تعلم الإدارة الأمريكية سلفاً أنها ذات نزعة طائفية، وأنها متورطة في تعذيب المعتقلين، وتصفية الكثير منهم هو مخالفة خطيرة جداً لالتزامات الولايات المتحدة، الجهة المحتملة للعراق،

بموجب اتفاقيات جنيف وبالتالي يجعلها شريكة في المصائر التي ينتهي إليها هؤلاء المعتقلون.

أما الحالة الصحية للمعتقلين فمزرية إلى درجة كبيرة، فقد توفي ثلاثة وأصيب (١٥ عشر) آخرين نتيجة إصابتهم بمرض التدرن الرئوي في سجن العدالة المركزي بمنطقة الكاظمية شمال غربي بغداد.

إن من الأسباب الرئيسية لوفاة المساجين وانتشار المرض هو ضعف إدارة السجن وعدم توفيرها للمواد الصحية والغذائية المناسبة للمسجونين، كما إن إدارة السجن تتعامل بشكل لا أخلاقي مع المسجونين من كلام بذيء وعبارات طائفية وعدم الاهتمام بشكل عام بالسجناء.

من جهة أخرى أكدت منظمة العفو الدولية أن السلطات الحكومية نفذت حكم الإعدام بما لا يقل عن (١٢٠) عراقياً خلال الفترة الماضية من العام ٢٠٠٩م فيما ينتظر (٩٠٠) آخرون المصير ذاته، وطالبت المنظمة هذه السلطات بوقف تنفيذ الإعدام بحق الآخرين، ومن بينهم (١٧) امرأة، استنفذت الإجراءات القانونية بحقهم باعتبار أن العديد من المحكومين بالإعدام أدينوا خلال محاكمات غير عادلة بناء على اعترافات انتزعت بالقوة أو ممارسة التعذيب، وصدرت أحكام بإعدام نحو (٢٨٥) شخصاً خلال عام ٢٠٠٨م، كما صدرت أحكام مماثلة عام ٢٠٠٧م بحق (١٩٩) شخصاً، في حين تمّ إعدام (٦٥) شخصاً عام ٢٠٠٦م.

السجون السرية

مثّل لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام سجون سرية تمارس فيها شتى صنوف التعذيب ضد من تعتقلهم أجهزتها بتهم شتى انتهاكاً صارخاً للكثير من المواثيق والاتفاقيات الدولية والإعلان العالمي لحقوق

الإنسان، وقد جوبه هذا الفعل بانتقادات شديدة لكنها لم تؤد إلى الكشف عن كل هذه السجون وإنهاء العمل بها.

ويبدو أن الأجهزة التي أنشأها الاحتلال في العراق قد راق لها الأمر فراحت تضع آلاف المعتقلين في سجون وأماكن سرّية لا يعلم بها أحد إلا بعد افتضاح أمر إحداها.

ولم يكن الكشف عن سجن المثني السري في بغداد من قبل القوات الأمريكية في شهر مارس ٢٠١٠م بالأمر المفاجئ، كما لم يكن ليشكل فضيحة من الوزن الثقيل لكل من يتابع الشأن العراقي.. فمنذ خروج تلك الصور الرهيبة من سراديب أبو غريب وأخواتها، وما تلاها من فظائع سجن "الجادرية" عام ٢٠٠٥م، والسجون بأشكالها العلنية والسرية في ازدياد مستمر.

وقد نبهت هيئة علماء المسلمين في بيانات عديدة ومنذ وقت بعيد إلى وجود مثل هذه السجون وأنه يمارس فيها شتى أنواع التعذيب الوحشي الذي يندى له جبين الإنسانية فضلاً عن عمليات القتل والتغيب خارج القانون.

كما أن التقارير الدولية تؤكد وجود ما يزيد عن (٣٥٠٠) معتقل في أماكن سرّية تابعة لوزارة الداخلية، يمارس ضدهم التعذيب اليومي المبرمج، حتى أصبحوا مستعدين للاعتراف بأيّة جريمة خلاصاً من تعذيب لا يطاق يمارسه عليهم جلادو تلك السجون المنتمين لتابعيات وولاءات متعددة، فهذا تقرير لـ"هيومن رايتس ووتش الأمريكية" الصادر في ٢٠١٠م يؤكد "تفشي ظاهرة تعذيب المحتجزين في مراكز الاحتجاز التي تديرها الحكومة الحالية والتي تضم نحو ثلاثين ألف محتجز.. ومع تسليم الجيش الأمريكي للمحتجزين لديه للسلطة الحكومية في عام ٢٠٠٩م بموجب الاتفاق الأمني الأميركي العراقي لعام ٢٠٠٨م تفاقمت أوضاع السجناء وازدادت سوءاً".

أما على الجانب العراقي فقد أطلقت المنظمات والشخصيات العراقية عشرات المناشدات والتحذيرات.. فمن جانب البرلمان العراقي أدلى النائب "محمد الدايني" بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٣٠م بشهادة في "جنيف-سويسرا" تؤكد بالإثباتات القطعية وجود سجون سرّية في العراق، تجري فيها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، من قبل قوات الاحتلال أو من قبل السلطات العراقية بمختلف طوائفها.. كما أكد وجود أكثر من (٤٢٠) مركز اعتقال سرّي فضلاً عن السجون المعلنة التي تقدر بـ(٣٧) سجناً.. في حين بلغت السجون التابعة لسلطة الحكومة العراقية، سبعة وعشرين سجناً وتضم أكثر من أربعين ألف سجين..، وأكد بأن هذه السجون ليست سوى "ربع مراكز الاعتقال التي في حوزة الحكومة أما البقية فهي مراكز سرّية"، وأكد بأن لديه وثائق وإثباتات حول كيف تتم "الإعدامات واغتصاب الرجال والنساء داخل هذه السجون".

أما من طرف السلطة الحاكمة في العراق فقد أكد "طارق الهاشمي" نائب الرئيس العراقي بتاريخ ٢٠١٠/١/١١م بأن لديه معلومات رصينة تفيد بوجود عدد من السجون السريّة وأن آلاف العراقيين ما زالوا يُقتادون إلى أماكن غير معروفة، استناداً إلى الشبهات وبغية الابتزاز من دون تهم أو أوامر "إلقاء قبض".

التهجير القسري

لا زالت قضية المهجرين جراء الغزو والاحتلال الأمريكي وما نتج عنه من تداعيات خطيرة -والتي هزت مفاصل المجتمع العراقي وروابطه الإنسانية- تتفاعل بشكل كبير ولاسيما وأن هناك أعداداً كبيرة من العائلات لم تتمكن من العودة إلى مناطق سكنها بالرغم من تأكيدات جهات مختلفة

-حكومية وغير حكومية- تنفيذها مشاريع عدة لتشجيع تلك العائلات على العودة.

وكان تردي الوضع الأمني وقلة الدعم والمساعدة من بين الأسباب التي منعت المهجرين والنازحين من العودة، حيث ما زالت تواجه العوائل العراقية في دول الجوار مشاكل عديدة أبرزها نفاد مدخراتها المالية وضعف المساعدات التي تقدم لها أو انعدامها.

وتشير الإحصاءات التي تناقلتها وسائل الإعلام إلى وجود أربعة ملايين وخمسمائة ألف مهجر خارج العراق (حسب إحصاءات المتقدمين إلى جوازات فئة G لدى مديرية الجوازات العراقية حتى نهاية سنة ٢٠٠٨م) ومليونين وخمسمائة ألف مهجر في الداخل (حسب إحصاءات وزارة الهجرة والمهجرين الحكومية)، ويعاني أولئك المهجرون من أوضاع شاقة وصعبة. وقد شهد شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨م، فرار نحو (١٣ ألف) مسيحي من مدينة الموصل إثر أعمال عنف ضد الأقلية المسيحية تشير المعلومات أن ميليشيات تابعة للأحزاب الكردية قد قامت بها، ونزح معظمهم إلى القرى القريبة أو إلى مدن دهوك وأربيل وكركوك، بينما فر نحو (٤٠٠) إلى سوريا.

وقد ذكرت السيدة مها صدقي الموظفة في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومساعدة المتحدث الإعلامي باسمها؛ في تصريح للجزيرة نت نُشر بتاريخ ٢٠٠٩/١/٤م: "إن العراقيين لا يزالون يمثلون الجنسية الأكبر من حيث عدد طلبات اللجوء في دول العالم" و "إن الطلبات المقدمة من قبل العراقيين وصلت إلى أكثر من (١٣ ألفاً) خلال النصف الأول من هذا العام فقط".

كما أشار السيد (دانييل أندرسون) ممثل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في العراق في تصريح لوكالة فرانس برس (٢٠١٠) إلى إن عدد النازحين العراقيين الذين يعيشون حالياً في مخيمات في أنحاء العراق ارتفع عن العام الماضي بنسبة ٢٥%.

من جهة أخرى وفي حملة تهجير كبيرة، أعطى مجلس محافظة النجف الضوء الأخضر للميليشيات التابعة للأحزاب الحاكمة والشرطة وأجهزة الأمن بتهجير آلاف العوائل من النجف تحت لائحة الانتماء إلى حزب البعث المحظور، مقابل صمت الحكومة في بغداد مما يوحى بتورطها فيما يجري.. فضلاً عن ما وفرته بيئة الإفلات من العقاب التي صاحبت الاحتلال الأمريكي من تشجيع لتنفيذ مثل هذه الجرائم على نطاق واسع.

ومن المعلوم أن في النجف قبل الاحتلال الأمريكي ما يزيد على مائة وثلاثين ألفاً من البعثيين على ما تذكر بعض المصادر، وعلى الرغم من أن الميليشيات قد قامت باغتيال أعداد كبيرة منهم واختفى بعضهم، فقد بقيت الأغلبية منهم داخل النجف حيث لم تثبت ضددهم أية اتهامات قضائية.

أوضاع المرأة والطفل

أولاً: المرأة

يحتفل العالم كل عام وخاصة النساء باليوم العالمي للمرأة الذي يوافق الثامن من آذار/ مارس من كل سنة، والمرأة العراقية في داخل بلاد الرافدين وخارجه تعاني من شتى ألوان الحرمان والتجاوز على حقوقها الأساسية في مسلسل بدأت تداعياته كنتيجة للغزو والاحتلال الأمريكي وهو مستمر حتى الساعة، ولكنها وعلى الرغم من ذلك فإنها لازالت تتمتع بقدر لا بأس به من التحمل لهذه الظروف المأسوية.

وقد أشار تقرير منظمة العفو الدولية بعنوان "النساء في العراق في قبضة العنف" الصادر في آذار ٢٠٠٩م في مقدمته ما نصه (تعاني النساء والفتيات في العراق من العنف الجهنمي والانتهاكات المتواصلة لحقوقهن الإنسانية فبالإضافة إلى كونهن ضحايا التفجيرات والاعتداءات والمواجهات الأخرى التي تُعرض الكثير من العراقيين للخطر بصفة يومية فهن أيضاً مستهدفات بصفة خاصة بسبب جنسهن)، وكذلك (تعرض نساء لتهديدات واعتداءات بسبب عدم الالتزام بقواعد السلوك الصارمة، بما في ذلك القواعد المتعلقة بالزي، ولم توفر السلطات للنساء الحماية الكافية من العنف، بما في ذلك العنف على أيدي أفراد من الأسرة، وقُتل بعض النساء على أيدي أقارب ذكور لهن، فيما يبدو، وتقاوست السلطات عن تقديم الجناة إلى ساحة العدالة). وأكدت الناشطة العراقية (ملك حمدان) في اجتماعات منظمة حقوق الإنسان لهيئة الأمم المتحدة في نيسان ٢٠٠٩م، بأن (وضع المرأة العراقية يعتبر كارثياً وأكبر دليل على هذه الانتهاكات أن (٦٠٠) امرأة فاعلة في المجتمع العراقي تم اغتيالهن، منهن (٣٥٠) طبيبة وعاملة في القطاع الصحي والإنساني).

وتكشف إحصائيات مديريات الشرطة في المحافظات الشمالية الثلاث إلى أن "العنف ضد المرأة في تصاعد بحيث بلغ عدد الحالات التي سجلتها مراكز الشرطة عام ٢٠٠٩م، (١٠٧٩) حالة، مقارنة مع (٧١٥) حالة عام ٢٠٠٨م"، وأن "حالات الانتحار حرقاً ارتفعت من (١١٩) حالة عام ٢٠٠٨م إلى (٢٤٥) حالة عام ٢٠٠٩م"، وعزا المقدم (سركوت عمر) المسؤول عن مديرية متابعة العنف ضد النساء في محافظة السليمانية سبب تعرض النساء للعنف إلى (الحالة الاقتصادية التي تعاني منها المرأة الكردية).

هذا وفي حالة مأساوية ظهرت واستفحلت كنتيجة للغزو والاحتلال وحكوماته المتعاقبة، كشفت منظمات الدفاع عن المرأة العراقية ومراقبة حقوق الإنسان، أن هناك آلاف من النساء العراقيات تحولن إلى (ضحايا القهر الاجتماعي والسياسي) من خلال بيعهن سنوياً في أسواق (عبودية الجنس) التي تنشط داخل العراق وخارجه، وأكدت ممثلات هذه المنظمات أن تجارة العصابات الإجرامية في ذروتها الآن لتهريب نساء وبنات لا يتجاوزن أحياناً عمر الـ ١٢ سنة.

وتقدر منظمة (نساء بغداد) أن هناك في الأقل (٢٠٠) امرأة عراقية تُباع في (سوق عبودية الجنس) كل سنة، برغم أن منظمة مراقبة حقوق الإنسان -HRW- حذرت من أن الأعداد قد تكون أكثر إذا ما جرى إحصاء عمليات المتاجرة بالنساء اللاجئات إلى كل من سوريا ولبنان. إننا نرى أن هذه الانتهاكات التي سببها الغزو والاحتلال يجب أن تؤخذ في الحسبان عند استعراض حالة التزام الولايات المتحدة الأمريكية ضمن المراجعة الدورية الشاملة.

ثانياً: أوضاع الطفل

تؤشر حالة الأطفال في العراق صورة أخرى من صور الانتهاكات الأمريكية لحقوق الإنسان في العراق، فقد أشارت العديد من البحوث والتقارير إلى زيادة عالية جداً في التشوهات الخلقية للولادات في عموم مدن وقرى العراق، وكشفت الدراسة المشتركة التي أجرتها أجهزة مختصة تابعة لوزارات التعليم العالي والبحث العلمي والصحة والبيئة: أن أكثر من أربعين منطقة مختلفة وخاصة النجف والبصرة والفلوجة، تعاني من مستويات تلوث

عالية، مما أدى إلى ارتفاع نسب الإصابة بالسرطان والتسبب بالإعاقات الخلقية لدى حديثي الولادة.

وفي تقرير لشبكة "سكاي نيوز" التلفزيونية البريطانية نُشر في يوم الجمعة ٢٠٠٩/٩/٤م، عن مدينة الفلوجة التي كانت مسرحاً لمعركتين عنيفتين بعد الاحتلال عام (٢٠٠٤م)، تعامل الأطباء مع حالات تشوه مزمنة chronic deformities تصاعدت إلى حدود (١٥) حالة بين الأطفال الرضع وارتفاع حالات السرطان في وقت مبكر من الحياة.. هذه التشوهات مرتبطة بالمواد السامة التي خلقتها تلك المعارك، ونتيجة عن استخدام القوات الأمريكية لأسلحة كيميائية أو فوق تقليدية عند اجتياحها للمدينة قبل خمس سنوات.

وفي لقاء مع صحيفة (الغارديان) البريطانية نشرته في ٢٠٠٩/١١/١٥م أكد الدكتور (أيمن قيس) مدير المستشفى العام بالفلوجة على أنه بعد أن كان يتم الإعلان عن حالتين من العيوب الخلقية لدى الأطفال كل أسبوعين قبل عام، ارتفعت الأعداد الآن إلى حالتين يومياً، معظمها في الرأس والعمود الفقري، وحتى في الأطراف السفلى.

كما أشار تحقيق صحفي أجرته شبكة سكاي نيوز التلفزيونية البريطانية في ٢٠٠٩/٩/١م إلى أن "من بين (١٧٠) حالة ولادة حديثة في مستشفى الفلوجة، (٢٤%) من الأطفال توفوا خلال سبعة أيام و(٧٥%) منهم كانوا مشوهين خلقياً، وبمقارنة هذه الأرقام مع سجلات شهر آب/ أغسطس ٢٠٠٢م تبين بأنه من (٥٣٠) ولادة توفى ستة أطفال فقط في الأسبوع الأول مع وجود حالة تشوه واحدة.

من جهة أخرى فإن (الأسر استنفذت مدخراتها وأصبحت تعاني من الفقر بشكل متزايد، وهناك دلائل على أن المزيد من الأطفال ينقطعون عن

المدرسة ويدخلون سوق العمل لمساعدة أسرهم) أكدت ذلك مسؤولية الإعلام بمكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدمشق، وأضافت (كما أن التزويج المبكر للفتيات بدأ يشهد بدوره تزايداً مستمراً نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة)، وأنه (وفقاً لتقديرات الحكومة، هناك عدد أقل من الأطفال العراقيين المسجلين في المدارس خلال العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مقارنة بالعدد المسجل في السنة التي قبلها، ونحن نعتقد أن هذا مرتبط بشكل أساسي بالصعوبات الاقتصادية وإعادة التوطين والعودة.

من جهتها، أفادت وزارة التعليم الحالية أن هناك (٣٢٤٢٥) طالباً عراقياً مسجلاً بشكل رسمي في المدارس خلال العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مقارنة بحوالي (٤٩١٣٢) خلال العام الدراسي ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

الوضع الصحي

يعاني العراق من وضع صحي خطير نتيجة ما وقع عليه من أذى في مواطنيه وأرضه وسمائه، فمشكلة أمراض السرطان مثلاً فيه باتت تهدد كل أسرة عراقية بسبب ما تعرض له البلد من حروب انعكست نتائجها سلباً على الواقع الحياتي فيه، كما أكد (عبد ذياب العجيلي) وزير التعليم العالي والبحث العلمي في الحكومة العراقية الحالية في تصريح له خلال افتتاحه وحدة بحوث سرطان الثدي في كلية الطب في بغداد نشر في ١١/٥/٢٠١٠م.

فقد ناشدت الحكومة المحلية في محافظة ذي قار المجتمع الدولي التدخل والحد من انتشار مرض السرطان في مناطق الأهوار نتيجة القذائف الحربية خلال السنوات الماضية، وأكد المعاون الفني لرئيس مجلس المحافظة في تصريح نشرته جريدة الحياة في آيار/ مايو ٢٠١٠م "أن هناك ارتفاعاً واضحاً في نسبة انتشار مرض السرطان في المناطق التي تقع ضمن

الأهوار" وأن الحالات "تعد بالعشرات في بعض المناطق، كما هي الحال في منطقة الفهود التي وصل فيها عدد الحالات إلى (٥٢) قبل أن تنتهي من كشف كامل المنطقة والمناطق الأخرى التي لم يصلها الكشف".

وفي تقرير طبي صادر عن وزارة الصحة الحكومية أعد من قبل ستة من المتخصصين بأمراض السرطان نشر بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٧م أكد أن "الإحصائيات المتوافرة في المحافظات العراقية، باستثناء تلك التابعة لإقليم كردستان، تؤكد إصابة (٦٣) ألف و(٩٢٣) شخصاً بالسرطان خلال السنوات الخمس الماضية، منهم (٣٢) ألف و(٢٨١) من الذكور و(٣١) ألف و(٥٥٢) من الإناث، تعرض أغلبهم إلى الموت، ويشكل الأطفال والنساء المصابون النسبة الأكبر".

من جانب آخر ووفقاً للإحصاءات الصادرة عن وزارة الصحة الحكومية فقد تم تسجيل (٦٧٠٠٠) حالة (إيدز)، بعدما كان العدد الإجمالي للمصابين بهذا المرض قبل الاحتلال (١١٤) حالة فقط.

إن تدهور الأوضاع الصحية في العراق يمثل جانباً من الانتهاكات التي يجب أن تتحمل مسؤوليتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية جرّاء غزوها واحتلالها للعراق، ويجب أن نضع في الاعتبار ما نجم عن هذا الانتهاك من حرمان آلاف العراقيين من حقهم الأساسي في الحياة.

الحريات الصحفية

شهدت أعوام الاحتلال الماضية الكثير من حالات الاعتداء والتجاوز التي رسمت معالم ومشاهد مسلسل انتهاكات الحريات الصحفية وحق الصحفيين في ممارسة المهنة وتغطية النشاطات والأحداث، فقد قتل خلال سني الاحتلال (٢٤٧) صحفياً عراقياً وأجنبياً من العاملين في المجال

الإعلامي، واختطف (٦٤) صحفياً ومساعداً إعلامياً قتل أغلبهم وما زال (١٤) منهم في عداد المفقودين.

والمعروف أنه منذ الأيام الأولى للاحتلال الأمريكي فإن قوات الاحتلال لم تتوان عن استهداف الصحفيين وممثلي الأجهزة الإعلامية بصورة مباشرة مما أدى إلى فقدان حياة الكثير منهم فضلاً عن تدمير الكثير من مقرات المؤسسات الصحفية والإعلامية، وهو انتهاك صارخ لما تنصّ عليه اتفاقيات جنيف الواجبة التطبيق في حالات النزاع المسلّح.

وقد رصدت الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين العراقيين خلال عام ٢٠٠٩م (٩٤) انتهاكاً للحريات الصحفية شملت (١٢٧) صحفياً وإعلامياً، وتتنوع بين حوادث الاغتيال والاعتداء الجسدي ورفع الدعاوى القضائية والاعتقال والاحتجاز المؤقت والمنع القسري تحت تهديد السلاح من تغطية الأحداث والنشاطات فضلاً عن بعض الإجراءات الحكومية الخاصة بتقييد بعض مسارات وأشكال العمل الصحفي والإعلامي مثل محاولة فرض الرقابة على المواقع الإلكترونية والصحف والمطبوعات، كما تمّ رفع (٢٩) دعوى قضائية في قضايا النشر وممارسة العمل الصحفي من قبل شخصيات حكومية ضد عدد من الصحفيين والمؤسسات الصحفية، وشهد العراق العام الماضي إقامة (٢٣) دعوة قضائية أقامها مسؤولون محليون ضد صحفيين مستقلين ومؤسسات إعلامية، بسبب نشرهم مواضيع تتحدث عن قضايا فساد مالي وإداري وكُشف بعضها، و(٣٥) دعوة قضائية في إقليم كردستان.

ورصد مرصد الحريات الصحفية في تقرير له بعد سبع سنوات من الاحتلال في أيار/ مايو ٢٠١٠م (٢٦٢) انتهاكاً تعرض لها الصحفيون ما بين ٣/ مايو ٢٠٠٩م إلى ٣/ مايو ٢٠١٠م.

وشهد يوم اقتراح الناخبين فيما تسمى بالانتخابات النيابية لوحده أكثر من (٥٠) انتهاكاً قمعياً خطيراً، كانت حصة محافظات كردستان الثلاث منها (٢٣) انتهاكاً فيما شهدت بغداد والمحافظات الأخرى (٢٧) انتهاكاً، مارسها جهات عسكرية وأمنية بحق الصحفيين ومؤسساتهم الإعلامية.

وقد أدان الاتحاد الدولي للصحفيين محاولة اغتيال الصحفي (عماد العبادي)، مدير قناة الديار، واتهم الحكومة الحالية (بالإهمال الفضائحي) بسبب فشلها في مواجهة ظاهرة (إفلات قنلة الصحفيين من العقاب) والقيام بعمليات تحقيق ملائمة في الهجمات التي استهدفت الإعلاميين العراقيين، حيث أظهر هذا الهجوم حجم الخطر على حياة الصحفيين المستقلين في العراق.

وفي مناطق كردستان العراق كانت سنة ٢٠٠٩م كسابقاتها سيئة وخطيرة لصحفيي العراق ويمكن أن نسميها سنة مليئة بالبؤس للصحفيين، حيث التهديد وإعاقة العمل الصحفي والقتل وخطف الأبناء والأقارب وتسجيل الدعاوى القانونية ضدهم كانت من أبرز المشاكل التي عانى منها الصحفيون في العراق، وقد تعرض الصحفيون في هذه المناطق لوحدها وخلال الفترة من بداية ٢٠٠٩م إلى ٢٥/ كانون الأول/ ديسمبر منه إلى (١٣٢) انتهاكاً مختلف الأنواع.

كما أنه وبتاريخ ١٠/٣/٢٠١٠م قامت قوات الاحتلال الأمريكية بقتل الصحفية (أسيل العبيدي) في بغداد منطقة حي السلام، حيث كانت تلك القوات تسير بالاتجاه المعاكس للسير مما فاجأ سائق السيارة التي كانت تقل العبيدي وتوقف فجأة، وقامت القوات الأمريكية بإطلاق النار على السيارة مما أدى إلى إصابة العبيدي برصاصتين الأولى في رأسها والثانية في رقبتها وأديتا إلى مقتلها على الفور، وقُتل كذلك قائد السيارة التي كانت تقلها.

كما أبلغت مراسلة قناة الاتجاه الفضائية (سارة الحمداني)، أنها تلقت تهديدات من المفتش العام في وزارة الصحة (عادل محسن) على إثر بثها تقريراً في قناة الاتجاه الفضائية في الثالث من مارس الحالي عن عائلة تعاني من إصابات وحالات مرضية بحاجة إلى معالجة صحية سريعة في بغداد.

كما صدرت عن هيئة الاتصالات والإعلام في العراق في تموز ٢٠٠٩م لائحة تنظيم البث الإعلامي التي تعد خطوة حقيقية للوراء على مسار حرية الإعلام في العراق "حيث لا يقتصر الأمر على أن الأنظمة تمنح الهيئة سلطات موسعة في إغلاق منافذ البث الإعلامي جراء مخالفات صغيرة وتقع للمرة الأولى؛ بل إنها تعرض حياة الصحفيين العراقيين لخطر جسيم".

أوضاع الأقليات

يرصد قسم حقوق الإنسان في هيئة علماء المسلمين بكثير من القلق ما يخص أوضاع الأقليات خلال الأعوام الماضية خاصة تعرض مسيحيي العراق إلى الكثير من الأذى كغيرهم من العراقيين، ومن ضمنه أعمال القتل التي طالتهم في عدد من أماكن سكنهم ولاسيما محافظة الموصل.

إن هذا التدهور ناجم بصورة مباشرة عن الغزو والاحتلال الأمريكي وأحد أوجه الانتهاكات التي سببها هذا الغزو والاحتلال.

وحسب الأرقام المعلنة من المصادر المهمة بشؤون المسيحيين في العراق نجد الآتي:

ذكر رئيس (الجمعية الثقافية الكلدانية نحو السلام في العراق) في تصريح لوكالة أصوات العراق السبت ٢٦/١٢/٢٠٠٩م أن (١٩٦٠) مسيحياً قتلوا في مناطق مختلفة في العراق منذ شهر آذار مارس من عام ٢٠٠٣م، كما أن المسيحيين في العراق (يعيشون حياة تعيسة في ظل استهدافهم من قبل

جماعات مسلحة)، منتقداً الحكومة الحالية لعدم تمكنها من وقف الاعتداءات على المسيحيين وأنها (وعدت أكثر من مرة بتعويض المسيحيين المتضررين ولكنها لم تنفذ وعودها)، ومشيراً إلى أن (موجات العنف ضد المسيحيين لم تأت من فراغ؛ بل هناك خطة لطرد كافة المسيحيين من العراق بدعم من إحدى دول الجوار).

كما استمرت عملية استهداف الأقلية المسيحية في كركوك من قبل مجموعات (مجهولة) بالقتل والتهجير، فبعد أحداث البصرة وبغداد والموصل، أكدت عدة جهات مسيحية استمرار حملة استهداف المسيحيين ليصبحوا هدفاً لتلك المجموعات، وضحية لصراعات سياسية لا دخل لهم فيها بين القوى المشتركة فيما يسمى بـ (العملية السياسية) على خلفية الصراع على النفوذ في بعض مناطق كركوك كما هو الحال في بعض مناطق الموصل، (فالمطران لويس ساكو) رئيس أساقفة الكلدان في كركوك حذر عقب الأحداث من حملات التصفية هذه، وقال لوكالة الصحافة الفرنسية: (إن ما نتعرض له من اضطهاد وملاحقة وبطش أهدافه سياسية، ومن يستهدفنا يبحث عن مكاسب الهدف منها دفع المسيحيين إلى الهجرة، أو إجبارنا على التحالف مع جهات لا نريد مشاريعها)، أما التجمع الوطني لمسيحيي الموصل الذي يرأسه (د. عادل يعقوب) فلم يكتف بالتلميح كما فعل المطران لويس؛ بل نص على تورط الساسة الأكراد بهذه الجرائم صراحة، فقد صدر بيان باسم التجمع جاء فيه: (قد توصلنا إلى الجهة المستفيدة من هذا القتل والتهجير، إنها الأطراف الكردية الراعي الرسمي لعملية الانفصال).

إن ما يؤسف له أن الولايات المتحدة الأمريكية التي طالما تشدقت بدفاعها عن حقوق الإنسان هي الراعي الأول لكل هذه الانتهاكات وهي من شجعها وسهل القيام بها من خلال إشاعة حالة الفوضى وغياب القانون في

العراق الناجمة عن تدمير كل مؤسسات الدولة العراقية وفسح المجال أمام الميليشيات والعصابات دون وازع أو رادع يردعها عن جرائمها المستمرة والمتصاعدة.

الوضع البيئي

سبب الغزو والاحتلال الأمريكي دماراً هائلاً للبيئة في العراق، وقد كشفت دراسة أجرتها أجهزة مختصة تابعة لوزارات التعليم العالي والبحث العلمي والصحة والبيئة نهاية ٢٠٠٩م، أن الأراضي العراقية واقعة تحت تأثير مستويات عالية من التلوث الكيماوي والنووي والمواد السامة الخطرة، وخاصة تلك المناطق التي تعرضت لقذائف اليورانيوم المنضب، في الحروب التي شهدتها البلاد، وأن أكثر من أربعين منطقة مختلفة وخاصة النجف والبصرة والفلوجة، تعاني من مستويات تلوث عالية، مما أدى إلى ارتفاع نسب الإصابة بالسرطان والتسبب بالإعاقات الخلقية لدى حديثي الولادة.

وأدى استخدام الأسلحة والذخائر والتفجيرات بمختلف أنواعها بالحرب، وتلك التي استهدفت خطوط أنابيب النفط على مدار ثلاثة عقود لتلوث أجواء البلاد بمواد خطيرة، كان من شأنها التسبب بكميات كبيرة من التلوث بأجزاء متفرقة، حيث أن ساحات الخردة المعدنية (السكراب) في العاصمة بغداد وفي البصرة جنوب البلاد تحتوي على معدلات عالية من الإشعاعات، والتي نتجت عن اليورانيوم المنضب الذي استخدم بالأسلحة والقذائف أثناء غزو العراق عام ٢٠٠٣م.

واعترفت وزيرة البيئة في الحكومة الحالية في مقابلة لها مع صحيفة (الغارديان) البريطانية نشر بتاريخ ٢٤/١/٢٠١٠م بأن الأراضي الزراعية واقعة تحت تأثير المواد الملوثة ذات السمية العالية تعود لكونها كانت مسرحاً

لحروب استخدمت فيها أنواع متعددة ومختلفة من الأسلحة، مما ترك آثاراً سلبية على نطاق واسع على البيئة والصحة العامة على حد سواء.

هذا وقد كشف تقرير للبنتاغون بصدد "مخلفات الحرب" في العراق نشر في ١٧/١/٢٠١٠م، أن كل جندي أميركي يترك وراءه من (٩ إلى ١٢) باونداً من (النفائات المحرمة) يومياً استناداً إلى أرقام وزارة الدفاع الأميركية، ثم إن هناك الأسلحة غير المتفجرة، حيث يقدر المسؤولون في وزارة الدفاع الأميركية بأن هناك (٣-٥%) من القنابل والصواريخ يتم الفشل في تفجيرها، وفي مناطق تكثر فيها الرمال فإن المعدل قد يرتفع إلى (١٥%)، استناداً إلى معلومات برنامج الأمم المتحدة.

ويمكن من هذه الأرقام وحدها تقدير حجم الكارثة البيئية التي يواجهها العراق والناجمة عن عمليات قوات الاحتلال العسكرية وقواعدها، ومدى الخطورة على البيئة والإنسان، والطبيعة عموماً في العراق، حيث يلاحظ عموم المواطنين العراقيين وكل من عمل في البلد خلال السنوات السبع التي أعقبت الغزو الكيفية التي تغير فيها مناخ العراق، لاسيما تلك العواصف الرملية التي تتكرر يومياً تقريباً في فصل الصيف على نحو التحديد، فيما كانت مثل هذه الظاهرة المناخية نادرة الحدوث.

الوضع التربوي والتعليمي

اعترف مسؤول حكومي بأن (العراق الآن يعاني من ازدياد نسبة الأميين بنسبة مقلقة جداً ويجب التسريع بتشريع قانون محو الأمية الذي قدم منذ عام ونصف العام على طاولة مجلس النواب ولم يصادق عليه، فضلاً عن عدم تخصيص دولار واحد من موازنة الدولة لعام ٢٠١٠م لمشاريع إقامة دورات محو الأمية، وأن البيئة العراقية الآن أصبحت ممتازة جداً لانتشار

الأمية، ولا غرابة إن قلنا إن أعداد الأميين في العراق بلغت (٥ ملايين) عام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩م بينما عام ١٩٩١م انتهت ولم يبقَ أي أمي في العراق). أما حالة معظم المدارس في العراق فهي أصبحت غير خافية على أحد بعد أن تناولتها وسائل الإعلام بكثرة، حيث قلت الأبنية المدرسية الأمر الذي جعل الطلاب يحشرون مع بعضهم بطريقة غير سليمة وقد تصل أعدادهم إلى أكثر من خمسين طالباً في الصف الواحد ويتشاركون في المقاعد، كما أنها قادت إلى دمج عدة مدارس في بناية واحدة، فلا يستغرب الآن وجود (المدارس الثلاثية) حيث تنقسم ثلاث مدارس ابتدائية ساعات النهار (القصير) ويؤدي تعدد المدارس في بناية واحدة إلى قلة ساعات التعليم المخصصة لها، وهنا نستطيع أن نستخلص النتائج التعليمية السيئة لهذه الظاهرة المؤسفة.

ولا نحتاج كثير عناء للتدليل على أن هذا التردّي في الأوضاع التربوية والتعليمية في العراق هو أحد نتائج الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق وما قام به من انتهاكات تمثل قسم منها في الهجوم المباشر على المؤسسات التعليمية ومكتباتها واتخاذ الكثير منها كمقرات لجنودها، وحتى إعدام هذا التقرير (أبريل/٢٠١٠م) فإن هذه الانتهاكات مستمرة.

الخدمات والبنى التحتية

منذ الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق والاقتصاد في العراق في فوضى حقيقية بسبب قيامه على أسلوب العمل العفوي غير المعتمد على خطط تنموية أو إطار علمي يضمن نتائج إيجابية لتحقيق النهوض والنمو، فقد انهارت تماماً ركائز الاقتصاد الصناعية والزراعية والتجارية حتى أصبح

البلد يستورد كل شيء بدءاً من المنتجات والسلع الصناعية وحتى السلع الزراعية كاللحوم والخضار والفواكه.

ومع اقتراب الغزو من نهاية سنته السابعة، فإن البطالة في العراق وصلت إلى (٣٨،١%)، وتصر الحكومة على إعطاء نسبة رسمية لا تتجاوز (١٧،٦%).

هذه البطالة موجودة في الاقتصاد العراقي، على الرغم من امتصاص جزء كبير منها عن طريق الوظائف الأمنية والعقود الوقتية وشبكة الحماية الاجتماعية، لكن المشكلة لا تزال قائمة لعدم استغلال الموارد البشرية بشكل كفوء، كما إن أكثر من (٧٠%) من العائلات تعيش على أقل من (٢١٠) دولارات في الشهر، وإذا عرفنا أن كل عائلة تتكون من معدل يتراوح ما بين (٦-١٠) أفراد، نصل إلى أن أكثر من (١٧ مليون) عراقي يعيش على دولار واحد يومياً.

وأعلنت ما تسمى بهيئة النزاهة الحكومية أن "الهيئة أhalّت خلال شهري (كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير) من العام الحالي (٣٥٦) متهماً إلى محكمة الجنايات بتهم فساد بلغت قيمتها (٤٦ مليار) دينار، وإن: "أوامر القبض الصادرة خلال الشهرين الماضيين بلغت (٤٣٣) مذكرة بينها أربعة بحق موظفين كبار بدرجة وزير، و(١٨) بدرجة مدير عام"، فضلاً عن كشف وتوثيق عشرات آلاف الشهادات المزورة لمسؤولين وضباط ومديرين عامين وكوادر حزبية تشغل مناصب قيادية في الدولة.

وكان (جيمس كوغان) الخبير المالي المتابع للاقتصاد العراقي، قد أشار إلى أن كل التوقعات كانت غير دقيقة، ففائض هذا العام الذي بلغ (٢٢ مليار) دولار، صُرف على ميزانية إضافية خصصت مبلغ (١٤.٣ مليار) دولار لأعمال قدمها الاحتلال الأميركي، والباقي صُرف على الأقرباء وجهاز

الدولة الفاسد، وأن إعادة البناء التي بدأت في ظل الاحتلال الأميركي فشلت فشلاً ذريعاً.

وفي مسودة تقرير وضعته لجنة في الكونغرس الأميركي جاء فيه "إن مبلغ (١١٧ مليار) دولار صرفته المؤسسة العسكرية الأميركية والحكومة العراقية منذ عام ٢٠٠٣م، تبذر في مشاريع غير منتجة، أو اختفى بسبب الفساد وسوء الإدارة".

وقد أثبتت التجارب تدخل السلطات الأمريكية والعراقية في الإفراج عن المعتقلين بتهم الفساد وتهريبهم خارج البلاد وهو ما سبب استثناء حالة الفساد التي تضرر إضراراً مباشراً بحقوق الشعب العراقي في الخدمات الأساسية اللازمة لإدامة الحياة.

الخاتمة

إن استمرار الانتهاكات الأمريكية لحقوق الإنسان في العراق تحتاج إلى وقفة حقيقية من المجتمع الدولي وفي المقدمة منه هيئات حقوق الإنسان من أجل اتخاذ كل الخطوات العملية والقانونية للتحقيق في كل هذه الانتهاكات وتقديم مرتكبيها إلى العدالة وتعويض العراق وشعبه عن كل ما أصابه جرّاء الغزو والاحتلال الأمريكي وما نتج عنهما من تداعيات مستمرة إلى يومنا هذا، وفي هذا الصدد نقترح ما يلي:

أولاً: تشكيل لجنة تقصي حقائق تتولى التحقيق في كل ملابسات الغزو والاحتلال ونتائجهما.

ثانياً: إدراج أوضاع حقوق الإنسان في العراق على جدول اجتماعات مجلس حقوق الإنسان والهيئات الحقوقية الأخرى.

ثالثاً: تعيين مقرر خاص عن حالة حقوق الإنسان في العراق.

رابعاً: دعوة المقررين الخاصين لزيارة العراق وتقديم تقرير عن كل الانتهاكات التي تجري فيه منذ عام ٢٠٠٣م.

وثائق

الحملة العالمية لمقاومة العدوان
Global Anti-Aggression Campaign

قاوم.. حتى التحرير

إسطنبول 25-4-2010 / 1431-4-10
Istanbul 25-4-2010 / 10-4-2010
moqconf.qawim.net



مؤتمر دعم المقاومة العراقية
Convention to Support Iraqi Resistance

البيان الختامي

تحت شعار: قاوم.. حتى التحرير اختتمت الحملة العالمية لمقاومة العدوان مؤتمرها الخاص بدعم المقاومة العراقية الذي عقد في إسطنبول في الفترة 11/10 نيسان 2010م بمشاركة واسعة من القوى المناهضة والمقاومة للاحتلال ومن أبرزها هيئة علماء المسلمين وفصائل المقاومة العراقية وهيئات ومنظمات وشخصيات عربية وتركية وأجنبية داعمة للمقاومة العراقية ومؤيدة لقضايا الأمة. وأكد المؤتمر على أن دعم المقاومة العراقية واجب على كل القوى التي تؤمن بحق الشعوب في الحرية والاستقلال والعيش الكريم.

وصدر عن المؤتمر التوصيات التالية:

- 1- تصعيد العمل المقاوم حتى تحرير العراق واستقلاله.
- 2- عقد لقاءات وورش عمل تنسيقية دورية.
- 3- التأكيد على ضرورة توحيد رؤية المقاومة وتكامل عملها الميداني.

قاوم.. حتى التحرير
الأمانة العامة
للحملة العالمية لمقاومة العدوان
إسلامبول 2010/4/11



قاوم.. حتى التحرير
قاوم.. حتى التحرير
قاوم.. حتى التحرير
قاوم.. حتى التحرير
قاوم.. حتى التحرير

آراء مركز الأمة في مستجدات الشأن العراقي

د. عبد القادر محمد^(١)

الانتخابات العراقية والطريق إلى المجهول ٢٤/٢/٢٠١٠م

تتباين آراء كثير من المحللين والكتاب والمتابعين لموضوع الانتخابات العراقية القادمة وتختلف توقعاتهم بشأن نتائجها لكن الملفت أن الكثير منهم يتفقون على أنها ستفضي إلى مرحلة تتطوي على الكثير من المخاطر جارةً البلاد إلى طريق المجهول.. هذا في الوقت الذي لا ينفك الكثير من ساسة العراق اليوم من التحذير من تداعيات هذه الانتخابات على مستقبل العراق على كل المستويات وما قد تفضي إليه من العنف الطائفي.

أما على صعيد الإدارة الأمريكية فتشير تقارير إعلامية إلى قلق متزايد بين المسؤولين الأمريكيين من أن الانتخابات المقبلة يمكن أن تقوض العملية السياسية في العراق بسبب المقاطعة والإقبال الضعيف أو زيادة العنف والصراع الديني والطائفي.. مؤشر آخر يأتي في هذا السياق وهو الحديث عن خطة طوارئ لقوات الاحتلال الأمريكية في مرحلة دخول موعد الانسحاب المزعوم لهذه القوات حسب ما يسمى بالاتفاقية الأمنية؛ إذ تشير التقارير أن المسؤولين العسكريين الأمريكيين عاكفون حالياً على إعداد خطط

^(١) مدير مركز الأمة للدراسات والتطوير.

طارئة لتأخير الانسحاب المزمع للقوات الأمريكية القتالية من العراق بحلول نهاية شهر آب المقبل في حال حدوث توتر سياسي أو ارتفاع في حدة العنف في الأسابيع المقبلة حسب تعبيرهم.

وكان وزير الدفاع الأميركي (روبرت غيتس) أعلن أن واشنطن ستبطئ الجدول الزمني لسحب قواتها من العراق (إذا رصدت تدهوراً خطيراً في الوضع الأمني هناك)، وهنا تأتي رسائل المغازلة من بعض الساسة العراقيين في الحديث عن ضرورة تأخير الانسحاب بما يتوافق مع التصريحات الأخيرة للمسؤولين الأمريكيين، فقد أعلن إياد علاوي في تصريح له مؤخراً: (ليس لدينا ثقة بقدرات القوات العراقية على مسك الملف الأمني بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق على نحو كامل).

تصريحات الساسة العراقيين يمكننا أن نقرأها في سياق التحشيد الطائفي لأغراض دعائية وانتخابية، لكن ما يثير الريبة والقلق هي تصريحات الساسة والقادة العسكريين الأميركيين وتحذيراتهم من مرحلة ما بعد الانتخابات، فإنه يشير بما لا يقبل الشك أن القوم يعدون أمراً خطيراً من شأنه أن يهدد أمن العراق ومستقبله، وهذا ما ينبغي على العراقيين التنبه له والحذر منه.

صراع ما بعد صناديق الاقتراع ٢٠١٠/٣/٤م

ازدادت في الآونة الأخيرة التحذيرات وإعلان المخاوف من مرحلة ما بعد الانتخابات وما ستفرزه من نتائج على الصعيد السياسي والأمني في البلاد، فقد كانت البداية في التصويت الخاص والمبكر تحمل الكثير من ملامح الصراع المحتدم بين الفرقاء السياسيين وذلك من خلال اختفاء أسماء الكثيرين

من منتسبي الأجهزة الأمنية الحكومية في إحدى صور هذا الصراع بما تمثله هذه الأجهزة من ولاءات مختلفة لأحزاب السلطة.

الموقف الأمريكي أخذ موقف المتفرج من كل ما يجري من صراعات سياسية وطائفية قبيل الانتخابات، هذا في الوقت الذي تتوقع مصادر أمريكية أن يستغرق تشكيل الحكومة القادمة من ٤-٦ أشهر وهي الحكومة الخامسة منذ احتلال العراق في ٢٠٠٣م، وهو ما يعني فترة من الاقتتال الداخلي والتصفيات والفوضى السياسية وترد في كل المستويات كضريبة يدفعها العراقيون للديمقراطية الأمريكية الجديدة.

الأشهر التي ستعقب هذه الانتخابات حسب المعطيات الموجودة على الساحة السياسية ستكون ساحة مفتوحة للصراع الذي سيكون على أشده، في وقت أعلن الجانب الأمريكي أنه لن يتدخل في الشأن العراقي الداخلي سعياً على ما يبدو إلى أن يأخذ الصراع مداه إلى حد يصبح تدخله هو سيد الموقف لفك الاشتباك بين الأطراف وليكون بمثابة طوق النجاة للجميع حتى يؤول الأمر في النهاية إلى نوع من الصفقات السياسية والتوافقات بين هذه الأطراف وهذا يعتمد على شكل الخارطة السياسية التي ستفرزها هذه الانتخابات.

ومن هنا تتعزز فكرة أن هذه الانتخابات لن تأتي بجديد للعراقيين طالما أن الراعي للعملية السياسية في البلد هو الاحتلال وطالما أن مصالح الشعوب لم تلتق أبداً في يوم من الأيام مع مصالح الاحتلال.

تسويات ما بعد الصراع ٢٠١٠/٣/١٠م

التداعيات المحتملة وما الذي سيحصل بعد إعلان نتائج الانتخابات؟ وماذا سيكون موقف الأطراف الخاسرة وما حقيقة الموقف الأمريكي مما يجري في العراق ومن الأطراف المتصارعة؟ وتوقعات المشهد السياسي

القادم في المستقبل القريب.. أسئلة تراود الكثيرين من العراقيين والمتابعين لمجريات الأمور في العراق.

مع تصاعد وتيرة التصريحات والاتهامات بين أطراف العملية السياسية بتزوير الانتخابات وعدم نزاهة المفوضية العليا للانتخابات واستقلاليتها وتدخل أطراف وكتل سياسية في عملها ترسم بوادر أزمة سياسية سوف تجر العراق نحو أزمة حقيقية وموجة جديدة من الصراعات والفوضى السياسية المتضرر الأكبر فيها الشعب العراقي.

لكن ما حقيقة الموقف الأمريكي الذي أبدى ارتياحه من نجاح العملية الانتخابية وما أسمته واشنطن بنجاح (العملية الديمقراطية) في العراق؟!.

إن ما تحرص عليه الإدارة الأمريكية تماماً هو نجاح مشروعها السياسي في العراق واستمرار عجلة (الديمقراطية) الأمريكية وفق ما رسمت وخطت له منذ بداية احتلال العراق ثم هي بعد ذلك ليست مهتمة بالتفاصيل إلا بما يضمن تقدم العملية ونجاحها، وليس مهماً كذلك بالنسبة إليها من تكون أدوات هذا المشروع مع الحرص على تنوع هذه الأدوات وتباين ألوانها بالشكل الذي يكسبها القبول والمشروعية من كل فئات الشعب مع الحرص أيضاً على دفع أكبر عدد ممكن من أبناء الشعب لأن يصعد عربات القطار الأمريكي.

لكن هذا لا يعني أن تتقاطع أحياناً مصالح هذا المشروع مع المصالح الخاصة لبعض أدواته أو مع من يرتبطون ببعض الأجنات الإقليمية فلذلك تسعى واشنطن إلى تحقيق مبدأ "التسوية السياسية" بين المتنافسين والمتصارعين ونجدها تميل نحو اختيار ودعم الأشخاص الأكثر براغماتية ممن يحرصون على إنجاح المشروع أكثر من تحقيق المصالح الخاصة ولذا فهي تفضلهم على أصحاب الأيدولوجيات الخاصة.

أما المتوقع في المرحلة القادمة فهو أن يأخذ الصراع بين هذه الأطراف مداه الطائفي والإثني ثم تعود اللعبة في النهاية إلى مبدأ التوافقات السياسية والتفاهات التحالفية على حساب المبادئ والوعود التي قطعها المرشحون على أنفسهم أمام الجمهور ولم لا إذا كانت السياسة هي فن الممكن، وكل شيء ممكن في العراق الجديد.

رهان الانتخابات الخاسر ٢٥/٣/٢٠١٠م

في الوقت الذي راهن فيه الكثيرون على الانتخابات الأخيرة وحشدوا لها إعلامياً على كل المستويات حتى بلغ الأمر إصدار الفتاوى الموجبة للمشاركة وبعضها حكمت بتأثير "القادر الممتنع"، لكن سرعان ما جاءت النتائج الأولية لهذه الانتخابات مخيبة لآمالهم وشكلت صدمة كبيرة أظهرت ضعف آرائهم وضبابية الرؤية لدى هؤلاء بعيداً عن قراءة الأمور في سياقها الصحيح، وأظهرت أيضاً أن مواقفهم لم تخرج عن دائرة ردات الفعل والانفعالات العاطفية (الطائفية)، ولذلك لم نعد نسمع لهؤلاء صوتاً مع تعالي صيحات التزوير والتلاعب بالنتائج من كل الأطراف.

ورغم امتعاض أغلب المشاركين في هذه الانتخابات والمؤيدين لها من نتائجها التي تمخضت عنها إلا أن المؤكد في كل ما يجري أن هذه العملية حظيت برضا السيد الأمريكي إلى حد كبير، وعبرت الإدارة الأمريكية عن ارتياحها مما أسمته نجاح "العملية الديمقراطية" في العراق وأنها كانت خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح، وهو ما عبر عنه قائد قوات الاحتلال في العراق "أوديرنو" بقوله: (المهم أن يفهم الشعب العراقي أن هذه الانتخابات والعملية الديمقراطية هي الأفضل وهي الخيار الوحيد أمامه).

لكن الحقيقة غير ذلك بالتأكيد فما كشفتته هذه الانتخابات وإحجام الكثير من أبناء الشعب العراقي عن المشاركة فيها خلافاً لما تعلنه المصادر الرسمية وما أعقب هذه العملية من عمليات تزوير وتغيير لإرادة الشعب الحقيقية كشفت هشاشة العملية السياسية التي تجري تحت الرعاية الأمريكية وكان الفشل الذي رافق هذه الانتخابات بمثابة الرمح الأخير لعمليته السياسية وأدواتها التي عجزت عن كسب ثقة المواطن العراقي الذي بات يعي المؤامرات التي تحاك ضده على حساب معاناته وأمنه، وقد اكتشف اليوم من يقف وراء دوامات العنف الذي عصف بالبلد طيلة السنوات السبع الماضية.

إن الشعب وحده هو من سيحاسب اللاعبين بأمنه وهو من سيسقطهم كما أسقط الكثيرين في هذه الانتخابات الأخيرة ولن ينتظر ليحرب أربع سنوات قادمة، وهو يعلم أن الاحتلال هو أساس المشكلة وأن المقاومة هي الخيار الوحيد للخلاص من الاحتلال وعملائه.

حقيقة الموقف الأمريكي من صراع تشكيل الحكومة ٢٠١٠/٤/١م

في الوقت الذي حاولت فيه القائمة "العراقية" أن تظهر أثناء حملتها الانتخابية بوصفها قائمة التصدي للنفوذ الإيراني في العراق كما يحلو للبعض أن يصفها، الأمر الذي منحها زخماً أكبر عند ناخبها المناوئين لهذا النفوذ، جاءت تصريحات علاوي الأخيرة لتعلن الموافقة على التباحث مع طهران وهي في الواقع تحمل في طياتها الكثير من الدلالات، أهمها أن هناك تقارباً إيرانياً "علاوياً" بدأ يلوح في الأفق بدأ بقاء السفير الإيراني في بغداد ولقاء طالباني العائد لتوه من طهران.

لكن مع هيمنة التدخل الإيراني على المشهد السياسي (الانتخابي) تحديداً يثار بالمقابل تساؤل مهم عن ضعف أو شبه غياب للدور الأمريكي في

مجريات الأحداث المتسارعة في العراق، وحقيقة الموقف الأمريكي من مشهد الصراع؟.

السفير الأمريكي في العراق (كريستوفر هيل) يوضح سياسة التعامل مع الأحداث القائمة على ترقب المشهد إذ يقول: (ننصت باهتمام إلى ما يجري على الأرض، ولكنني أعتقد أن من الواجب على المرء أن يتابع الوضع بالكامل)، فالإدارة الأمريكية تسعى في حقيقة الأمر إلى أن تجري العملية السياسية ومخرجاتها من الانتخابات وغيرها بشكل يوحى للعالم والعراقيين أن هناك عملية سياسية حقيقية جارية في العراق، وأن الديمقراطية التي جاءت بها أمريكا هي حقيقة وليست ديكوراً وهذا ما أعلنه السفير الأمريكي في العراق بقوله: (أعتقد أن ما هو ضروري في نهاية المطاف هو رؤية كافة عناصر هذا المجتمع، أكانوا من الأكراد، من السنة، من الشيعة أو علمانيين، أن كافة هؤلاء الناس، يملكون إمكانية المشاركة في الحياة السياسية في هذا البلد)، فالمهم إذن أن يشترك الجميع في هذه العملية، ولذلك فإن الإدارة الأمريكية لا تمنع أن يقول الجميع ما يشاء ويتحالف أو يعارض من يشاء فليس مهماً بالنسبة لها من يحكم ومن ينفذ السياسات المرسومة وإنما المهم ماذا يتحقق من الأجندات الخاصة وماذا ينفذ على أرض الواقع، والأهم أن لا يتم الخروج عن قواعد اللعبة التي أرست دعائمها منذ تأسيس مجلس الحكم الانتقالي، ولذلك حين سئل السفير (هيل) عن دعم الولايات المتحدة لرئيس القائمة "العراقية" علاوي وأي المرشحين سيحظى بالدعم قال: (ليس لدى الولايات المتحدة أي مرشح مفضل في هذه الانتخابات، نحن مستعدون للعمل مع من يتم انتخابه بصورة ديمقراطية؛ مع كل من يلتزم بالقواعد الديمقراطية ويكون قادراً على البروز من هذه العملية..، ولذلك نحن مستعدون للعمل مع أي واحد يبرز، ونقوم باتصالات مع كافة الأطراف، مع كافة الائتلافات،

ولدينا اتصالات جيدة ويمكنني القول بأننا نتصل مع قادة سياسيين على أساس يومي، أعتقد أن من الإنصاف أن نقول ذلك، ونحن بالتأكيد على اتصال وثيق مع السيد علاوي كما مع ممثلي الائتلافات الرئيسية الأخرى). هذه الاتصالات بالسفير الأمريكي من أجل رسم خارطة التحالفات لتشكيل الحكومة القادمة لا تختلف عن الاتصالات والمباحثات التي يجريها الساسة العراقيون في طهران، وإن كانت جميعها على حساب إرادة الناخب الذي انتخبهم، فأين هي استقلالية القرار السياسي إذن؟ وأين السيادة التي يتحدثون عنها؟ لكن الحقيقة الوحيدة الباقية ما بقي الاحتلال جائئاً على أرض الرافدين هي أن لا سيادة حقيقية للبلد ولن تكون هناك إرادة مستقلة للشعب حتى يتحرر كل شبرٍ من أرض العراق وتحرر معه الإرادة الوطنية لأبنائه المخلصين.

المقاومة العراقية من بيروت إلى اسطنبول ٢٠١٠/٤/١٥م

رغم كل المؤامرات والتحديات التي واجهتها المقاومة العراقية على الصعيد الداخلي والخارجي تمكنت هذه المقاومة من التغلب على هذه الصعاب وتجاوز قنطرة "استئصال الشأفة"، وحافظت على مستوى معين من الأداء الميداني أبقي جذوة المقاومة متقدة في نفوس أتباعها والمناصرين لها. العزلة السياسية التي عانت منها المقاومة العراقية كذلك على الصعيد الرسمي العربي والدولي كان عقبة أخرى في طريقها كلفتها الكثير في وقت استغل خصومها هذا "التغيب" في تشويه صورتها والتضييق عليها وهذا نتيجة طبيعية لحقيقة أنها تنازل القوة "العظمى" في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية التي تفرض هيمنتها على العالم وهو ما انعكس على الوقوف بوجه أي تحرك لتأييد المقاومة العراقية فضلاً عن دعمها.

مع ذلك كله لا يمكن لأحد أن ينكر أن المقاومة العراقية استطاعت أن تخترق هذه الحواجز والحجب وأن توصل صوتها لأبعد مدى من خلال بعض المنابر الإعلامية لكن دخولها المسرح الإعلامي على مستوى التنظيمات الشعبية العربية والدولية تعد نقلة نوعية على هذا الصعيد وخطوة كبيرة في هذا الاتجاه، فبعد المشاركة المميزة للمقاومة العراقية في الملتقى الدولي لدعم المقاومة المنعقد في بيروت في الفترة ١٥-١٧/١/٢٠١٠م بحضورها الملفت الذي فرض نفسه بقوة على الساحة بالتوازي مع المقاومتين الفلسطينية واللبنانية، واستطاعت أن تحافظ كذلك على زخم حضورها السياسي حتى جاء مؤتمر اسطنبول لدعم المقاومة العراقية المنعقد في ١٠/٤/٢٠١٠م تحت شعار (قاوم حتى التحرير)، ليعزز هذا الحضور ويكرسه.

هذا المؤتمر الذي التقت فيه معظم فصائل المقاومة العراقية حمل الكثير من الرسائل والدلالات، تبدأ من التأييد والحضور الجماهيري للمقاومة على المستويات الشعبية العربية والإسلامية وحتى الرسالة التي بعث بها هذا المؤتمر أن المقاومة العراقية متوحدة في أهدافها ورؤاها في مشروع تحرير العراق بخلاف ما يشيعه عنها المتربصون بها والمغرضون من أنها لا يمكن أن تلتقي وأنها لا تملك مشروعاً؛ بل جاء هذا المؤتمر بداية مرحلة جديدة من التنسيق والتعاون لمواجهة الأخطار التي تهددها وتهدد الشعب العراقي حسبما أكدته أطراف حضرت هذا المؤتمر.

لكن السؤال الأهم إلى أي مدى ستسهم هذه المؤتمرات وغيرها في كسر الحظر المفروض على المقاومة العراقية خاصة؟ وهل ستتبعها فعاليات أخرى وتداعيات إيجابية لهذا المؤتمر الأخير؟ وإلى أي مدى ستتمكن فصائل المقاومة من استثمار هذا التطور في التحرك على الصعد العربية والإسلامية والدولية؟.

الإرهاب الحكومي.. وسجون التعذيب السرية ٢٢/٤/٢٠١٠م

كشفت فضيحة السجون السرية لحكومة المالكي وممارسات التعذيب السادية بشتى صورته للمعتقلين العراقيين الكثير من الحقائق التي ربما لم يرغب معظمها عن العراقيين والمتابعين للشأن العراقي، لكننا نحاول قراءة هذا الحدث من زوايا مختلفة من بينها الآتي:

١. إن قتل المدنيين وتعذيبهم بات سلوكاً متبعاً للاحتلال وكذلك للحكومات المتعاقبة التي نشأت في ظله وتحت رعايته، وصارت سمة بارزة للديمقراطية التي جاء بها الأمريكان للعراق وبشروا بها الشعب العراقي، فضلاً عما تكشفه هذه الممارسات من مدى تمكن ثقافة الحقد والثأر من نفوس ساسة العراق الجديد، وبأي اتجاه يدفعون البلد؟.

٢. إن إثارة الإعلام الأمريكي للموضوع فيها إشارة إلى إيدان أمريكي بفتح ملفات "فضائح المالكي"، وهي رسالة سياسية تتضمن تهديداً واضحاً للمالكي بالكف عن التشبث بالسلطة والحذر من اللعب مع الكبار، وأن واشنطن تملك أوراقاً كثيرة لمعاقبة كل من يحاول الخروج عن بيت الطاعة الأمريكي.

٣. تبرير المالكي للحادثة الذي أعلن أنه لم يكن على علم بهذه الانتهاكات هو (عذر أقبح من فعل)، لكن لسوء حظه فإن هذه الفضيحة جاءت متزامنة مع حديثه عن إنجاز أجهزته الاستخبارية في متاهات منطقة الثرثار، فكيف تغيب عنه مثل هذه الانتهاكات في قلب العاصمة بغداد! أم أنها سياسية الكذب والتضليل التي تنتهجها الحكومة.

٤. إن من يمارس الإرهاب الحقيقي وينتهك حقوق العراقيين ويمتهن كرامتهم هو الاحتلال والحكومة عبر أجهزتها الأمنية التي تأسست على عين

الاحتلال وتحت إشرافه، وفضائح معتقل أبي غريب سيء الصيت ما زالت حاضرة في أذهان العراقيين والعالم.

٥. التوقيت: جاء نشر فضائح سجون الحكومة في توقيت خاضع لغايات سياسية "أمريكية"، فقضية المعتقلات ليست جديدة، وما أعلن منها ليست إلا واحدة من سلسلة من المعتقلات المظلمة وسرايب التعذيب والاعتصاب بدءاً من معتقل الجادرية التابع لوزير الداخلية السابق "باقر صولاج" المكتشف في ٢٠٠٦م وانتهاءً بمعتقل مطار المثنى التابع لرئيس الحكومة الحالية "المالكي"، وبالتأكيد لن يكون آخرها، لكن من المؤكد أن إثارة هذه القضية بهذا التوقيت لا يمكن قراءته بعيداً عن الصراع الدائر بين الكتل السياسية المحلفة في فلك القطبين الرئيسيين وهما الإدارة الأمريكية وإيران، ومع تصاعد وتيرة سياسة لي الأذرع بين الطرفين يبقى المشهد العراقي مفتوحاً على كثير من المفاجآت.

العملية السياسية في العراق وتوهان البوصلة ٢٩/٤/٢٠١٠م

تدور على ألسنة العراقيين هذه الأيام نكتة سياسية تقول: (إن السياسيين أرادوا الرجوع إلى المربع الأول لكنهم لم يجدوه)، وهذه النكتة أو "الحكمة" إن شئتم، تعكس الواقع السياسي في العراق بدقة إلى حد بعيد، وتصور الفوضى التي ضربت أطناها في عموم البلاد، وأكثر ما تتجسد هذه الفوضى في مسرحية ما يسمى بالعملية السياسية والصراع القائم بين كتلها السياسية، ويمتد ذلك أيضاً إلى طرفي الصراع الرئيسيين، أمريكا وإيران، فالمشهد السياسي المعقد يعيش حالة من "النتية السياسي" ويحكم أدواته الخوف من المجهول.

فعلى مستوى اللاعبين الكبار من الواضح أن هناك نوعاً من التداخل في ساحات الصراع، والوقوع في اضطراب المواقف وتناقض المشاريع، فكل طرف يسعى إلى تسقيط أدوات هذا الصراع من أيدي الخصم، فبعد أن سعت إيران مثلاً إلى استخدام قضية ما يسمى بـ(هيئة المساءلة والعدالة)، والدفع باتجاه اجتثاث بعض المناوئين أو المزاحمين لأدواتها في العراق، وهي ما تزال ماضية بالضغط بقوة في هذا الاتجاه، تسعى بذلك إلى الضغط على المنافس الأمريكي من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب وتحسين شروط التفاوض مع هذا الخصم وخاصة في القضايا الدولية العالقة بين الطرفين، هذا فضلاً عن محاولات طهران الحثيثة في التدخل في رسم شكل التحالفات السياسية ما قبل الانتخابات وبعدها والتأثير على مساراتها بغير ما تشتهي السفن الأمريكية.

إن إبقاء الوضع على ما هو عليه من خلال إيقاف عجلة التحالفات يلبي المصالح الإيرانية بالدرجة الأساس؛ إذ إنه يحرص الإدارة الأمريكية ويظهر فشلها في تحقيق ما تسميه "العملية الديمقراطية" الذي طالما تبجحت بها واشنطن كلما جرت عملية انتخابية في العراق، ويزداد حرص هذه الإدارة كلما اقترب موعد انسحاب معظم قواتها من العراق حسبما تنص عليه ما تسمى بـ(الاتفاقية الأمنية) والتي تقضي بإبقاء (٥٠ ألف) جندي أمريكي في قواعد عسكرية منتشرة في طول البلاد وعرضها، فالمنافس الإيراني يراهن فيما يبدو على عنصر الوقت ويرى فيه أحد نقاط ضعف موقف واشنطن، فقد صار من الواضح أن طهران التي استقبلت كل الأطراف السياسية الفائزة في الانتخابات، لم تأبه ولم تدفع باتجاه أي تحالفٍ ما لحد الآن مراعاةً فيما يبدو لهذا التكتيك في قواعد الصراع واستغلال عنصر الزمن في استنزاف الخصم.

بالمقابل فإن الجانب الأمريكي الذي يحرص على إنجاح عملياته السياسية في العراق بأي شكل من الأشكال يرى أن التأخر في تشكيل الحكومة ليس من صالحه، هذا في الوقت الذي يعلن أنه ليست لديه مشكلة فيمن يفوز بتشكيل الحكومة، وهذا ما أعلنه السفير الأمريكي (كريستوفر هيل) في مؤتمره الصحفي بتاريخ ٣٠ آذار ٢٠١٠م إذ قال: (نحن مستعدون للعمل مع من يتم انتخابه بصورة ديمقراطية؛ مع كل من يلتزم بالقواعد الديمقراطية ويكون قادراً على البروز من هذه العملية.. نحن مستعدون للعمل مع أي واحد يبرز).

لذلك نرى الجانب الأمريكي يسعى باتجاه الإسراع بتشكيل الحكومة، وبدأ مؤخراً بكشف بعض أوراق اللعب من أجل الضغط على من تراه العقبة الرئيسية في تشكيل الحكومة وهذا ما يفسر الإعلان المفاجئ عن أحد السجون السرية التابعة لمكتب المالكي، وكشف الانتهاكات التي ترتكب داخل هذه السجون.

تناقضات المشهد واضطراب المواقف ستعمل بالتأكيد على توسيع دائرة الصراع وإبقاء كل الخيارات والاحتمالات مفتوحة، ويبقى السؤال الأهم قائماً.. إلى أين ستأخذ البلد متاهات العملية السياسية وعناوينها اللاهثة وراء السلطة والمال على حساب الشعب العراقي الخاسر الأكبر من كل ما يجري؟.

نشاطات مركز الأمة للدراسات والتطوير

أولاً: الدراسات والبحوث والمقالات

أعد المركز خلال الأشهر الثلاثة الماضية عدداً من الدراسات والبحوث والمقالات المتعلقة بالشأن العراقي، وتم نشرها في عدد من وسائل الإعلام العراقية والعربية.. وفيما يأتي موجز لأهمها:

ت	الموضوع	النوع	التاريخ
1.	صراع ما بعد صناديق الاقتراع	رأي المركز	٢٠١٠/٣/٤م
2.	حكومة منتهية.. وإخفاقات غير متناهية	مقالة	٢٠١٠/٣/١١م
3.	ذكرى غزو العراق.. الجزء الأول	مقالة	٢٠١٠/٢/١٨م
4.	انتخابات ٢٠١٠م في العراق... صفعات "هيل": مفاجآت وإقصاء	مقالة	٢٠١٠/٣/١٨م
5.	ذكرى غزو العراق.. الجزء الثاني	مقالة	٢٠١٠/٣/٢٥م
6.	حقيقة الموقف الأمريكي من صراع تشكيل الحكومة	رأي المركز	٢٠١٠/٤/١م
7.	ذكرى غزو العراق.. الجزء الثالث	مقالة	٢٠١٠/٤/١م

8.	وقفة مع قرار العقوبات الأمريكية على الدكتور مثنى الضاري	مقالة	٢٠١٠/٤/٨م
9.	الخزانة الأمريكية.. والاحتراف في تلفيق التهم	مقالة	٢٠١٠/٤/٨م
10.	ميليشيات الحكومة... من فمك أدينك	مقالة	٢٠١٠/٤/٨م
11.	المقاومة العراقية من بيروت إلى اسطنبول	رأي المركز	٢٠١٠/٤/١٥م
12.	العراق الجديد .. جرائم تترى ومجازر متوالية	مقالة	٢٠١٠/٤/١٥م
13.	الإرهاب الحكومي.. وسجون التعذيب السرية	رأي المركز	٢٠١٠/٤/٢٢م
14.	العملية السياسية في العراق وتوهان البوصلة	رأي المركز	٢٠١٠/٤/٣٠م
15.	العراق الجديد.. اعتقالات وانتهاكات فاضحة	مقالة	٢٠١٠/٤/٣٠م
16.	التشرد المنظور.. والحسابات الضيقة	مقالة	٢٠١٠/٥/١٣م
17.	هل حقاً الساسة الأمريكيون لا يحكمون بالأسطورة...؟!	مقالة	٢٠١٠/٥/٢٠م
18.	تأثير الاحتلال على البنية المجتمعية والقيم الأخلاقية	مقالة	٢٠١٠/٥/٢٨م
19.	الإرهاب الأمريكي بين الواقع والتضليل السياسي	مقالة	٢٠١٠/٦/٣م
20.	العراق والأطماع الإقليمية المتزايدة	مقالة	٢٠١٠/٦/١٠م

ثانياً: محاضرات

محاضرة عن (التجربة الفيتنامية كيف وصلت إلى التحرير)

استضاف قسم الدراسات في مركز الأمة للدراسات والتطوير الدكتور خالد المعيني الكاتب والمحلل السياسي العراقي في محاضرة عن التجربة الفيتنامية في مقاومة الاحتلال الأمريكي وكيفية وصولها إلى التحرير، بتاريخ ٢٠١٠/٦/٥م على قاعة المحاضرات في المركز.

وحضر هذه المحاضرة عدد من الباحثين والإعلاميين، الذين تفاعلوا بدورهم مع موضوع المحاضرة وأثاروا العديد من الأسئلة والمحاور المهمة المتعلقة بالموضوع مما أضفى نوعاً من الحيوية والتفاعل المباشر مع المحاضرة.

ثالثاً: إصدارات المركز

يصدر قسم الدراسات في المركز قريباً بإذن الله تعالى كتابين هما:

• الفتوى والسياسة

دراسة فقهية تأصيلية فكرية بخصوص ما جاء في فتاوى بعض أهل العلم بشأن المشاركة في العملية السياسية والانتخابات.

تأليف: هشام بن عبد الكريم بن صالح البدراني

عضو مجلس الشورى في هيئة علماء المسلمين في العراق.

والمستشار العلمي لمركز الأمة للدراسات والتطوير

ويتم نشره بالتعاون مع مؤسسة البصائر للطباعة والنشر والإعلان.

• كتاب: التعايش بين الأعراق والديانات والمذاهب في ظل الحكم

الإسلامي.

تأليف: سهيل عبد الله السردى الباحث في قسم الدراسات في مركز الأمة للدراسات والتطوير.
ويتم نشره بالتعاون مع مؤسسة البصائر للطباعة والنشر والإعلان.

رابعاً: نشاطات أخرى

مركز الأمة يشارك في المعرض الدولي للكتاب في المدينة المنورة
شارك مركز الأمة للدراسات والتطوير في المعرض الدولي الثاني للكتاب والمعلومات المقام في المدينة المنورة خلال الفترة ١٧/٥-٣/٦/٢٠١٠م.

واشتملت المشاركة على مطبوعات المركز التي صدرت منذ بداية تأسيس المركز وحتى هذه الفترة في مختلف المجالات التي تتناول الشأن العراقي، وضمت هذه المطبوعات كذلك مجلة حضارة الصادرة عن المركز والتي صدر منها لحد الآن ستة أعداد.

يذكر أن هذه المشاركة تعد الثانية بالنسبة للمركز الذي سبق وأن شارك في معرض القاهرة الدولي خلال العام الماضي والذي لاقت إصداراته إقبالاً ملحوظاً خلال المعرض.

مجلة المركز "حضارة" تنضم إلى رابطة الصحافة الإسلامية

انضمت مجلة حضارة الصادرة عن مركز الأمة للدراسات والتطوير إلى رابطة الصحافة الإسلامية وأعلنت الرابطة الانضمام رسمياً خلال مؤتمر الرابطة العام الخامس المنعقد في بيروت بتاريخ ٥/٦/٢٠١٠م.

الأستاذ أحمد الصويان رئيس رابطة الصحافة الإسلامية أعرب خلال المؤتمر عن ترحيبه بانضمام مجلة حضارة عضواً جديداً في الرابطة، وحضارة مجلة فصلية معنية بالشأن العراقي وتتناول قضاياها المختلفة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية العامة.

يذكر أن رابطة الصحافة الإسلامية هي إطار صحفي تنسيقي مستقل تأسست في حزيران ٢٠٠٦م، وتضم الرابطة في عضويتها (٣٦) صحيفة ومجلة إسلامية من (١٢) دولة عربية، وتسعى إلى التعاون بين المؤسسات الصحفية الأعضاء لخدمة العمل الصحفي المهني وقضايا الأمة، مع الحفاظ على الاستقلالية الخاصة لكل مؤسسة كما جاء في تعريفها على الموقع الإلكتروني.

وتعلن الرابطة أهدافها في الآتي:

- تبادل الخبرات والخدمات الصحفية.
- تقريب الرؤى والمواقف إزاء القضايا الكبرى.
- تنسيق الجهود الإعلامية المشتركة تجاه قضايا الأمة.
- التعارف وتعزيز العلاقات بين الصحف والمجلات الأعضاء.
- مناصرة الصحف والمجلات الإسلامية في مواجهة التحديات.
- النهوض بواقع الصحافة الإسلامية وتطوير أدائها في خدمة قضايا الأمة.
- تشجيع وتحفيز الأبحاث والدراسات العلمية التي تخدم رسالة الصحافة الإسلامية.

مجلة المركز "حضارة" تشارك في مؤتمر رابطة الصحافة الإسلامية الخامس
شاركت مجلة حضارة الصادرة عن مركز الأمة للدراسات والتطوير
وعضو رابطة الصحافة الإسلامية في مؤتمر الرابطة العام الخامس المنعقد
في بيروت بتاريخ ٥/٦/٢٠١٠م.

وحضر المؤتمر عن المجلة د. عبد القادر محمد مدير المركز ورئيس
التحرير وتخللت المؤتمر كلمة لرئيس تحرير مجلة حضارة قدم فيها تعريفاً
موجزاً للمجلة موضحاً أهداف المجلة وميدان تناولها الكتابية في القضايا التي
تهم الشأن العراقي وقضاياها المختلفة في الجوانب السياسية والاقتصادية
والاجتماعية وغيرها.

يذكر أن الرابطة أطلقت في مؤتمرها هذا حملة إعلامية واسعة للتأكيد
على "وحدة الأمة ومواجهة نزعات الانفصال والتجزئة".

واتخذ قرار إطلاق هذه الحملة التي تستمر للشهور القادمة، خلال
مؤتمر الرابطة الذي عقد بمشاركة نحو عشرين مؤسسة صحفية.

رئيس الرابطة أحمد الصويان قال إن إطلاق الحملة "جاء نتيجة
شعور الرابطة بخطورة مؤامرات التمزيق والتفتيت التي تستهدف الأمة، وفي
ظل تراجع مفهوم وحدة الأمة لصالح نزعات الانفصال والتجزئة والتفكيك
والانكفاء على الواقع القطري".

وحول فعاليات الحملة أشار الصويان إلى أنها ستأخذ مسارات متعددة
من بينها التواصل مع وسائل الإعلام المختلفة لحثها على تبني الحملة، وتنظيم
الندوات الإعلامية والسياسية حول القضية، وإعداد الملفات الإعلامية
المتخصصة من قبل المؤسسات الأعضاء في الرابطة التي قال إنها ستطلق
خلال الأيام القادمة مسابقة الإبداع الصحفي لأفضل مقال وأفضل تحقيق

وأفضل حوار حول موضوع الحملة، يذكر أن إطار رابطة الصحافة الإسلامية تأسس قبل أربعة أعوام وتشارك فيه أكثر من (٣٠) مطبوعة صحفية من نحو (١٢) دولة عربية.